RAGIP PAŞA

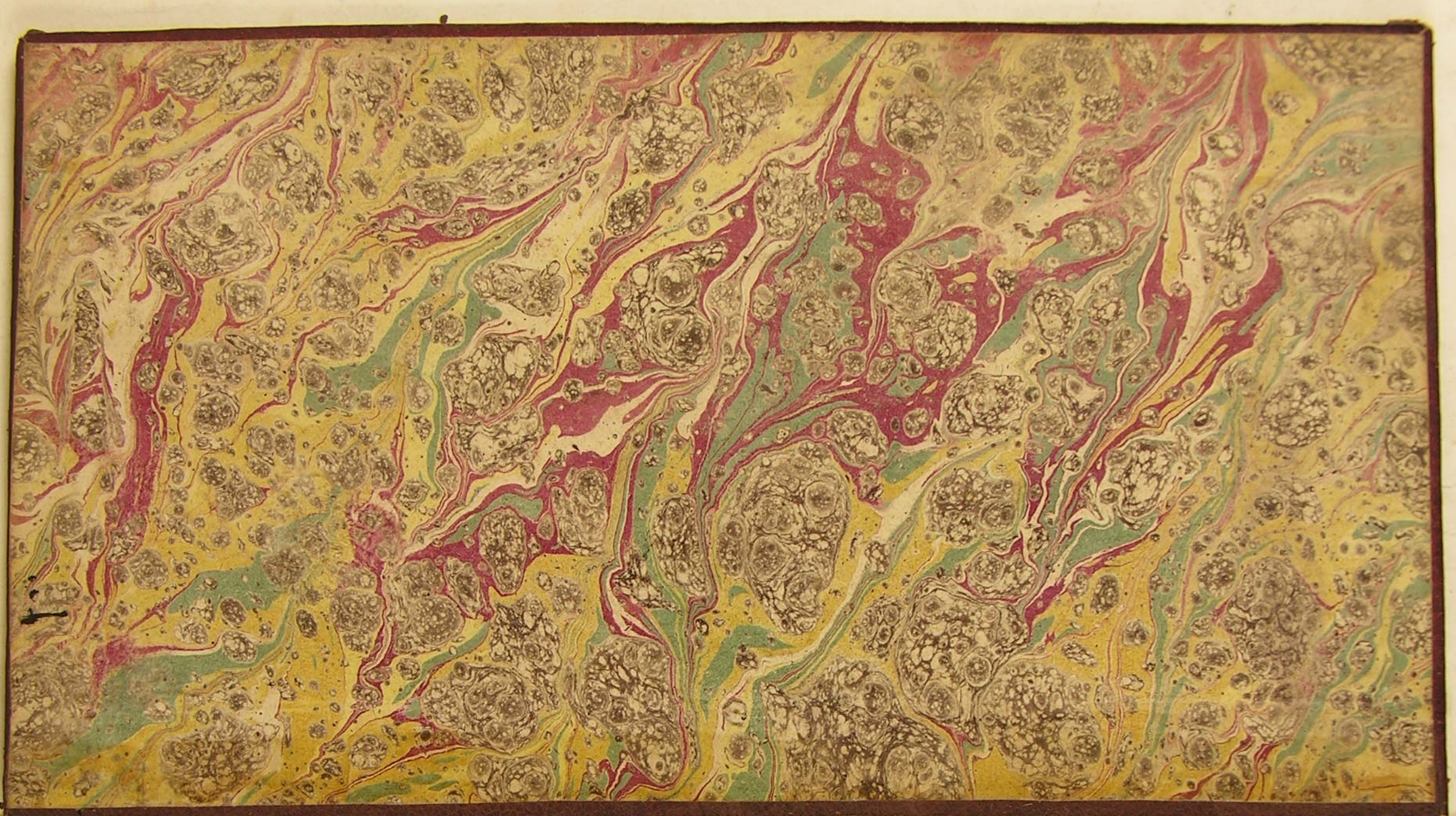

لا اله الا الله محمد رسول الله

RAĞIP P.
Ka. N.
T. C.
1302
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Gavit 1143

١٤٠٥

الكلمه الكلام القسم فالمعرب الاعراب العامل المفرد والمركب

الجمع المكسر المنصرف جمع المؤنث السالم اسماء ستة المثنى جمع المذكر السالم التقدير

واللفظى غير المنصرف العدل الوصف التانيث المعرفة النكرة

الجمع التركيب الالف والنون وزن الفعل الموصولات اذا التقى الساكنان وقد يحرك الفعل

توابع الفعل مفعول لم يسم فاعله المبتدا والخبر خبر ان خبر لا النافية للجنس اسم ما المشبهة بليس

المنصوبات المفعول المطلق المفعول به المنادى توابع المنادى ترخيم المنادى ما اضمر عامله

التحذير المفعول فيه المفعول له المفعول معه الحال التمييز المستثنى

خبر كان اسم ان المنصوب بلا التى لنفى الجنس خبر ما ولا المشبهتين بليس المجرورات

الاضافة لاضافة موصوف الى صفته اسماء ستة غينا التوابع النعت العطف العطف على عاملين التاكيد

البدل عطف البيان المبنى المضمر ضمير مرفوع منفصل ضمير غير مرفوع متصل نون الوقاية

اسماء الاشارة حرف التنبيه الموصول الاخبار بالذى اسماء الافعال

وهذه الحاشية تنتهى الى الاسم

حسبى الله ونعم
من الكتب التى وقفها الفقير
الى الله ربه ذى المواهب
محمد عوين الصدور بابراهيم
وكفى عبده

١٤١٢

ط
٢٥

ولہ الحمد مصدر المعدوم والام للجنس او الاستغراق ای کل حمد من الازل الی الابد
من ای حامد کان ویحتمل ان یکون مصدر المجهول والعدد المشترک بین المصدرین
فان مقام حمده سبحانہ یلایمہ الاستیعاب کما یلایمہ الاستغراق ویحتمل ان یکون الحاصل بالمصدر
یعنی سپاس وستایش ولہ لولیته ای لجری بجنس الحمد لا یخفی ما فی ترک التصریح
باسمہ سبحانہ من التعظیم والاجلال واداء التعیین وان لوحظ لایذہب الی ان
الجدیر بالحمد غیرہ تعالی وتعلیق الحمد صریحا بما یشعر بالعلیة وغرابة الاسلوب التی
تجلب الطباع الیہ لکون الجدید لذیذا ولہ والصلوة ای الرحمة والافاضة
الخیر نازلة من علو جناب الحق سبحانہ علی نبیہ من النبوة بمعنی الرفعة وعلی آلہ
عبارة عن انسان بعثہ اللہ علی عباده للتبلیغ ویظهر مما ذکرنا فی الفقرة السابقة
وجه ترک التصریح باسمہ علیہ السلام علی ان فیہ حسن الموافقة ولہ وعلی آلہ ایلیہ ولہ
واصحابہ جمع صاحب کطاہر واطہار او جمع صحب بسکون الحاء کنهر وانهار او
صحب بکسر الحاء کنمر وانما مخفف صاحب بنا علی قیل من ان فاعلا لا یجمع علی
افعال ولہ المتأدبین بادابہ الادب نگاه داشت حد هر چیزی ای الذی
ثبت فیما بینهم ان ادب آداب والانضباط بصبغة افتعلهم فی ذاته علیہ السلام
ولہ منه ذه ای ما سیتملی علیک ولہ فوائد جمع فائدة من الفید یعنی انچه کرفته
وداده شود از دانش ومال ولہ بحل مشکلات الکافیة المشکل من الاشکال
بمعنی الاشباه وانما سمی الحق الحقیق مشکلا لانه یشبه الباطل وان، فی الکافیة للمبالغة
او للنقل والثانیة اظهر ولہ للعلامة تاوه للمبالغة لم یطلق علی الله

ای الفعل المعلوم وجعله اصلا بنا علی ما اشتهر
ان اصله حمدت حمدا ۔

هذا تفسیر الحمد علی تقدیر ان یکون الام فیه للاستغراق
دون الجنس تصریح بما ان المدعی الاستغراق التحقیقی
دون العرفی ۔

ای ما یکون له مفهوم محصل مشترک بین هذا وهو
او یراد به ما یطلق علیه الحمد بطریق عموم المجاز
وهو الاظهر ۔

کون الضمیر راجعا الی الجنس الحمد لیس بناء علی ان
اللام فیه للجنس لان معنی الجنس یتعاند من نفس
لفظ الحمد بدون اللام لکونه موضوعا له فلا یتم
کونه للاستغراق والاستیعاب علی ان ارجاع الحمد هو انما یکون
الضمیر راجعا الی کل واحد من افراده فیکون
ان یتوهم انه یجوز ان یکون غیره حمدا بعض
افراده وذلک لا یلایم مقام الحمد بخلاف ما اذا
کان راجعا الی الجنس فتدبر ۔

قوله تخفیف صاحب متعلق بقوله لا الاوصاف الخبریة

فسر المتأدبین بالذین ثبت فیما بینهم الخ لان
اللائق هو قصر القدوة علی جمیع مخصوص من
الآل والاصحاب ۔

ان هذه الاصل لغة ثبت وقد یلحق الاوصاف
مبالغة فیها لعلاقة ان ذا الوصف لاتصافه
بکمال مرتبة الوصف کانه جماعة یتصف
کل فرد منها وقد یقال النقل لعلاقة ان النقل
فرع الاتصاف علی الاصل کما ان اثبت
فرع التحقیر فحینئذ کان علامة لا حاجة حینئذ
علامة لان فرعیة العلامة

مع انه الجدیر بذلک لتوهم ان نیت ولہ فی المشارق والمغارب کنایة عن جمیع
الارض کما فی قوله تعالی رب المشارق والمغارب وتوجیه الجمع ان للشمس من اول
السرطان الی اول الجدی فی کل یوم مطلعا وهی مائة واثنان وثمانون ثم یعود الی
مطالعها کذلک کذا احوال المغارب وقد وقع تثنیة المشرق والمغرب ایضا کنایة
عن جمیع الارض کما فی قوله تعالی رب المشرقین ورب المغربین والتثنیة بنا، علی اراده مشرقی
الذنا والعود المتناولین للکل کذا احوال المغربین ولہ الشیخ خواجه ولہ تغمده الله
بغفرانه منه قدس سره التغمد الستر یعنی ستر الله ما کان منه بغفرانه اللائق بحباه او
الناشی من محض فضله من غیر سابقة عمل ویجوز ان یجعل کنایة عن الاحاطة ای احاطه
الله بغفرانه وجعله شاملا له قال التاج التغمد کناه پوشیدن فلا بد حینئذ من التجرید
او لم یقصد باضافة الغفران الیه سبحانه ما ذکرنا کما فی قوله تعالی اسکن انت وزوجک الجنة
ولہ واسکنه بجوحة جنانه بکسر الجیم منه قدس سره بجوحة الدار وسطها وهی
من کل شی وسطه وخیاره یعنی جعل الله خیار جنانه سکنی له ولہ نظم الناظم
درکشیدن جواهر استعیرت لتألیف بسائط کلامه المرتبة المعانی المتناسقة الدلالات
علی ما یقتضیه سلامة الطبع وفی بدء الاستعارة اشارة الی ان بسائط کلامه کالدرر
فی الصفاء والقدر انما قال لک ترغیبا للطلبة ولہ فی سلک التقریر السلک
رشته والتقریر قرار دادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الی المشبه ولہ
وسمط التحریر السمط بکسر السین رشته مروارید یا شبه وغیران والتحریر نقش خط بر
کرفتن والمراد الکتابة والاضافة کاضافة السلک ولہ للولد العزیز العزیز الجند
وکرامی وکم باب ولہ ضیاء الدین کضیاء البیت وسراجه کانه ضیاء یهتدی
الی الدین ولہ عن موجبات التهتف وان تهتف التلهف دریغ خوردن وایذوه
کین شدن والتأسف دریغ ودرد خوردن ولہ لانه لهذا الجمع والتألیف کالعلة
الغائیة ای لانه فی التسبیب والبعث لهذا التألیف کالعلة الغائیة التی تکون
باعثة فیکون نسبة الفوائد من قبیل النسبة الی الباعث المحرک ولہ وما توفیقی
الا بالله التوفیق جعل الاسباب موافقة للمطلوب ولہ وحسبی الخ سپنده
بودن وخورسند کردن ولہ ونعم الوکیل اوکیل انکه بوی کاری کذارند والجملة عطف

التمثیل ان مشترکا الخ
والتعریف صح

ای اعتبر جمیع مشارق الدنیا مشرقا واحدا
وجمیع مشارق العود کذلک وکذا احوال المغرب

فعلی الاول یکون الاضافة لامیة وعلی الثانی
لزیادة الاختصاص ۔

ای الکنز والمأوی والغرض من التفسیر
حث القارئ علی ان یجعله ساکن غرفة قلبه
بالسکانة فی الجنان جعله ساکن غرفة قلبه

العلة الغائیة عبارة عن جعل الشیء علة للفعل
وهی فی التصور مقدمة علی المعلول وفی الوجود
متأخرة عنه فالعلة الغائیة لهذا التألیف
انتفاع الولد بهذا الکتاب لا ذات الولد ۔

اخذ تعالی کل موجود بحد خاص
بما اللعلول وانما نقصه وهی ما لا یکون کمالا
ح ۱۲ منه

ای الکتاب الذی ذکرنا من الفوائد
دون التألیف بمعنی جعل الشیء
فیما بینهم الخ متأدبا

على جملة موجبي المخصوص محذوف وعطف على جبي القصة معنى الفعل والمخصوص بالتقديم **وله** بمضاف نفسه تخييل ان كتابه اي ترك ذلك الجعل كسر النفقة وذلك انكسر يتخيل انه كتابه من حيث انه صنفه لامن حيث اشتماله على المسائل بس ترى مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك اتركهم فانهم انما سحنون جعله جزافيا يعتنون بشانه وما هو في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك لامتثال الحديث الدال على الامر وهو ان كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اي اقطع لايتم فدفعه بقوله ولا يلزم وحاصله ان المأمور به التلفظ سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني **وله** وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتعريفهما ايضا لانه من تتمة تعريفهما، والتحصيل الاقسام المبحوث عنها **وله** لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء اثبت لانفسهما اولا فيهما من حيث انها اقسامها وقيد اشارة الى انها موضوع النحو رأسا على من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث الى احدهما راجعا الى الآخر تكلف **وله** فمتى لم يعرفا اي لم يتصور لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصور هما عرفا تحصيل ما هو واجب آن قيل الواجب حاصل قبل التعريف للتوقف تعريف كل شئ على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم آن قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام المعرف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلت لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فان التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة **وله** وقدم الكلمة تكون افراد ها جزأ من افراده اي اي سواء نظر الى افراد هما او الى مفهوميهما وجه جهة التقدم في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات ما عدا الخارجي **وله** قيل هي والكلام لان الاشتقاق ان يجمع بين المتغايرين تناسبا في احد المدلولات الثلثة واشتراكا في جميع الحروف الاصلية

وله بان جعله بيانا للتصدير دون التقيد فان تصدير الرسالة بالحمد لا يتحقق الا بان يجعله اول اجزائها والجزم بعدم الجعل لو سلم ان الرسالة عبارة عن مدلول نفوس الكتبة فلما لم يجعل الدال عليه جزأ من الدال عليها علم انه لم يجعله جزأ منها ٠ منه

الظاهر ان المخاطب يعلم بعنوان كونه بكونه على السنة النحاة ومشتهرة بينهم فاصل فعلى هذا يكون الكلمة بمعنى المذكور على السنة النحاة والمشتهر بينهم ولا شك ان هذا معنى مجازي لها فلا يكون الام للجنس لكون اللام للجنس فرع ان يكون مدخوله مستعملا في الحقيقة دون المجاز فقلت لا يلزم من كونه معلوما للمخاطب العنوان المذكور استعماله فيه لجواز ان يستعمله المتكلم في حقيقته ويكون اللام اشارة الى معلومية تلك الحقيقة عند المخاطب العنوان المذكور ٠ منه

مرتبا او غير مرتب واشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التأثير انما هو لان يشبه بالجرح تأثير بصحبة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لائقة مع ان المناسب ان يقال ان تأثير النفس بقرع الاسماع ونفس الصوت في الآذان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلولات الكاف واللام واليم فان تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام في ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف **وله** وهو الجرح الجرح بفتح الجيم كردن **وله** وقد عبر بعض الشعراء يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة **وله** جراحات اللسان جمع جراحة بكسر الجيم خستكي لسنان سرنيزه وعصا وتيري پرچيزي **وله** جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين **وله** بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب ان يثبت وبدليل انه ليس من اوزان الجمع **وله** وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح واللباب **وله** والكلم الطيب باقوال بعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب كلمة التوحيد لا الخبيث فيجاب ان يعبر عنها ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين **وله** واللام فيها للجنس بهذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه بهذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا يبان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة **وله** اولا للوحدة لقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال لو حدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف اسما، الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس انا، نصا في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين **وله** ولا منافاة بينهما بهذا جواب على تقدير التنزل

لان الفعل هو ان يثبر وايجاد الاثر والانفعال هو التأثر وقبول الاثر ولا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر بالضرورة ٠ حاشيه

الصعود الحركة الى العلو في مكان وجهة المتغير للتوجه الى العلو قدر ادمرتبة ٠ ح

جنسه قال وادخل الكلم ليكون ان يكون جمعا ٠ صحاح منه

آن جمع كلمه

اي بجمع دون المنع وجه اشكل تقابل طرد الباب ٠ منه

وتسهيم ما معناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية
او غير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغاير للوحدة التي هي مدلول اللا، فانها
فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا اخذت بما هو مصطلح النحاة
صارت الوحدة التي هي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك
ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحدة
بالجنسية يعني ان بين الجنس والوحدة تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس صلا والواحد
وصفا له او ان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي ورمى شيئا من الفم التلفظ به
والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة الخ المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في
الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون
فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول
المراد بالتلفظ لفظ حقيقة او حكما وكذا ركاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا
بالتلفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من باب
تسمية المسبب باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق
بالكسر وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من باب
تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي
من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله الى ما يتلفظ به التلفظ كفتن
والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ مشتبه اللفظ اللغوي الذي هو
الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة
الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب
عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى اللفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها
الانسان انما قيد به تقريبا للتصوير اللفظ من الفم قوله او حكما اي تلفظا حكميا و
ذلك كما تشارك الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان كاصوعا مة ومستعملا
انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم
بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى
قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل

الآلة هيئة مع وحدة لا بعينها يستعمل فردا منتشرا اذ يجب بعض ان الجنس موضوع لذلك وبعضهم يقول انه موضوع لها هيئة من حيث هي هي كذا في حاشية السيد الشريف في حاشية المطول

اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف

في عبارتهم بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله او مركبا قيل
انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي
اي الملفوظ به الحقيقي قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من
الحرف كما ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف
لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا بالسان عن حذف الفاعل قوله
ولم يوضع له لفظ خاص فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة
دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه
احكام اللفظ عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف
عليه وتأكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك قوله والمحذوف
لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان قوله وكلمات
الله داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانه مما يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه اولان من
شانها ان يتلفظ به الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنوبات وعلى هذا
القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان يتلفظ به
الانسان مغاير بالشخص بما تكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها
لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل
عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت
ان الكلمات لله سبحانه قياما به وهو يخالف ما عليه المحققون او نقض بما هو
في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان قوله والنصب جمع نصبة
وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو آل
اجراء التعريف ولما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد
حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل
اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل فصلا
والجنس جنسا قوله لانه لم يقصد الوحدة او لان مثل عبد الله علما داخلا في
الكلمة عنده خارج عنها عند من قال للفظة والما سيأتي قوله لعدم

قال الخ بلى كلامه شيء حرف وصوت يقومان بذاته تعالى وانه قديم وقالت المعتزلة كلامه تعالى اصوات وحروف لكنها ليست قائمة بذاته تعالى بل يخلقها الله تعالى في غيره تعالى كاللوح المحفوظ او جبرائيل والنبي عليه السلام وهو حادث منه

لان الكلمة لا تتصف الا حقيقة على غير طريق الاستعارة والاغتراف صحيح

الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدا مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وما في حكمه
والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدا وعدم تساوي التذكير والتانيث
كيحيى وقد اتفقت ههنا الثلثة باسرها **وله** الوضع في اللغة جعل الشئ في حيز
فكان الوضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ **وله** تخصيص شئ ملحوظ بالخصوصة او
بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشئ سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه
ولا يدخل الموضوع المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به
بتوهم انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع
المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين لوجوده في كليهما وان
كانت داخلة على المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شئ
من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل انه بالجزء السلبي الذي يفيده التخصيص
لا يوجد في كل وضع قلت يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن الجزء السلبي
وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم وكما كانت الاوضاع في المشترك
والالفاظ المترادفة متعددة لم يتحقق في الازمنة المتعددة لا وضع الا مجعول
الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين
من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك
بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد وبما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فما
كان وضعه عاما وما وضع له خاصا **وله** بحيث اي حال كون الشئ المخصص
ملابسا للتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء الغير
التركيب **وله** متى اطلق وسمع او حس بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع
من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي ان يقال متى احس اذ قلت
ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا بعد
كل البعد ان يقال بهذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة
في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة
فكانه قال متى اطلق او حس وعلم ذلك التخصيص **وله** فهم منه ان لم يكن مفهوما
او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل **وله** يخرج عنه وضع

التخصيص بحسب الجعل اعم من ان يكون
في وقت من الاوقات او في جميع الاوقات
فيخرج ان يكون لوضع المشترك بانه آت بكل واحد
من المعاني في وقت من الاوقات يصدق
التعريف عليه وكذا الحال في المرادف
فعلى التقدير ين يندفع الاشكال منه

الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء
المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة
والجواب عنها كالجواب عن الحرف **وله** واجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك
الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام التضمن
لان قوله متى اطلق اي اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له **وله** ولا يبعد
ان يقال يعني انه لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد
والاستعمال فيها لا يكون بدون التضمن **وله** المعنى ما يقصد بشئ ويراد به صريحا
او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه معنى المطابقي والالتزامي
وغيرها كما اذا سمعت واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد
بشئ **وله** اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول **وله** او مصدر ميمي للمعلوم
او المجهول **وله** بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة النقل **وله** او
مخفف معنى بتخفيفا غير قياسي والذي جرأ على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل
الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف ،، فيقال معنى الكلام ومعنيته
واحد **وله** فذكر المعنى بعده مبني على تجريده حتى يكون المراد تخصيص شئ به دون الشركة
ايضا لانها قيد يعقبا الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع
لان تخصيص شئ بمعنى اي بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط
بالوضع مما لا يتصور لاستحالته عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد جائز
من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشروع امر التجريد في مثاله
وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع على ان ذكر اللفظ مغن من الصوغ اذ
ما من لفظ الا له صوغ فلا فائدة في ذكره الا ليتعلق قوله لمعنى **وله** والالفاظ
الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه التدليل وقد
ان يجعل الطبع في مقابلة الوضع **وله** وبقيت حروف الهجاء اي حروف يعبر
باسمائها كالف باتا وهي حروف المباني في المقابلة لحروف المعاني **وله**
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى **وله**
وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة الالفاظ

والكلمات **قوله** الى الالفاظ مخصوصة اى مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت
فى انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول ناتج على تلك الجهة
ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الالفاظ المفردة بخلاف
النقض الثانى فانه انما يتجه على تراكيبها ولذا قال او مركبة **قوله** فليس
بها كل اى فى مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة **قوله** ما
لا يدل جزء اللفظ من حيث انه جزء اللفظ ممعنى حيوان ناطق حال كونه علما
لشخص انسانى مفرد لانه ليس لاسما ذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمى و
جزوه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى **قوله** وفيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع اه وذلك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية و
علقت به معنى مصدريا اما فى صيغة فعل او غيرها فهم منه فى عرف اللغة
ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه
وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد بهنا
قوله كحاير تكب فى مثل قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا فى المفرد **قوله**
ومعناه ح ما لا يدل جزؤه من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء معنى المفهوم
من كلام الشيخ الرضى ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى
عند النحاة لكن المشهور ان الافراد فى عرف النحاة صفة للفظ بالذات
وبالعرض للمعنى **قوله** وكان النكتة فيه التنبيه وكانه النكتة ايضا فى تقديم
الوضع على الافراد او كانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او
ما يستلزمها وهو الوضع **قوله** حيث اتى بصيغة الماضى فاستعير صيغة سبق
الزمانى للسبق الرتبى **قوله** فعلى انه حال من المستكن فى وضع اقول
لو كان حالا منه لكان يجنبه كما فى ضربت قائما زيدا قلنا لانم لزوم ذلك
عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهى التاخر عن الفاعل والمفعول
ولئن سلم فذلك اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت
هنا لان الافراد صفة للفظ بالذات واذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما
يليه ولا خفاء فى ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ **قوله** او من المعنى تبع

القبلية بالزمان وهو ان يكون المتقدم
قبل الى اخر قبلية لا يجتمع القبل فيها مع
البعد كقبلية الاب على الابن • انتهى منه

القبلية بالرتبة وهو ان يكون الترتيب معتبرا فيها
والرتبة اما ان تكون حسية كقبلية الامام على
المأموم او عقلية كقبلية الجنس على النوع
او الاشد من الجانب الاعلى • انتهى منه

الشارحين فى تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط سنذكره لا يقال لو كان حالا
لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال
مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف
فى الايضاح **قوله** فانه مفعول للفعل واللام واسطة فكونه مفعولا ومعمولا
فالحد عامل الحال صاحبها **قوله** لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ
موضوعة بالوضع النوعى كما اشرنا اليه **قوله** فخرج عن حد الكلمة مثل الرجل
ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعانى اتفاقا
واما تا التانيث المتحركة الفاء ويا النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان
ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضى وجماعة الى انها ايضا من حروف المعانى
وذهب جماعة الى انها من حروف المبانى وجعلوا مجموع الصيغة والاعلى
المعانى المقصودة الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون
انفعل **قوله** واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة
الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة اللائق فان الجزء
الآخرى قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم مجموع
كلمة واحدة فاعرب اعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر فى قائمة وبصرى وحمرى
دون الرجل ورجل والمشى والمجموع بالواو والنون فان المعرب فى الاول ليس الا
الجزء الثانى وفى الثانى الجزء الاول وكذا فى الاخيرين فان علامة التثنية والجمع
فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل **قوله** مع انه معرب باعرابين ان قلت
ما توجيه الاعرابين فى كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس لتعدد المقتضى و
لا تعدد للمقتضى فى كلمة واحدة فى اطلاق واحد قلنا قد يعتبر فى الاعلام احوال
التى يقتضيها الوضع السابق كلمتان وقال صاحب التسهيل ان اعراب آخره
محكى كما فى تابط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه فى
الجزء الفارغ كما اظهر الاعراب ما بعد غير فى الاستثناء فى الغير فليس بعد الله
علما الا اعراب واحد **قوله** ولا يخفى اى اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة

هذا اذا عند بعضهم من قوله لكنه بعد السدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب
واحد وهو انه لو لم يعد لفظة واحدة لاعرب
باعرابين وليس كذلك لعدم استحقاق احد
الجزئين لاعراب فاعتذر بان المراد بالاعراب
ما يشمل الحركة الاعرابية والبنائية واحد
الجزئين وان لم يكن فى بال الاعراب لكونها
مبنيات لكنه يستحق الاعراب بهذا المعنى •

انما يكون علامة التثنية والجمع اعرابا
بحكمها اذا لفظ انها اعراب المجموع كاعراب
الاسماء الستة •

احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاما جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لاعلام
ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاجمال لا يجرى فى كل ما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة **دله** فانه يقال للفظة
واحدة هكذا قالوه وعنيه انك ان اردت باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة
الاستفهام لم يدخل التعريف تاما ندر من الكلمات وان اريد ما له نوع
وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظ بحليه
انما قلت اللفظة تمرة والمفهوم منها ما يتكلم به مرة دفعة قلت لاشبهة فى جواز
التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد مرة
ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فيخرج عنه عبد الله علما لاشتماله
على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين **دله** وبقى مثل قائمة وبصرى الى قوله الخ
اى مسامحة ومجازا **دله** لان الدلالة هى كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر
وهى ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت
بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت
بغير ذلك **دله** كدلالة لفظ زيد المسموع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع
وبزمن زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته اولم يدل كما قاله السيد قدس سره
كان وجود اللافظ يعلم ح بالمشاهدة لا من اللفظ **دله** اى منقسمة الى هذه
الاقسام اكتفى فى تثليث القسمة بتباين احوال الاقسام واختلافها مادة
وصورة للكلام **دله** منحصر يفهم من السكوت فى معرض بيان الاقسام
ويتعلق به **دله** لانها قبل هذا الحصر عقلى وتوجيهه انه فى قوة تقسيمين كل
منهما دائر بين النفى والاثبات كما يرشدك اليه وان ابيت عن انه عقلى
فالظاهر انه قطعى اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما احرجه التقسيم
دله اما من صفتها قبل التقدير كذا الان حالها او دلالتها او لانها انما تدل
دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال
او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان اثنا فى حرف والاول
اسم وفعل ويستدل على عدم صحة الحصر بنا على الاول وعدم صحة الحمل بناء على الثانى

بان يتكلم بكل جزئيه مرة او بان يتكلم بكل مرة
ولو احد من جزئيه مرة كما صدق فى احد جزئيه
لا يمكن ان يتكلم به اعنى التنوين ويمكن ان
يقال صحيح التكلم بمستحق التنوين وبمنوع التنوين
وامتناع التكلم به لمانع وهو كونه ساكنا

مطلب

انما يلزم عدم صحة الحمل والحصر لو كان معنى
عبارة المتن وهى قوله اولا وان لا يدل
حتى يكون محصلة عدم الدلالة اما اذا قيد
ان الناصبة بعد كلمة لا كما يقتضيه قاعدة
العطف حتى يكون معناه عدم الدلالة
ويكون التقسيم دائرا بين النفى والاثبات
فلا يلزم شئ من المحذورات لا يخرج شئ
من النقيضين فصح الحكم قال منه

لان

لان حال الكلمة لا ينحصر فى الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح جعل الدلالة عليها
مع ان الضرورة التى دعت الى التقدير انما نشأت من الثانى فالليق
التأويل فيه لا فى الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان
وكذا اجعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير فى هذا المقام
مبنى على ما حكموا به من ان الفعل مع ان فى تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر
بدله لرجع الى ما ذكرناه من النظر الى المعنى يعنى عنه اذ ليس مع معنى المصدر حقيقة فلا يخلو
عن حدثه **دله** من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها **دله**
الثانى الحرف استيناف لانه لما قال ما كذا وكذا كان سائلا ان يقول الاقول
وما الثانى فقال الثانى الحرف والاول ما كذا وكذا معطوفا على الجملة الاستيناف
ولك ان تعطف الاول ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال فى قوله الثانى الاسم
والاول الفعل **دله** لان الحرف فى اللغة الطرف يقال حرف الوادى اى
طرفه **دله** اى جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل وفى جانب من
الكلام لانه قد يقع جزء الكلمة نحو زيد لاحجر **دله** ان يقترن ذلك المعنى للدال
عليه بنفسها فى الفهم عنها لما اعتبر المقارنة فى الفهم عن الكلمة خرج عن حد الفعل
ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب مصدرا ومايكون بينه وبين
الزمان ترتب فى الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا له فى الفهم لكن لا يكون
فهما عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان **دله** ماخوذ من السمو
اى سمى سما حال كونه ماخوذ من السمو واصله سمو بحركات السين حذفت
الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها بعد الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل للتكلم
الابتدا بالساكن **دله** لاستعلائه على خوبه ولانه يرفع المسمى **دله** وقيل
من الوسم وبدفعه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان
فعله وسم وجمعه اوساما واوزكاب القلب بعيد **دله** لتضمنه الفعل فيكون
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **دله** وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجد به
الاشارة او للعطف على الحصر لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذى
افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اى بوجهه وعلى هذا التقدير

يحتمل ان يكون الواو للحال **قوله** بذلك اى للاستعانة ووضع اسم الاشارة
موضع الضمير لزيادة التمكن في الذهن وكمال الكشافة واختار ذلك دون
هذا اشارة الى استحقاقه التعظيم بجودته **قوله** حد كل واحد منها اضافة حد
الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام
لكنه يمتنع التصريح بها وكما حققه الشارح في بحث لا اضافة من انه لا يلزم
فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض
والجار والمجرور صفة لقوله واحد **قوله** وليس المراد بالحد ههنا اى في هذا
الفن فان الحد عند الادباء هو المعرف لجامع المانع او في هذا المقام لان
المركب مما به الاشتراك ومما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للاسم
قوله ولعدم ورود المصنف الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد
به الخير مجازا فيقال في الذم لا در درّه اى لا كثر خيره وفي المدح لله درّه
وذلك لان العرب اذا عظموا شيأ نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره
لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن امّ
ربيت به كاملا في العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية **قوله**
الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام **قوله** في اللغة مأخوذ
ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى
قوله لفظ تضمن المتضمن الكل لجزئه **قوله** اى يكون كل واحدة منهما في ضمنه
فان التثنية اختصار العطف كما انه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الى استعانة
لم يحتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح كل
كلمتين ولو جعلت بمعنى مع يحتج الى ان يقال ان المتضمن بالفتح كل واحد
من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزأ للكلام ويلزم
ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزأ له كما في الشرح احتيج الى
التأويل **قوله** فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط **قوله**
اى تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون الى للالصاق اى التضمنا

الكلام

ملصقا به **قوله** والاسناد نسبة احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين **قوله**
حقيقة او حكما الكلمة الخبرية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال يخرج عنه الاسناد
الذي في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا
ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال ولا يأتي ذلك الا في اسمين
ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير
عن طرفي الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني
ضربتك وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب **قوله** بحيث يفيد المخاطب
اى من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها
اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال لمخطئة ونسبة الى القصور
في باب الافادة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة و
دخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها للمخاطب **قوله** خرجت المهملات
المصرفة اما المركب من الكلمتين وهمل فلم يخرج **قوله** سواء كانت خبرية
اى محكية بها عن الواقع **قوله** انشائية اى غير محكية بها عن الواقع **قوله**
في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما
يفيد الاجمال وهو المفرد **قوله** اعني قائم الاب او ذا **قوله** فانه في حكم
هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج
الى هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على
انفسها بل هي تخطر بانفسها لابد والف ذهن السامع فيحكم عليها وكيف تسلمت
فليست بالوضع لتنوب تها في الالفاظ المهملة وادعى وضع المهملات لانفسها
مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ اذ قلت اذا لم تكن الالفاظ
موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين لها
قلت ان الالفاظ لما صارت بتأويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه
او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين لها من الخواص لا اضافية للاسم بمعنى انها
لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه فاذا
لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية

الاقدام فی ذلک مثلا لقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله
اعلم ان کلام المصنف ظاهر فی ان نحو ضربت زیدا اقا بمجموعه کلام
لایخفی انه یلزم علیه ارتکاب تحقق افراد من الکلام فی هذا الترکیب قوله
اخبارا او اوصافا او جملة قسمیة فان الکلام هو جواب القسم والجملة القسمیة
لیست کبرا او شرطا فان الکلام هو الجزاء علی زعمهم واما علی التحقیق فلیس شیء من
الشرط والجزاء کلاما بل الکلام هو المجموع قوله بخلاف الکلام فانه لایصدق
علیهما لان الاسناد فیهما وسیلة لما هو المقصود بذاته قوله ذلک ای الکلام
اشار بذلک الی الکلام لا الی تعریفه او الی التضمن او الی الاسناد کما قیل لانه
الکلام مسوق للکلام وبعده ولان قوله ولا یتأتی اشارة الی التقسیم
الکلام بعد تعریفه کما ان قوله وهی اسم وفعل وحرف تقسیم للکلمة بعد تعریفها
وانما صرح فیه باداة الحصر للعنایة بشان الحصر لان التراکیب العقلیة من اثنین
یرتقی الی ستة قوله الا فی ضمن اسمین حقیقة او حکما وذلک من
قبیل تحقق العام فی ضمن الخاص فلا یلزم اتحاد الظرف والمظروف
وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئیه التقدیم قوله او فی ضمن اسم الخ
انما قدم الاسم علی الفعل مع انه اشارة الی الجملة الفعلیة لاستحقاق
الاسم التقدیم وانما تقدیم الفعل علی الاسم کما فی بعض النسخ ففیه موافقة
الذکر الواقع لتقدم الفعل علی الفاعل قوله بتقدیر راجع الی المنقول الی
الانشاء قبل التقدیر وبعده قوله ای کلمة والا دخل فی التعریف المرکب
والدوال الاربع والقرینة علی ذلک جعل الاسم من اقسام الکلمة قوله
کائن فی نفسه جعله صفة لمعنی سواء رجع ضمیره الی ما او الی معنی ولم یجعله ظرف
لغو لدل وحالا من ضمیره حتی یکون معناه علی الاول ما دل بنفسه او فی حد
ذاته وعلی الثانی ما دل حال کونه معتبرا فی حد ذاته لان فی جعل فی بمعنی
الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غیر مشهور فی التعریف وان الدلالة
الوضعیة غیر ثابتة للفظ فی حد ذاته بل هی ثابتة له باعتبار الی الوضع مع
ان صحة تلک المعانی مبنیة علی تصور فی دلالة الحرف ولا تصور الا فی معناه لانه

تصورا او التفاتا الی الغیر وذلک لاحتیاج قبل وضع السابق علی الدلالة
بالوضع لم یثبت حاجة اخری بالذات ولا یلزم من ذلک قصور فی الدلالة
فان کثیرا من المعانی الاسمیة یتوقف علی تصور الغیر وکثیرا منها یحتاج فی
تفهمها الی ضمیمة کتقدم المرجع فی ضمیر الغائب والخطاب والتکلم والاشارة
فی اسم الاشارة وغیر ذلک وبالجملة توقف فهم المسمی علی شرط لفظا کان
او غیره لایستلزم قصورا فی الدلالة کما لایستلزم ذلک التصور توقفه علی القابل
والفاعل قوله ما دل علی معنی الخ ای ملحوظ فی حد ذاته فی ضمن غیره کما فی
مقابله قوله کقولک الدار فی نفسها ای الدار الملحوظة فی حد ذاتها
وبنسبة الیها هذا الحکم فی حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من کونها فی وسط
البلد او قریبة من بیت فلان اعترض الشیخ الرضی بان قولهم فی حد الحرف
علی معنی فی غیره تقیض قولهم معنی فی نفسه ولا یقال فی مقابلة قولک فیه
الدار فی نفسها کذا فیه الدار فی غیرها کذا بل یقال الا فی نفسها ویمکن ان یجاب
عنه بان لیس مقصودهم ان مؤدی فی فی الموضعین واحد بل المتصور ذلک
لان کون المعنی ملحوظا فی ذاته وملحوظا فی غیره معقول بخلاف الدار فانها
غیر قابلة لان ینسب الی الغیر بقی مع کونه منشأ لحکمها وکذا احکمها بل المقصود
التشبیه بینهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخری وان امتاز
قوله کما ان فی الخارج موجود فی الخارج الخ ای کما ان الموجود الخارجی قد یکون
وصفا لامر تابعا له وقد لایکون کذلک الموجود فی الذهن قد یکون تابعا امر
الملاحظة وقد لایکون وفیه تشبیه المعقول بالمحسوس ویظهر منه وجه آخر لاستعمال
فی وسواء تمشی شابه المعنی الحرفی التابع لامر العرض القائم بالجوهر التابع له
صح ان ینسب الی ذلک لامر بلفظة فی والمعنی المستقل لما شابه الجوهر صح ان یقال
انه کائن فی نفسه بمعنی انه لم یکن فی غیره کما یقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنی انه
غیر قائم بغیره قوله والة للملاحظة غیره بهذا المعنی والمراد بالغیر المتعلق قوله
فلا یصح لشیء منهما اذ القصد لهما لایکون الا ما هو ملتفت بالذات بدیهة قوله
ملحوظا فی ذاته تفسیر لقوله مستقلا بالمفهومیة قوله من غیر حاجة الی ذکره لان المتعلق

الاجمالی الذی لایتصور الابتداء بدونه وشیئ ما مفهوم من لفظ الابتداء و
لما کان ذلک المتعلق غیر ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع کفت دلالة هذه
بخلاف ما لو کان ملتفتا بالذات فانه لا یتوجه من ذکر متعلقه بضم کلمة اخری
لیدل علیه قوله لا حاجة فی الدلالة علیه من دلالة علی کذا قوله وبهذا هو
المراد بقولهم ان للاسم ای یعنی ان لیس مراد بهم بکون المعنی فی نفس الکلمة
انه مدلولها حتی یخلو الکلام عن نفع الجدوی ویدخل الحرف فیه بل معناه
انها اذا انتقلت وحدها الی ذهن السامع انتقل معها المعنی الیها فکان
قالب الکلمة کظرف اذا نقل انتقل بما فیه فلذا قیل ان المعنی فی نفس الکلمة و
ما یقال من ان للحرف معنی کائنا فی غیره فمعناه انه اذا انتقل وحده الی
ذهن السامع لم ینتقل معها المعنی فکان قالب الحرف کظرف خال فلا یقال
انه فی غیره اذ به یظهر قوله من حیث هو حالة بین السیر والبصرة لان حیث
هو هو معنی قائم بالسیر یقاس الی البصرة قوله وجعله آلة لتعرف حالهما
ای لنعرف بنفسه لا من حیث هو هو بل من حیث انها حال للطرفین ومن
منسوبا تهما قوله کان معنی غیر مستقل بالمفهومیة ای معنی ملتفتا بالتبع قوله
ولا یمکن ان یتعقل الا بذکرهما ای لا یمکن الا ان یتعقله السامع الا بتعقل متعلقه
بخصوصه وذلک بین لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا یتصور بدون
تصور الطرفین بخصوصهما وذلک التعقل لا یمکن الا بذکر المتعلق صریحا لکونه ملتفتا
بالذات ولعموم وضع من فان ما کان وضعه عاما لا یفید الخصوص من دون
ضمیمة وهی متفاوتة بحسب الموضوعات کتقدم المرجع فی ضمیر الغائب والتکلم
فی ضمیر المتکلم والاشارة فی اسم الاشارة الی غیر ذلک فذکر المتعلق فی الحرف
بمنزلة تلک الضمائم قوله ولفظة من موضوعة لکل واحد من جزئیاته لانها لا
لا یستعمل الا فی الجزئیات ویعلم الوضع بالاستعمال القول الثانی مجاز لا حقیقة له
مما لا ضرورة فیه ثم الظاهر ان تلک الجزئیات اضافیة لا حقیقیة کما قیل لانها
حصص المفهوم الابتداء لو حظت تبعا واثبات الافراد مما لا شاهد علیه والظاهر
ایضا انها یجوز ان تلاحظ قصدا لکن لا یبقی صحیح معناه حرفیا قیل ان معنی من

بس

لیس من جزئیات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وآلة فی نفسه بالی عن الالتفات
الیه قصدا قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ایضا ان کینونة المعنی
فی غیره من المعانی او فی کلمة اخری عدم الاستقلال بالمفهومیة قوله ظاهره
فی المعنی الاخیر ای کون المعنی ملحوظا فی نفسه وذلک لقرب المرجع ورد الضمیر
الی ما هو المشهور وحملها علی هو بملاک امتیاز الحرف عن اخویه قوله واجعل
الضمیر الی المعنی ای لم یصرف عن الظاهر ارجاع الضمیر الی ما کان فی عبارة
هذا الکتاب لعدم مسبوقیتها قوله لان معانیها مفهومات کلیة الخ لا یقال
لو کان کذلک لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف والاخبار بها
مع انها لازمة الظرفیة لانا نقول المفهوم المستقل یقتضی صحة الحکم علیه او به
اذا اخذ فی حد ذاته ولا یقدح فی استقلاله امتناع الحکم علیه او به بما یعرضه
سواء کان ذلک العارض جزء المحمول علیه کمتی او خارجا عنه کالظروف
المذکورة فان معنی الظرفیة داخل فی الاول خارج عن الثانی قوله لکن لما جرت
العادة الخ یعنی ان العادة جرت بان یستعمل ملک الالفاظ فی مفهوماتها
الکلیة وان یستفاد الخصوصیة من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا یجوز ان یکون
مستعملا فی مطلق وان تستفاد الخصوصیة من ضمیمة الضمیمة والا لصح الاخبار
عنه کما یصح الاخبار عن ابتدا سیر البصرة وفیه تامل قوله باعتبار معناه
التضمنی یعنی انه ان اراد بالمعنی ما یشمل المعنی التضمنی فیدخل فیه الفعل ویخرج
الی خروجه بقوله غیر مقترن ولو اراد المعنی المطابقی لم یدخل فیه لان المعنی المطابقی
للفعل باعتبار اشتماله علی النسبة غیر مستقل فلم یحتج الی ان یخرج بقوله غیر مقترن
باحد الازمنة الثلثة یعنی زمانا انت فیه وزمانا قبله وزمانا بعده وشهرة
امرها کفت مؤنة التفسیر قوله وهو صفة بعد صفة للمعنی او حال عنه وهو
بعید قوله والمراد بعدم الاقتران ای المراد بعدم اقتران المعنی المستقل
ان یکون ذلک العدم بحسب الوضع الاول ای لوضع الغیر المسبوق سواء
کان ذلک الوضع وضع اسم او فعل او مرکب فدخل فیه یزید ویشکر علیهن لان
معناهما العلمی غیر مقترن باحد الازمنة فی الفهم عنهما بحسب الوضع الاول و

وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسما، الافعال لان معانيها المقترنة باحد
الازمنة بحسب الوضع الثانى غير مقترنة باحد الازمنة فى الفهم عنها بحسب الوضع
الاول وهو وضع اسم او مركب اضافى او جار ومجرور وكما سيظهر **قوله**
وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهى منسلخة عن الزمان
مقترنة باحد الازمنة فى الوضع الاول **آ** وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ
انشائية وتلك المعانى الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع
الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه
تلك الافعال لان المعنى المستقل مع تلك الافعال ليس الا ما يقارنه صفة
الانشاء، وهو بحسب الاول مقترن **آ** لك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم
اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر على ان انها بحسب
الوضع العلمى غير مقترنين باحد الازمنة **و** دخل فيه ايضا اسما، الافعال
اذ لا وضع لها بازاء المعانى الفعلية فح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع
السابق بنا، على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بنا، على ان لا وضع لها بازاء المعانى الانشائية
ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال فى المعانى الفعلية والافعال
المنسلخة فى المعانى الانشائية بعيدا غير مرضى للشارح كما يقتضيه ظاهر عبارته
لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بان معانى
المصادر التى لوحظت معه الافعال ولاباتها موضوعة للافعال لا مطلقا حتى
لا معانيها قال الشيخ **آ** رضى العربى الفتح اى الخالص ربما يقول صدع انه
لم يخطر ببالى لفظ اسكت **قوله** فدخل فيه الاسماء، الافعال الذى حكمتم على
ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة وقبولا لما لا يقبل
الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا **او آ**
لك ان تقول خوردن فانه قد يستعمل مصدرا لخورد ويزيد وهو مصغرا رود مصدرا رودن اى
تصغير خيم اى ارفق رفقا ولو كان تصغيرا قليلا **قوله** او غير صريح اى لم تثبت
استعمالة مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل لانه قام دليل على كونها

منقولة الى معانى الافعال عن اصل وشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة
بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد **قوله** على وزن فوقاة فاصل
بيهات بيهية كقوقية منه قدس سره الدجاجة تقول اى تصيح فوقاة وقيقاة
على فعلل فعللة وفعلال **قوله** نحو اماك زيدا اى تقدم وعليك زيدا
اى الزم **قوله** فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة
وللاستقبال مجازا او بالعكس **قوله** ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او
للقصر او مبتدا كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى ومن الناس من يقول
آمنا ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل من المتروك **قوله** منتهاه صيغة
جمع الكثرة على كثرتها التى تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين
قوله ومن التبعيضية بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرده
كانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس **آ** ومن الانسان
لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه
مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نم لزوم ذلك
آ ولئن سلم فلا نم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة فى جاءنى
القلة **آ** ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما فى مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز
قوله وخاصة الشئ ما يختص ولا يوجد فى غيره تفسير لما يتضمنه بحيث
من جزئه التسلبى **آ** انما لم يقل ما يوجد فى شئ ولا يوجد فى غيره اشارة الى
المناسبة بين المعنى اللغوى والعرفى باخذه فيه ولم تجاش عن كون
التعريف اعم لان المقصود امتيازنا عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام
آ لك ان تخصص لفظ ما بالخارج المحمول بشهادة المثال **آ** ولا يخفى ان الخاصة
لو كانت بالمعنى العرفى كما هو ظاهر الامر وطباق الشرح عليه ويؤيده لفظ
الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهى ذكر المبدا
وارادة المشتق **قوله** ودخول اللام اى اللام باعتبار دخولها **آ** انما قال
ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف
ولا اتصاف للاسم بها ولا بقرينتها **قوله** او لام التعريف احتراز عن لام

و لام الابتدا، فكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي او الذهني
و التفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه **قوله** لكان شاملا لليمم في
لغة حميرَ وهي قبيلة من طيّ و شاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور
اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء **قوله** في
مثل قوله عليه السلام في جواب حميري قال امن امبر امصيام في امسفر **قوله**
لعدم شهرته و لاختصاصه ببعض اللغات و لجواز ان يقول ان الميم ليست
للتعريف بل هي بدل من لام التعريف **قوله** في اختياره اي في ضمن اختيار اللام
على حرف التعريف او في اختياره اللام على الالف و اللام هذه الاشارة
قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير و ليلة حرف ساكن
فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال و يتوافق دليلاهما **قوله**
زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان
الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها **قوله** الى انتهاء الكسر ايضا لو لم يكن
كسر لكان المناسب كسر الهمزة و فيه ان عذره قد يسبق **قوله** الى انتهاء الهمزة
بضعفه بشيوع حذفه في الوصل و العلامة لا تحذف **قوله** لانه لتعيين معنى
سمعت عن بعض الافاضل ما قلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري
ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه هي لتعيين المعنى المستقل
و مخصرة في الجنس و العهد لا اللام مطلقا فانها قد يدخل على اللفظ و لا تعيين فيه
فلا عهد و لا جنس كلام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي **قوله** يدل عليه
اللفظ مطابقة هكذا قالوه و فيه انه لو اريد ما لمطابقة معناها الحقيقي لزم ان
لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي و ليس كذلك و لو اريد بها
دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان و النسبة
و خولا قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل و ان اقتضى جواز دخولها
عليه لكن ابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم
فان كلتا حالتيه مصححة او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة **قوله** و
كذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان ملاك كما انها ليست شاملة ليست

اكثرها

اكثرا خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم او لم يرد به معناه نعم
اذا اريد به معناه لم يوجد فيه و لذلك طوى بيان الاطراد و الانعكاس
ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة
لانواع التعريف و الجر متضمن لاختصاص حروف الجر و هي كثيرة و التنوين
لاختصاص اضافة و معانيها و الاضافة لاختصاص كونه مضافا و مضافا اليه
و التعريف و التخصيص و التخفيف و الاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا
و ذا حال و مفعولا و ممتيزا و ايضا لتلك الخواص خواص و مزايا كثيرة و مبنية
في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص **قوله** و منها دخول الجر اذ الجر كما هو
الظاهر الدال على الاضافة اليه و ح يكون عطفا على اللام لفظا او محلا و لو اريد
بالجر مصدر جر نحو لا كان عطفا على دخول اللام و قس عليه التنوين و انما قدم
الجر على التنوين مع ان بينه و بين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا
اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود و اما تقديم اللام عليها
فلان الصدر موقعها و اما تقديم الثلثة على ما بقي فلانها لفظية و هي ظهر من
المعنوية في الدلالة على الاختصاص و اما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه
مدار الكلام و لتضمنه خواص كثيرة **قوله** لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر
او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم و يعضد الاول حرف الجر **قوله** و اما
الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية
فلانها فرع اولا نه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا او الفعل و الحرف لا يكونان
كذلك بان يختص بيان للمخالفة بانها مقصورة على وجهين احدهما ان يختص
بقسم مقابل للاسم و هو الذي يختص بالاضافة المعنوية و ذلك القسم المقابل
ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء
و ثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله و الفعل **قوله** و المراد به كون الشيء مسندا اليه
لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام و الا لخلا الحكم عن الفائدة
و توجيهه ذلك ان الخاص قد يذكر و يراد به الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال
و الاسناد الى نوع الاسم و مطلقه و فائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال

كون الشئ مسندا اليه وان لا يعرض فيه لما لا دخل له فى الاختصاص هو الشئ وان
الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر الاضافة كما يقال علامة الرجل الحجة
ان معناه علامة الرجل الحجة والحجة مضافة اليه مختصة به فالاضافة انما تفيد الحكم
كذا اقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو الاسم
وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر
الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجوع الضمير الشئ المذكور فى الطبع
او الى اللفظ بعيد قوله لان الفعل اى يعنى ان العرب لاحظت معنى الفعل منسابا
الى امر يرتبط به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه منساق الى
شئ او منساق اليه شئ فلذا كان صالحا للمتقابلين قوله من التعريف والتخصيص
المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد والمراد بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص
وفيه تامل لجواز ان يقال ضرب يوم مريد به نفس الطبيعة ولا شبهة فى ان
هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار فى الفعل
لتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدرى وهو
معنى اسمى فلم يوجد الا فى الاسم قلت المعنى المصدرى سواء كان فى قالب
المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه
بالفعل مظروف للزمان الذى هو مدلول عليه بالفعل ايضا لوضوح ذلك الجمع
النقض الآتى بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد
قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من
ذلك فى اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب قوله وانما فسرنا اضافته
بكون الشئ مضافا اى لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف اليه جميعا قوله وانما جعلته
فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد
بعيد وقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصنف رد
عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعنى من
الخواص لانه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسما الزمان يضاف الفعل
وانما اراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف فى الفعل تبعا وبل المصدر انتهى

ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة فى ان تجرد المضاف فيه حالة
مغيرة تارة الى طرف وتارة الى آخر فلعله يدعى انها يجوز ان تتصور مجردة عن خصوصية
الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر
مشترك بين مجازية فيه وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل الخ علة
اشارة الى اختلاف القولين ذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى
الثانى قال الشيخ الرضى الظاهر ان المضاف اليه لفظ فى مثل اتيتك يوم قدم زيد
الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاشبهة فى قولك اتيتك زمن الحجاج الامير هى
المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه للزمان فى الجملتين قوله
وقد يقال بهذا تاويل المصدر ينبغى ان يكون بهذا القول مرضيا للذى لخص السابق
من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص
الملزوم ولذا يخالف قول المصنف فيما يأتى المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل
كما ذكرناه ينافى عن الاضافة اليه كما ينافى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضى
قيل الدليل على ان المضاف اليه هو المصدر يعرف المضاف به مع خلو الفعل
من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اعلم صحة هذا
المثال ولم ار مثله فى كلامهم قوله وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار
او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعنى وازالة فساد الالتباس واعربت الكلمة
اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفى باعتبار ان الاثر
يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا فى الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة
منه لجاز ان يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس ما ذكره قوله ومبنى من
البناء المقصود فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه موضوعة فى قالب هيئة
لا يتغير بالبناء قوله فالمعرب الخ بالتفسير والصحيح لدخول الخ الموضوعة للتعقيب
على المقر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذى هو قسم من الاسم
يعنى ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم
المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اى الاسم لقربه اى لمقام
ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبنى الاصل انه معرب

لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وفيه نظر فانه لا يلزم مشابهة الشئ لنفسه لان له اقساما ثلثة تشابه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هى المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه لمجاز المشابهة لا لنفسه **وله** الذى ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل مع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الكفتين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ فى التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك **وله** تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوى ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه **وله** الذى لم يشبه اى لم يناسب فسر الاشباه الذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة التى هى اعم منه لان المصنف فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى لا خصوصية الاول ولذا قال المبنى ما ناسب **وله** مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنية فى بحث المبنى فلا تلزم فى التعريف جهالة كما لزم فيه اذ فسر المشابهة بالمناسبة التى لها قوة ولم تبين فان للقوة عرضا واسعا ليس بعمومه مرادا **وله** اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر فى الثلثة لانه اصل جميع الافعال البناء واما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل انه مبنى وذلك يحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من ما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب **وله** وهو الماضى الخ كما زعمه البعض وزاد بعضهم الجملة من حيث هى جملة **وله** فاعتبر العلامة الخ يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت

كزيد

كزيد فى قام زيدا ولم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان تعطى الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل **وله** عند الجمهور كانهم وقعوا فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقة المعرفة ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة **وله** فان العارف باحكامها كذلك اى معرفة تتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدونون ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكاما فانه يحتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك تعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فذلك علم النحو وحكايته عنه على خلاف فيه فساد بل الفساد فى المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يميز وسط للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل ان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ح لا شبهة فى حصول الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان يقال زيد فى قام زيد معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسط للزوم تقدم الشئ على نفسه فى ضمن الدور او لانى ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد فى المثال المذكور معرب اى ما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى مقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشئ على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اى من معرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اى ما عرف انه معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط بقوله حاصله بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم

الشئ على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وبذا ظهر الاشارة عليه **وله** حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل الدلالة المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات **وله** او صفته اي حالة شبيهة بصفة لا صفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما تقوم به الحرف لكنها تابعة له باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لازمة للجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما **وله** الداخلة عليه يخرج عن حكم المعرب اختلاف منوعا ومبنيا باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه بكم، زيدورايت عمرا ومررت بكير **وله** وانما خصصنا الخ كما يبنى عنه العنوان **وله** اي يختلف لفظ آخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كحامي مسلمي وتقديره وتقدير صفته كحامي عصا وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كحامي جبلي وغلامي فان آخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج **وله** اي يختلف اختلاف لفظ او تقديرا اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا لحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازا باعتبار سببه وسببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلائم قوله الآتي التقدير والملفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يسير اليه قوله لفظا او تقديرا **وله** رايت احمد ومررت باحمد ورايت حبلى ومررت بحبلى **وله** وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين اي مدلولا هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع **وله** علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر **وله** فان قلت لا يتحقق الاختلاف الى قوله ابتداء اقول ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب

مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع **وله** قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشئ لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز تقييد الاختلاف بالعوامل على حد الازمنة مثلا يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل مع شئ من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له فقيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدأ وحالة البنائي وباختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخل على الجمع قد يبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **وله** غاية الامر اي خواص الاضافة بالقياس الى المثنى وانما قلنا ذلك لوجوده في المضاف ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل مع شئ من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل مع الازمنة كان خاصة شاملة للكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة للكل وقت **وله** اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سنذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده **وله** اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر لان الآخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيها كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الكتابة لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف الذي سبق عليه بالنظر الى هذه الكتابة في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد يكون بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والمجموع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام

والتنوين **ولـه** ذاتا او صفة اما اختلاف آلاخرای تحوله ذاتا فكما تحوله
واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحته **ولـه**
لا يرد العامل المقتضى وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية
لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالبا، البحارة فالاولى ان يسند
اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من البا، البحارة وابقا، ما الموصولة
على عمومها انتهى وانما قال فالاولى ولم يقطع لصعوبة الجواز ان يجعل البا،
للآلة فيسند اخراجها اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة
المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو
علامة تاثيره واما خروج المقتضى فلان آلة الشئ سبب قريب له والمقتضى
ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الخ لو جعل من تمام الحد حتى يخرج ما كان
احسن لكن المصنف لم يجعله من تمامه **ولـه** خرجا بالسببية الخ آن قيل ينتقض
التعريف بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة
سببية الآ سببية اجزائها واجزآؤها مركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت
سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب
القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذى ركب ابتداء لانا نقول
السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذى ركب ابتداء لانا نقول
السبب القريب للشئ سبب لعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ لا بينه
وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضى استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة
ان يقول المختلف بدل الاختلاف لانا نقول لم يرد بصيغة المضارع التعريف في
الزمان فلا فرق بين الصيغتين آن قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف
ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون
الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كالاسما الستة ومن كونه علامة
لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة التثنية
والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة الى علامة كيا، التثنية
والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضى عند المصنف وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر

من

من يرجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه معربا **ولـه**
خرج حركة بخ غلامى وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار
كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل الآ واو
من تا، التانيث ويا، التسمية وعلامتى التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير
الى المعرب لان ما لحقته تلك الا واو ان ليست معربة وان ايت عن ذلك
فخرجت بقيد الجزئية **ولـه** ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل
البحر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة **ولـه** ليدل على
المعانى جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشئ ويقابله العين **ولـه** واللام في ليدل
معطوف على اسم ان وخبرها **ولـه** يعنى وضع الاعراب اى وضع الاعراب
في الاسما، ليدل على المعانى ويتضح به المعانى في النفس لا سما، من غير استعانة
الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشانها **ولـه** فانه بعيد اذ لا نظر
الى وضعه لا قصدا ولا تبعا **ولـه** ليدل لا اختلاف فيه ان الاختلاف
لو كان دالا على هذه المعانى لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه
بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره
اللهم لا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة
ووجهه ذلك ان اختلاف المعانى المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان
مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف
انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف
ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج
اولى بان يجعل علامة ودلالة الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى
غيره فانه يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذى ركب ولا يمكن ان
يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعانى ويزيل فسادها والالتباس والموضح
ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضى الظاهر
في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاترى ان البنا، ضده وهو
عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البنا، على الحركات وفيه نظر لان في

المعربة شيئين اختلافا وسببه وقد تبين ان الاختلاف لا يناسب بل الصحيح
ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبنى فليس فيه الا عدم اختلاف
اى البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم
سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء ولیس الحركة او السكون فى
آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين
عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل فى الجملة
وذلك كاف فى جعلهما متقابلين **قوله** يعنى الفاعلية قال الشيخ الرضى
المعانى المعتورة هى كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته
قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على اسم مفعول على توهم بعضهم حتى يكون المعنى
ان الاسماء تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعانى بهذا
الوصف ليس الا ان المعانى باعتبار هذا الوصف تقتضى الاعراب والموصوف
الذى به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لا كون احدها مطردا
عليه فاذن تعين الكسر وتوافقه ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قاله
الشيخ الرضى وهو ان المعانى فى الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد للطارى
من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثمة احتاج المجاز الى القرينة والطارى
الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة
كما فى التصغير والتكبير وقد يختلف له حرف كما فى المثنى وقد تكون كلمة مستقلة
كالمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طريان المعنى لازما
للكلمة فان الطارى واحد اكون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة
الى العلامة لانها تطلب للتلبس بغيره وان كان الطارى اللازم احد السببين
او الاشياء فالليق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة ممكنة لازمة ومثل هذا المعنى
انما يكون فى الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التى هى اخف الحروف
وجعلت فى بعض الاسماء حروف المد التى لم يختلف ومن هذا التقرير يظهر
وجه ما يقال ان الاصل فى الاسماء الاعراب وفى الافعال والحروف
البناء **قوله** على تضمين الخ فان آخذ الشئ مستول ومستعل عليه ومثله المطر ما

يقال

قوله يقال اعتوره والشئ الاعتوار دست بدست كردن چيزى را
والتعاور والتعور مثله ولو جعل ههنا مستعارا للتعلق المعانى بالاسماء
على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن المناوبة **قوله** وانما جعل اى جعل
الاعراب الذى هو الاصل حالا فى الآخر او جعل مطلق الاعراب فى الآخر
تحقق المحال فى المحل كما فى الاعراب بالحركة او تحقق الكل فى ضمن جزئه كما
فى الاعراب بالحرف لو جعل جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول يلزم
موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه
وهو جانب السفل بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتأخير الاصل
قوله والاعراب على صفة اى صفة المسمى والمدلول وذلك
بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضى
صفات للدال وهو كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب فى الآخر لان
الدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها
الخ آن قبيل تنوع الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس
الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال
الاعراب بالحركة التى هى الاصل والمراد بالتأخر الذاتى لا الزمانى وشابهته
فى تأخرها الذاتى لانها تابعة للحرف لا نا نقول تأخرها الذاتى لازم لها
ايضا وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر و
هى متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضى وقال ان
الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعض الواو
بعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنهما من فرط اتصالهما
به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن
ان يجاب ايضا بان المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر
عما عدا الحرف الاخير فان التأخر عن الاكثر فى حكم التأخر عن الكل **قوله**
ثلثة آثار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر جنس واحد يصح الحمل على
قوله انواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما فى قولك البيت سقف

وجد ان قوله هذه الاسماء اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة
وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية
كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا
رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف
الاعرابية ايضا فالنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة
والنصب وبين الكسر والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى
بضم الشفتين وتبعه رفعها عن مكانها وحصول الثانية بفتح الفم وتبعه نصبه
فكان الفم كان ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة
بجر الفك الاسفل وخفضته وهو كالكسر الشئ اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل
ثم الجزم بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة ولذا سمى الجازم جازما والوقف
والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابى والاخيران بالبنائى قوله
ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل يحل
قوله فانها مستعملة فى الحركات البنائية بل فى الحركات الغير الاعرابية
قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ قوله حقيقة او حكما وذلك
اذا كان الاسم عمدة وبهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة
المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بانه الرفع والنصب
للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشبههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل
عليه نعم الرفع والنصب للفاعل والمفعول احق ومن جعل اليا فيهما نسبية
واراد بالخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجح الى ما
فى الشرح وتوجيه الشرح واقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما
وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اى كون الشئ مضافا اليه بقرينة
المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشئ مضافا وانما قيل
حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد فى غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد
فلما كان الجار زايدا فيه لم يعتد به وكان الجر زايدا كالجار فكانه ليس علامة
قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبنى على اصالة الرفع فى الفاعل

ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لانه اثر رفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل
بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليهما وكذا الكلام فى قوله والنصب خفيف
اه ولك ان تقول لانه الرفع اقوى الحركات فناسب العمدة قوله
فاعطى الثقيل للقليل اى مجعولا للثقيل للتعادل ولذا جعل الخفيف للكثير قوله
والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعفة فجعل الضعيف للضعيف قوله
ولم يجئ اه وانما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة
بواسطة الحرف فاريد تمييزه عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة
فلانه اقتضاء العمدة التى هى الفعل وليس عمدة واما انه بواسطة فلان
اتصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة افتقته والحرف
مدخل فى ذلك اعتبر عملها اما عمل الحرف ففى ظاهره واما عمل الفعل ففى محله
ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم
يخرج الجر فى موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط
احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف
نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى الا اذا
اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانها فضلة بواسطة الواو والا
لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلتين يعنى الاسم
والفعل وكان الاباء خارج غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يراد اعمالها فبقى
ما بعد مما منصوبا بكل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى قوله العامل
احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل
مذكور فى حكمه مراد فى تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف
والاعراب سبب قريب له واما سيأتى ذكر العلل الاربع التى هى تتعاضد
هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعانى
غاية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية
فلانها مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات
والمراد ببيان عامل الاسم اذا كان المعانى المعتورة مختصة بالاسم كما هو الحق

البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم او وجب كون
آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او السبب التام
بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد
النقض بالباء في بحسبك زيد قوله ما به يتقوم تقدم الجار والمجرور للاهتمام
للحصر ان لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل
من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل
واحد الامور المذكورة قلت الباء للآلة اي ما عدوه آلة لتاثير المتكلم واعتدوا
انه آلة وان لم يسموه آلة بل بسموه مؤثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف
على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض من تدوين علم النحو ويبطل قيل
في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل مأخوذ في تعريفه لانا
نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال
العامل يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول
لانه نقض في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة للمتكلم
المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقدم اما على
الاول فان للآلة تقدما بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات
ان يتقدم تلفظا لموافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة
من حيث هي علامة ان يتقدم على ما هي علامة له لتعرف اولا ثم يعرف
ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان
يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه لا على
المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب
ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علامة العاملية والمعمولية
بين شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر والا لزم ان يكون حق كل
منهما التقدم على الآخر الا يجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط
فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق بالفعل صار عاملا

فيه

فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فلم تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين
قوله اي يحصل فيه التقوم بالحصول لا بالقيام به بغير كما يقتضيه اصل اللغة
لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بالجملة وذلك لان المعنى المقتضي
ليس قائما بالعامل قوله اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى به لان
اقتضاءه ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه
قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه قوله
اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رايت لان له استدعاء
التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة
بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد الباء عامل الفعل اي في لفظه واما في محله فالعامل
هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال
ان المقدر عامل وجازا عمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم
من قال انه المضاف عامل لان الحرف صار شيئا منسيا ولذا اكتسب
المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه وآليه مال الشيخ الرضي
قوله فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام
ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى
بالفاء لبيانها قوله اي الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور
يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف
وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل
لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة
في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على
ان القضية مهملة او بان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى والمجموع غير
خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد في
جميع الاحوال الان مقام الضبط يابا ه مع ان ذكر المنصرف صح لاخراج
غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف بالام اصلا لاخراج غير المنصرف
مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكر ما فيما بعد وبيان

اعرابها فان قيل قد تبين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا
ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف هنا احترازا عنه اجيب
بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز
عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة وانكفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ
اذ ليس لاعتنا بحالها كالاعتنا بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة
مطلوب له جدا **وله** والجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر
المنصرفان لانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف
بما ليس صفة له وهو المكسر ولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا الا ان مقام
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يأب عن توهم
التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور ويكون من قبيل قوله تعالى
وساءت مرتفقا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا **وله** الذي لم يكن
الواحد فيه سالما الا ظهران يقال الذي لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون
او الف وتا، ليظهر خروج مثل سنين وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا
لفلك فيه **وله** احدها ان الاصل لم يلحقها او لانها ابعاض الحروف
وفيه انها ليست ابعاضها لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي لا صالة الجسب
الذات لا بكونها علامة **وله** والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا
هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
مجرور اجازه المصنف انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل
فيهما الها، ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه لا الاعراب المقدر والقرينة
عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها وذلك لن لا تقدر
الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظة كافية في كونه عاملا وذلك ايضا
ان يجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر **وله** ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان
بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس
نصبا وجرا انتهى قد اشار قدس سره بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب

سوا،

سوا، كان في قالب المصدر او الفعل وسوا، قدر في نظم الكلام او لم يقدر
ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا
وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع
والنصب والجر اذا كان متلبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك
الملابسة من قبيل ملابسة العام بالخاص فادت ذلك **وله** جمع المؤنث
السالم قدمه على غير المنصرف لاحتياطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل
وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للناقص من
جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف الجمع السالم
ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول
ومناسب للثاني باعتبار الجر، الاول ومقابل للثاني باعتبار الجر، الثاني
وليكون ذكر هما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره في الحاشية قوله
السالم مرفوع على انه صفة الجمع انتهى المجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون
المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي
اللام بذي اللام عند الجمهور لانها في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد
فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله مدل عنده **وله**
وهو ما يكون بالالف والتا، سوا، كان واحده مؤنثا او مذكرا كسجلات
جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسوا، كان جمع بحسب الحال او بحسب
الاصل فدخل عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر سوا، كان بحسب العرف
او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات ويخرج مثل ثبين فكما لا حاجة في ادخال
الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما على صيغة لم يحتج
في اخراج الثاني الى تقدير المضاف **وله** غير المنصرف بالضمة والفتحة اي
اذا خلي وطبعه كان كذلك **وله** فاعراب هذه الاسما، الستة اي
لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه
فحاصل ان الاسما، الستة حكمها كذا قيل في توجيه ذلك لا ارادة ان اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسماه

بها فيصح ان يؤول ابوك الخ بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسما
ستة وفيه ما مر من تريف كون اللفظ موضوعا لنفسه قوله بالواو رفعا
لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم
الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه
قوله اذ مصغر انها اي يصغر منها وكما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر
قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرفا
العلة المجعول عرابها بحيث يكونه نائبا به الحركة قوله ومضافة فيه تغيير لنظم
المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو لكن وذلك مالانه جعل قوله مضافة
حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على
التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا اقدم ما حقه
او لان للمانع تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب
السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول
الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام وهو لم يكتف في هذا الشرط
بالمثال لئلا يتوهم تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد
الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به
وليس لاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد لكن
قوله لئلا يكون بينهما وبين الآحاد دولان الحروف وان كانت فروعا
للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان
كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبدل المثنى والمجموع مع كونهما
فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى قوله لما بينهما المشتى في كون معانيها
مبنية عن تعدد كالياء للاخ دون غيره ليظهر ذلك التعدد خصوصا اذا كان بحالة
الاضافة قوله ولوجود حرف صالح فاشتراحوا من كلفة اجتلاب
حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط
لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا في اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا
الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها

الا

الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين
في الباقيين في حالة ارتفع علم العمدة والالف واليا في النصب والجر علم
المضافة والمضاف اليه مع كونها بعد لا من الكلمة وعينها وجعل ما قبلها
من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصنف ان الواو واليا والالف
مبدلة عن لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب
لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب
كالنا في بنت يفيد التانيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل
مقام المبدل منه وقد اعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة
لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا
من حروف المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو لمثنى لانه
لم يثبت كاف المفرد وجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء
قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلثة حال
اضافتها الى المظهر وجواز اضافته فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو
ولا بد ان لا، منها في المؤنث ولم يبدل لتا، من ابى، وقال السيرافي
بدل من ايا، لسماع الامالة ولا يميلون اسما غلبا على غير الشذوذ الا اذا
كان ذوات اليا، قوله وكذا اكلتا على وزن فعلى والالف للتانيث
جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جئ بالف التانيث بعد التا، لان التا، تشبه
لتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا
لا ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تا، اخت وبنت تا، في الوقف ولانها ليست
لمحض التانيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز الجمع بينها والحاق
التا، بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها
رد للمصنف حيث قال انها ليست لتانيث لان تا، التانيث لا يكون
وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى
او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقولك
كلا زيد وعمرو فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة قوله واذا

واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر لا
كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثنى ان يكون معربا
فالاولى جعله موافقا لمتبوعه فى الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع
المثنى المعرب نحو جنانا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى
اصلا **ولـه** واشار قال الشيخ الرضى كان عليه ان يذكر بدل واو ان اذ
لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كانه كان يذرى ثم شئ
لم يمكنه مثل ذلك فى شايان وذلك ان معنى شئ، لو استعمل ظرف الجبل وليس فى
الظرف لواحد معنى الشئ كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس فى
المفرد معنى الشئ فالشايان طرفا الجبل المثنى فالشئ فى مجموع الجبل لا فى كل واحد
من طرفيه **ولـه** وهو الوجمع ذو لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب
ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع
المؤنث السالم فينبغى ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما
ذو وفهو جمع سالم فلهذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الو على عشرين لانه جمع
ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **ولـه** وهو علامة التثنية والجمع قال
الشيخ الرضى جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف
لخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد فى جميع المثنى
والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وسما وسموا وكما وكموا **ولـه** لانه الضمير
المرفوع للتثنية انما او كان كلا من المثنى والمجموع متقدم لما حل له على اعرابه واسبق
الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتى الرفع
فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى اولى بالقيام مقام الحركة الا اليا
للجر والنصب فى المثنى والمجموع واجراها بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى
الجر يا، فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة
بخلاف الرفع **ولـه** وفرقوا قال الشيخ الرضى ترك فتحة ما قبل اليا، فى المثنى
ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل
الجمع فقلب كسرة الاستثقال قبل اليا، الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره

قوله وانما يذكره المصدلاعيزه ذو من قولك ذو مال
لانه داخل فى جمع المذكر السالم لانك تقول فى المفرد ذو
مال وفى الجمع ذوو مال
نجم الدين

وبطلان السعى لو قلبت اليا، بضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من
تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا، الجمع ان حذف
نونها بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى
تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال المثنى
لخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا، فيهما فطارئ
للاعراب **ولـه** اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اى فى ضمن ما سبق من
تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تقسيم قوله التقدير
والملفظى المعرف بلام العهد بما اراده كما بين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى
هذا يكون قوله التقدير الخ بيانا لمحل القسمين لا لهما كما قيل **ولـه** ولما كان
التقديرى اقل سهل الضبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تاخيره عن اللفظى
لان من حق العلامة الظهور **ولـه** اى فى الاسم المعرب اشاره الى انها
ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل فى بمعنى اللام ان لم يقدر
الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال مع الامثلة ولغوات الملائمة
لما سبق من بيان محال الاعراب ولان فى فى قوله واللفظى فيما عداه ليست
بمعنى اللام والا كان معناه ان الاعراب اللفظى لاجل ما هو مغاير للتعذر
او الاستثقال ولا يخفى فساده **ولـه** الذى تعذر الاعراب فيه ففيه
حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذى تعذر
اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا
مستترا فى الفعل **ولـه** الذى فى آخره اى فى موضع آخره فلا يلزم اتحاد
الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص
فلا يلزم الاتحاد **ولـه** الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة
اولانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها
للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى **ولـه** او محذوفة
وهى فى حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء امر هذا القسم
وظهور مقابله مثل بالاول وترك الثانى **ولـه** كعصا وغلامى خبر محذوف

والتقدير سواى ما تعذر عصا وامثاله وغلامى وامثاله او صفة مصدر محذوف
اى تعذر اكتعذر عصا وغلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون عصا
وغلامى بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال
من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم
من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثانى حال مما اضيف
اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره
فى زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى
والعامل فيه ما هو عامل فى الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل **قوله** فان
الالف ما دامت الفا **قوله** وكما فى الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما فى الاسم
المفرد كما قيل لدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لقطا
لكان اولى ليخرج مثل عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان
اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى الاضافة الى المبنى وخالفهم
المص لان غلامى معرب ولان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء
الا بشرط سيذكران شاء الله تعالى **قوله** فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل
لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته فى نفسه وهو هنا مضاف الى ايا، فالاضافة
اليها متقدمة على العامل وهى مستلزمة لكسرة ما قبلها **قوله** فما ذهب اليه الخ
تفريع على المقدمة الاستثنائية التى يفهم من قوله لما لا على الشرطية وتوضيحه
ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم
على المعنى المقتضى المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هى اياه اذ قلت
لم لا يجوز زوال الاولى بعروض اثنينية فلنا لا وجه لزوالها بقاء بسببها
مع ان الاصل بقاء الشئ على ما كان وان العناية بكسرة الملايمة اكثر خصوصا
اذا لم يعتن جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره آن قلت لم لا يجوز ان
يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما فى علامتى التثنية والجمع فقد اجيب عنه
بانه يلزم حينئذ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين
المستقلين حقيقة على اثر يستحيل توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر عندهم

ولا يخفى تحققها فيما نحن فيه ودون صورتى التثنية والجمع لان حمل علامتيها على الاعراب
مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملها على معنيى التثنية والجمع مستند
الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقى **قوله** اى فى حالتى الرفع والجر يعنى ان قوله
رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت رفعه
ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له وذلك ان تحمل مصدر اى استثقال
رفع وجرا وحالا ما اضيف اليه الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا او
مجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التى ذكرنا ما فى قوله مطلقا **قوله**
لاستثقال الضمة والكسرة على ايا، المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضى
وذلك محسوس لضعف ايا، وثقل الحركتين مع تحركه ما قبلها بحركة ثقيلة
فان سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان كظبى وكرسى **قوله** ونحو مسلمى عطف على
قوله كقاض مرفوعا او منصوبا الا على قوله قاض اذ لو قصد ح بلفظ نحو تمثيل تقدير
الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا
سالما بالواو والنون مضافا الى يا، المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود
فى التعديلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات واضرابها ولهذا
لم يجمع بين الكاف ونحو ما **قوله** فان اصله مسلموى قال الفاضل الهندى ان
تلفظ الاعراب فى مسلمى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا كما ان
المؤثر فى التقدير فى عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من
الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب بدال الحرف لا الاسكان و
تقدير الحركة **قوله** فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان
يكون يا، المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث
السالم بدلا عن الفتحة لان الزام يا، الاعلال فى حكم ان ثبت فلو جعل يا،
بدلا عنها لكان الكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع
فانها غير ثابتة تقديرا **قوله** فان يا، المدغمة ايضا يا، باقية على سكونها
قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث وبعضها
وبما كان اعرابه بالحروف ولاقى مدة آخره ساكن بعدها سواء كان مضافا

او لا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقل لما في آخره
لئلا ينتقض القاعدة بمصطفو القوم ولعله انما لم يعده المصنف لانه
بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري اثبت للاسم في ذاته لانه عارض
عارض وكان ايا في مثل غلامي ومسلمي شدة امتزاجها بالكلمة ليست
عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه بنيابي ان يكون بالواو تقديرا
في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما
عداه اجيب عنه بانه داخل في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة
الاخرى فيه وهي فتى وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي
يحكى في لغة الجار نحو من زيدٌ ومن زيدًا ومن زيدٍ فانه معرب تقديريا
وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذ جوز الحكاية فيه
قوله واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف
وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف
ما لا يكون كذلك ولهذا اومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف
النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف
بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويجر بالفتح وذلك لاستلزام
توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما
لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قوله غير المنصرف المنصرف مأخوذ من
الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة
الاعراب اعني علامته وهي التنوين او لاتصافه بزيادة التمكن ولذا يقال
له الامكن ولما عرى مقابله عن هذه الزيادة سمي بغير المنصرف قوله
اي اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة و
لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا، لان غير الا يكتسب التعريف من المضاف اليه
وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم فحصل لم يلاحظ فيه
معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه
اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة هنا والقول بانه خبر قدم

اعم العلم الجنس اضطراري لا
مطلق العلم غير آخر من

يخالف الاسلوب بتقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المذكورة
ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بانه
غير منصرف فيه علتان فاعل الظرف ومبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما
العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة
ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يكون المتكلم عند حصوله امرا مناسبا
وذلك لامر ان سبب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد
واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب
على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل ثنى السبب
في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب والخفي
ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد
حقيقة عنده قوله واستجماع شرائطها انما قال ذلك لئلا تبطل مانعية الصيغ
بنوح وبمند منصرفين بنا، على صدق التعريف عليهما وبما دخله لام او اضيف
كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض
به لان من شرائطها تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما
ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في
الاخيرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة
الاختصاص لهما بالاسم ان قلت سيبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة
او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرف
ومسلمات ايضا على المؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر
والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني
بما منع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة من ان هذه التاء
ليست متحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا محال لتقدير التاء لان التاء
الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى او ان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه
ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم
قوله من منع مبنيته بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة آذن الى تقييد العلتين

بكونها ما تعينن من التصرف حتى يلزم تعريف الشئ بما يساويه والحصر فيها استقرائي

قوله من علل تسع او من تسع علل الاول اوفق بقوله او واحدة منها وبمعنى اول البيت اعني قوله موانع التصرف تسع قوله اى العلل التسع الخ وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله موانع التصرف تسع كلما جمعت باثنتان منها فالتصرف تصيب اثنين انتهى بيده الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكر اولها حتى يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامها الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع الشتين حقيقة او حكما قوله المجرد اللفظ فجردت عن التراخي واريد بالمجرد المتصل وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب قوله والنون الخ فيه مسامحة اذ العلة مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت مطلقة رجع الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت للهمزة لفظة على الوزن بل عليه تنكير البواقي او بدل بحذف موصوف اى نون زائد تم او خبر مبتدا محذوف اى هذه زائدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى ويمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع لانه خبر محذوف اى تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام قبل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الالف الخ الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة قوله ولو جعل الالف الخ الفرق بين هين اذا جعل ظرفا للزيادة او للفصل لزائد على الاول يفهم زيادتها او تقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر العلل الخ من فسر التقريب بالاقرب فلعله فهم من

المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجئ للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجئ لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل قوله او القول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة، نع اوليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بنا على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله اراد ضم الفسر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما وكالجئ اذا سمي به رجل نحو اقبل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب ههنا ولا تكلف لا معنى له فلا فائدة في ايراده وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف لبست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كان للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية امنع من ان، كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممنوعة من ان، ولعل الفاضل لم يعتبرها لان مراعاة الاصل مندرجة في الاعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده مع ان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين التحقيقي اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع المذكر التحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه ولا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على علتين انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المساق الى الفهم قوله ان الكسرة والتنوين الى ذكر الكسرة ههنا مع ان انتفاء ما قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لا يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف

للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لاتختص فيما ذكر كلون الاسم
مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه **قوله** فاذا وقع في اسم
علمان الخ لم يقنع بفرعية لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية
ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات
الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل حتى لم يكف واحدة الا اذا قامت
مقام اثنتين **قوله** فيشبه الفعل علم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل تام معناه كما في اسماء الافعال سمي
ويعطى عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل
يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل
الاسم واذا شابهه بوجه بعيد كونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها
مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل المحمول من المعنى الفعلي بل
تنزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا **قوله**
ممنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع
التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوزه المصنف الامرين في الايضاح ومال
الشيخ الرضي الى الثاني في العود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة
عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لامنع الصرف ايضا كما في
الوقف واللام والاضافة فاراد ان النص من اول الامر على انه لم يسقط الا
لمشابهة الفعل فحذف اصورة الكسر التي لاتدخل الفعل وقال المصنف انما تبعه
لان الكسر يلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فاذا
انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه ملازمه وانما قال من غير عوض
اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسر لان
وجود العوض وجود المعوض **قوله** لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل
بقاء الاسم على حاله **قوله** والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به
قوله لانك تقول قائم الخ فهو فرع اللفظا وانما غلب المذكر على المؤنث كان
فرعا له في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التأنيث طارئ على قائم مطلقا

لاعلى

لاعلى قائم من حيث هو مجرد عن التا، والمذكر هو هذا الادراك فانه المشترك
بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للتذكير
والتأنيث **قوله** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طارئ على التنكير
غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما لفرعه مجهولا انا
كان التعريف فرعا للتنكير يعني **قوله** والالف والنون الخ منهم من قال
ان منعهما للصرف لمضارعتهما بالفي التأنيث الممدودة في انتفاء التا، وكونهما
زايدة معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين في كل منهما والثانية حرفا مشبها
بحرف العلة ولايخفى انه لابد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به **قوله**
لان اصل كل فرع الخ يفيد فرعية قسم لا القسم الاخر الذي في اوله احدى الزوائد
الاربع **قوله** ويجوز صرفه لايجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز قصر الممدود في الشعر
دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة
بشرط العلمية **قوله** اي لايمتنع الجواز قدر اراد به الامكان الخاص وهو سلب
الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب
المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد المعنى
الثاني ويقيد بجانب الوجود ولهذا فسره بقوله لايمتنع **قوله** اي جعله في حكم
المنصرف فان ما لايترتب عليه غايته في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه
الآتي اندفع ما ذكر من عدم مايغية التعريف والقول بانه وافق القدماء في الحكم
بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جدا **قوله** فكقوله صبت
الصب ريختن آب قال قدس سره في الحاشية هذا البيت حماقالته فاطمة
رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم وآله ماذا على من شم تربة
احمد ان لايشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش
انتهى مرثية بتخفيف الياء المغفرة برمرده ستايش كردن وكريستن يقال
رثيته ورثوته ايضا التربة خاك لمدى غايته ومعنى ما الذي او اي شئ وقع
على من شم تربة احمد في ان لايشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية

قوله فكقوله اعد الخ بجوز الكسر في ان وح تكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام واتمام بمثل الضرورة لظهور امرها قوله قلنا الاحتراز الى قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عده الشعر ضرورة قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال جاءني ومرأني والاصل امرأني عند من لم يثبت مرأني وقال الله تعالى والفجر ثم قال السر وبما يسجى لموافقة قلى قوله ينناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآي فانها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنة وجعله فصيحا وكذا يبدي الخلق بحسنه قوله تعالى ثم يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار ان الركب قد حارا بضم الراء في حار فقال الكاتب ما سيدي يا حار بالكسر افصح فامره بما امره به اولا واراد به ان التناسب يحسنه قوله مثاله المجموع الخ والا لكان الاسب الاكتفا بسلاسلا قوله وما يقوم مقامها اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف قوله احدى بهما اي بحرفي الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن فيمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة فيه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها لتكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الآحاد العربية واما نحو عثمان فشاذ واما نحو التراقي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يمان وشآم في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى ياءي النسبة فهذا الوزن العارض لا يعتد به لانه بسبب احدى ياءي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى وبالنسبة عارضة لا يعتد بهما في الوزن وكذا انهام بفتح

الثا، في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة فان الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى ياءي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوب الى العار لانه ثبت في واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواو وقيل ثمانيا مثل يمان انه منسوب الى جزء الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو المعدود وليس الالف الذين فيها غير الالف المنسوبة اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى ياءي النسبة وكذلك الياء غير الياء، واما سراويل فاعجمي وعربي مفرد شاذا وجمع تقديرا واما نحو الكلب واجمال وان لم يثبت لهما نظير في الاحاد فلا اعتداد بهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتداد بحي افعل في الواحد نحو افرخ في سهم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا بآجر وانك لانهما اعجميان ولان انك يحتمل ان يكون فاعلا ولا بأشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية فاكالب جمع الكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عيم جمع انعام جمع نعم انتهى السوار يارده دست وقد يحق التا، باساور وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم جهار پاى واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد بالجمع الجمع المكسر فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكسير او الصرف المختلفة كذا في الصراح قوله او حكما كالجموع الخ انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة الممدودة منقلبة عن الف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولم يفارق احدهما الاخرى نسبا الى التانيث تغليبا قوله فانها ليست الخ اي لسانها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة قوله فالعدل الخ للتعليل اي العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب او شرط تاثيره وعلته

وهو في اللغة التصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن هيئته قوله
مصدر مبني للمفعول فصيح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون
مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه واعلم ان
المصنف مصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان
السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الغرعية وهو هنا المعدولية لا ما قام المتكلم
قوله اى خروج الاسم اى خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه قوله
عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر من السحر
خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية
لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع
هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن والاضافة
وكهذا بغير التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى
معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت في يوم الجمعة مع
انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف وليس لفي مدخل في صورته الحكمية
لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف المزيد ويمكن ان يقال ان ذلك
الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه اى عن المقام
قيل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدو لا يخ تامل
قوله واما المغيرات الشاذة كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة
واما القلب كاليس في بائس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل للتقديم
بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بكسر
العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله
على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحياج
الى ان هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس
الخ وكهذا يضافان اليها فيقال جمعها ولو كانا مخرجين عن قواس وانياب
نسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ كان وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم
او لا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع التصرف

ولما

ولما علموا بالتتبع ان منع التصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا
عن احوال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية والوصفية
ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت
اصل لاقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني
هو العدل التحقيقي اى العدل المنسوب الى ما هو محقق اى في الخارج والاول
هو العدل التقديري اى العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج
قوله فانقسام العدل الخ المشهور انه انقسام العدل اليهما ليس باعتبار
الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع التصرف وعدل
بعضها ثابت بمجرد منع التصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصد بالذات
للفرع فاذا ثبت بدليل غير المنصرف ان اصل ثلث ثلثة ثبت ان ثلث
فرع وليس فرعية لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد ثبت العدل
بدليل غير منع التصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع
التصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة
واعتبارهم ليس الا منع التصرف وضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما
لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض قوله فعلى هذا قوله لتحقيقا الخ وصف بحال
المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى خروجا محققا كرجل سوء بمعنى
رجل مسيء فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا
قوله كثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجا او خبر مبتدأ محذوف اى ذلك
الخروج كخروج ثلث قوله والاصل انه اذا كان الخ لموافق الدال المدلول
هذا اخصر مما قاله الشيخ الرضي وسوان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث و
ثلثة ثلثة بمعنى وفائدة تقسيم امر ذي جزء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم
عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكررا نحو قرأت الكتاب جزأ جزأ فكان
القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه
بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يثبت

لفظ مكرر بمعنى ثلث لا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله قوله الى رباع اراد بالى تعيين
الحد والا فالظاهر الواو بدل الى قوله ديناورا بالحاء قال الشيخ الرضي جاء فعال
من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس
وخمس وسداس ومسدس والسباع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع بالنسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله
والسبب الى قوله والعدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب
تكرر العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية
لان الوصفية الخ اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات
لا لمائة الوحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما لها الوحدات
مجازا وذلك المعنى المجازي للثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت
الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما ولقائل ان يمنع كون ثلثة باعتبار الوضع
الركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله وآخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو
آخر آخران آخرون واو اخرو اخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل
افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل قوله لان
معناه في الاصل اشد تاخرا اي في معنى من التعقب ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما
هو من جنس المذكور او لا كما تقول جاء زيد وآخر اي رجل آخر لا حمار آخر او امرأة اخرى
قوله وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل
فيه فلا تسلم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل
الى معنى الاخبار قلنا نختار الاول ونقول انا ذكره الشيخ الرضي من ان القياس
في اخر بحسب الاصل الاستعمال احد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه بحسب
الاصل لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول القياس الى
مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحد البعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها
لا بعينه من الثلثة لا ندعي العدول عن لازم بخصوصه وارجح ح الى غير التفسير بما
ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم لما يؤيده لزوم
المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام

قل

قبل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا وجب
عنه يجوز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا نحو
سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس
الحق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صارت
بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان
معنى اللام محفوظا لبقي لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف
في المشهور وذلك العدل والعلمية المقدرة كما مر حالة الرفع عند من يتم
فانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما
حالتي النصب والجر فمبني عندهم وكغضمى اذا اردت به ضحى يوما بعينه عند الجوهري
والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينان كامس وسحر مع انهما منصرفان
اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤيده شيوع تواتي
المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة
للموصوف مع انه المستعمل ممن لا يطابق الموصوف وعدول نحو اربع المثنى
والجمع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر ولا يخلو عن بعد وعلى تحقق العدل
في جميع التصاريف الاتي آخرا ان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير
المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول تحقق العدل في جميع التصاريف
لان اللام وخلافي صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا
في اخر جمع اخرى لعدم احتياج آخر واخرا اليه وعدم منع الصرف في البواقي
قوله لانها يوجب الخ الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل مع جمع وأخواته
فالاولى ان يقال انما المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز
اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان
المضاف الثاني مكررا للاولى او لا نعم بشرط ان يكون تابعا للاول و
لذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او دلالة اضيف اليه تابع ذلك
المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح قوله وقياس فعلا
افعل ان كان صفة عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلا انما يجمع على فعل

اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا وجمع بجمع على افعلون لا على جمع **قوله** وان كانت اسما يجمع على افعال بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ورد عليه ان جمعا، لو كان اسما لكان جمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس **قوله** والآخر الصفة الاصلية اي البسيطة ذهب المصنف واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء ومن باب افضل فان كان الاول لم يصح جمع جمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاسود وان كان الثاني لم يكن مؤنثه جمع جمعا، بل يجب ان يكون مؤنثه جمعي كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فصح ان يجمع جمع على اجمعون نظرا الى الاصل فعني قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قراءته من كل شئ ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر وضارع في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعا، كحمراء كما يصح حسنا وحسنا، في حسن بجردا انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى **قوله** وعلى ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اي لا ينتقض بها **قوله** كيف ولو اعتبر جمعها يعني ان اقوما وانيابا لو كان معتبرا اقوس وانياب لو يصح نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة الجمع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا معبر الواحد ابتداء، ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة يلتزم من مجيء لفظها الشذوذ **قوله** او تقدير الكسر قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف واما الثاني وان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخوه وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فان لا يختص بالنداء يختص في مبالغة خاتم اي ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص بنحو يا فسق وموتى

المذكر

المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سميت بهما مذكرا لا تمنع صرفهما وتمكنوا بان الاصل فيهما مساوقتهما لما سما لمبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع وآما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل لا اذا ثبت استعماله منصرفا كاود ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطر ارتاح الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قائم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قائم اجمع واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عمرة وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل لم الحكم بانهما منقولان عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق ما هذا **قوله** فانهم اعتبروا العدل على بعض النحاة **قوله** فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء اي لينضم الى مناسبتها للزل وزنا مناسبتها له عدلا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا توجب البناء، والا لبنى كلام وسحاب واعربوا بينها ليحصل الكسر اللازم لسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب **قوله** ولهذا يقال ذكر باب قطام الخ فكانه ذكرا استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات **قوله** فلا يكون حالكن فيه وهو غير المنصرف **قوله** الوصف لا النسب تفسيره لخفائه **قوله** وهو كون الاسم والا فسره به لا بالدال انه هو السبب لمنع الصرف **قوله** على ذات مبهمة لم تتعين الا بعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف التي خوذة من صفات

الوصف

مقيسة الى ذات معينة لا تدل على ذات مبهمة بل كل على ملكة الذوات المعينة
فان القياض المأخوذ من القبض الذى هو كثرة المآ، يدل على ما يكثر لا على ذات
لها الكثرة المائية فانه يعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة
بالحقارة مع انه وصف مثلا دير مصغر اد ور جمع دار يدل على ادور متصفة
بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بلا وصفية ووزن الفعل الذى
كان فى المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى
ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم تتعين الا بعض المأخوذة
منها او بما قيس اليه ذلك البعض انه قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف
يصح منع طليحة بالعلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث
لم يفرقوا بين المصغر والمكبر **قوله** سواء كانت هذه الدلالة القرينة على
التعميم **قوله** لا العرضية فانه فى معرض الزوال لامكانه
لم يثبت والسبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا ان يكون زائدا
قال الشيخ الرضى لم يقم لى الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضى
والاسد لال انصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط
وزن الفعل لقبوله ال، ومايقال من ان ال، فى اربعة ليست طارية على اربع
كما هو طارية على بعل لانه اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم فى الرتبة
على المؤنث ليس بشئ لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلى فى بعل بسبب عروض
تا يخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض فى اربع مع كونه فى الاصل خارجا
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشئ ما قيل من
ان لمانع قبول ال، التأنيث وهذه ال، ليست لتأنيث بل للتذكير لان
قولك اربعة رجال وزيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من خصوصها
بجماعة المذكور ويؤيد ما قاله انقلاب ال، فى الوقف وعدم انصراف توأم
اربعة نصف ثمانية وقال المصنف ال، القادحة هى الداخلة قياسا
والتا، فى اربعة ليست كذلك **قوله** شرطه ان يكون الاولى ان يقول
ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما تم وكانه ترك لانه يعلم فيما بعد

قال

قال قدس سره فى الحاشية واما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى
اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه كان
الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه شئ واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا
صح نسبة الدلالة عليه بعنى بتوسيم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف
على المظروف وذلك ان تقدر مضافا والتقدير فى زمان الاصل **قوله** فلا تضره
الفا، المتفرع **قوله** ومعنى الغلبة اى معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى
الوصفى ببعض افراده الخ او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض
افراده الخ وبهذا يندفع ما ذكره الشيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة بهجر
المعنى الوصفى فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضا وان خرج
عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه
لاعتباره فى المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط
لعدم تقييد الحيثية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال
فى الصراح اسود مار بزرك سياه وارقم مار پيسه وقالوا ان ادخلهم اسم للقيد من
الحديد لما فيه من الدمة فالاولى ان يقال انه بقيد تعيين الذات ولا مدخل فى
ذلك لتقييد ما بصفة فلذلك انتفا النتيجة فيدل على ترتب العلم وآلام التعليل فتقيد
ترتب المعلوم فلا يعنى احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الامرين
المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل لاول ليصح عطف امتنع على صرف وجه
ذلك ان يجعل مجموع المعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع
الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف من غير كمال
قوله صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة الجزء **قوله** وامتنع اسود
اى صرف اسود وامتنع اسود من الصرف **قوله** منع رافعى مار بزرك
قوله استقاقه من الجدل المحكم بافتن رسن را **قوله** للطائر قالوا
هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شئ قال فى الصراح
اخيل ام مرغى كه اورا بغال بدانند **قوله** لاستقاقه من الخال خال النقطة
سياه كه بر اندام باشد ونشان خيلان جماعة **قوله** لانى الاصل لانى

في حال تا الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ
الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة حيث وقوة وحال وان كانت في انفسها
متصفة بتلك الصفات **قوله** التأنيث بالتا، هي تا، زائدة في آخر الاسم
مفتوح ما قبلها ينقلب في الوقف ها، فتاء نحو ليست للتأنيث لانفتاح القيدين
الاخيرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث
كانت كمنذ قال السيد قدس سره يحتمل ان تكون مصروفة على قياس ما ذكره
العلامة في عرفات فانه مصروفة عنده لان التا، الملفوظة فيها ليست مختصة
للتأنيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقديرها، اخرز معها او لم يعهد في
كلامهم تقدير الف، مع التا، الملفوظة وان لم تكن مختصة **قوله** فانه لازم له
للزوم الالف **قوله** ليصير التأنيث لازما لان التا في اصل وضعها للفرق
بين المذكر والمؤنث وهي لا تكون تا التأنيث لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة
كحارة وخمسة وقد يجيء على خلاف اصله وتا تكون لازمة للكلمة كحمارة لكن
لم يعتبر واحد اللزوم **قوله** لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
اعتناء بشانها انما قدر بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة
او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى
للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربية
فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل
جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعذر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان تكلمهم
الحقيقية وتركيب حروفهم المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام
لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا اي لو اعجمي فالعرب ما شئت كانها
ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلامهم **قوله** وان يثبت
المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها في اللفظ
قوله اي كالتأنيث اللفظي بان، قيل لانه المقدر عندهم اضعف من الظاهر
وشرط الظاهر العلمية **قوله** شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له **قوله**
او تحرك الاوسط اي بالفعل فقدار كهند مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل **قوله**

لتخرج

لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير كل من
العلمية والتأنيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعله المصنف موجبا لحتم تاثير التأنيث
قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اولان المحوج الى التقوية
هو التأنيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلزم
البيان الذي ذكره الشارح قدس سره **قوله** علمين لبلدتين اشار بقوله
لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين اعلم ان اسما، الاماكن قد يلتزم تأنيثها
بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكرها بتاويل المكان مثلا فيصرف
وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال على
ذلك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسما، القبائل فانها تلحق
بالقبيلة والحي **قوله** ممتنع صرفها او ممتنع كل منهما عن الصرف والاول ادفق
بقوله يجوز **قوله** فشرط الزيادة وبهما شروط تركهما احدها ان لا يكون
ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر ذا آخر
به مذكر صرف وكذا ما يصح فيه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات
ان يكون للمجرد من ال، منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تا تانيثه محتاجا الى
تاويل غير لازم كرجال فان تا تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع
وثالثها ان لا يغلب استعمال بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوي استعماله
مذكرا او مؤنثا تساوي الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف
واجب التر في اشتراط الاولين ان ان يثبت المذكور في الاول تسمية طائفة
وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال العلمية ما طرا وما عرض فليس بين
ان يثبت والتر في اشتراط الثالث اتى الحكم للغالب وما ذكرنا يظهر وجه ترك
الشروط **قوله** لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو
على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة ساد مسد ال، لان
موضع ال، في كلامهم فوق الثلثة وتثنية ان كانت بمعنى الجماعة تجيء فيه
اللام واصلها ثبى واذا كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب
قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة او ان يعتبر

الجنسية اى المعرفة من حيث انها معرفة **قوله** ان يكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما. اقول يجوز ان يراد العلمية ما فيه التعريف كما اراد بقوله ان أنيث بالف، شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث قلن هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس ههنا لام آن قلت لم لم يات بالام ههنا حتى يكون احصر قلنا لزوم التكرار لفظا آن قلت فيلزم التكرار ايضا في شرط العجمة قلنا للزيادة قوله في العجمة **قوله** بان تكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرطه تاثيره العلمية لا يتحقق الا بتحقق العلمية بخلاف البواقي فان يتحققها مقارن لتحقق العلمية **قوله** بجعل غير منصرف منصرفا او في حكم المنصرف **قوله** فلم يتاثر الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الآخر في الجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع **قوله** واما جعل المعرفة سببا فيعلم هذا اجري في قوله وفيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اى بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية او بنيابة العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وان الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا كلام باصطلاح الغير **قوله** لان فرعية التعريف لان الفرعية لمقابل التعريف والتعريف بذكره مقابلة التنكير لا العلمية **قوله** وهو كون اللفظ ما وضعه غير العرب لا غير **قوله** كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم **قوله** سمي به احد رواة القرآن سمي به نافع راوية عيسى **قوله** وانما جعلت شرطا للتحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية اللام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فتتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل

يقع بين هذا وبين قوله في التانيث بالف شرطه العلمية
عبد الرحمن

حكم المطروحة فيقبل الاعراب وبالنسبة وتخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض حروفه وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربا كان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب او لام العلمية قبل لام والاضافة اذ لا مانع فتقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات **قوله** وتحرك لاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه **قوله** وهذا اختيار المصنف وذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على ان بنت المعنوي او غيره تحتم منع ماه وجورو لا يخفى اندفاعه بما يذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي اذا ذهب اليس شيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم **قوله** لانه امر معنوي اى ليس الاعلام لفظية **قوله** وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها التانيث وليلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلمك اسم ابي نوح عليه السلام لكان اسلم **قوله** لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف للاصل بهذا الكتاب اعني المفصل ودون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح على ما لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة **قوله** الجمع اى الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اى جمع يقوم مقام التبيين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه ما ذكره قدس سره **قوله** صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر مبني مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بنا، على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع حمار على حمير **قوله** وبعد الالف حرفان اولهما مكسورة او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكمالات **قوله** لانها جمعت في بعض الصور تين اى لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا **قوله** ليكون

صيغة اخ فتصير لازمة فيصح ان يرفع اصلا ولا تصرف قوله بغير تا بغير تا
الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا تا، بل لا بها، كما في قولك كنت بغير مال
فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك كنت بما يغاير المال موخر آخر الشرط
او صفة لقوله صيغة قوله منقلبة عن تا، التأنيث اي فعلى الاول يكون
قوله بغير تا، مقيدا لحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بالخلافة قوله
جمع فارة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس
في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال
للفرس جواد انتهى الحاذق مر ذكره في يقال للفرس رابع ايضا قوله لانها
لو كانت مع تا، الخ آن قيل التا، غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها
اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثرا في تغيير الاوزان كما في وزن
الفعل على ان التا، في وزن فعالة ايضا موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال
اشاعث وفرازن وقيه نظر لان التا، انما تكون لازمة في فعالة اذا كانت
للمنسوب كاشاعث في جمع اشعثي لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت
الاعجمي كجوارب في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال ليا تا، لا يقتضي الوضع
مع التا، قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني بزيادة و لا بياء النسبة
كما قيل مع انه لو زيد يخرج نحو كرسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض
لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة
الجمع معه قوله جمع فرزين او فرزان هو معرب قوله واما نحو فرازنة
فمنصرف قيل كيت اما للتفصيل لعدم التعدد او للاستيناف لسبق كلام
آخر الآن يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة
لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد
اللفظ وبهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث
فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان
لا يكون منونا قوله وحضا جراء ليس منصوبا باعني لان المنصوب به لا يخلو
عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم ههنا شئ من هذه المعاني بل هو منصوب

على

على انه حال من المستتر في غير منصرف ويجوز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير
اذا كان بمعنى النفي فانه يجوز في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم المعمول المقدر
وزيادة لا فيما عطف على لم دخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان
امتناع صرفه حال تنكيره ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر محذوف
وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام
قوله بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن
اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن
قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص بارجال فلم يات بشئ لان
نوع ابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية
لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من المعنى الوصفي فيه كما اذا سمي
شخص في احمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان
هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسرحين انتهى قال في الصراح حصاجم
كفتار وضبع كفتار ضبعان بالكسر كفتار پر ضبعانه ماده وبهذا يوافق الصحاح
فعلى هذا اندفع السوال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة
ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا
معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع الجنس هو الضبع انتهى هذا ان وصل
بنا، على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو اكثر في موارد الاستعمال
او هو مذهب الاكثر قوله اعجمي خبر محذوف قوله حمل على موازنه لانه دخيل و
الدخيل يميل الى الجانس وانما لم يمنع من الصرف آخر المعرب مخففا حملا على موازنه
من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب والبحر قوله
لكنه من قبيله حكما اخ اعتذار عن انه لم يعتد الحمل على الموازن من الاسباب
وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه
يلزم هولا، ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك قوله
تقديرا اي قدر تقديرا قوله فكانه يسمى اخ بهذه عبارة السيد قدس سره انما قال

كانه لان السراويل لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرقة
فيكون مفردا مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثانى حتى يكون المفرد
متحققا لان السراويل مختص بالآدمى فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى
مفردا له ولقائل ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعى الى هذا الجنس
ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع
لا من اقطاع ازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد فى الاجناس لم يجئ نعم
جاء فى الاشخاص كما ان اجيب بان ذلك فى الجمع المحقق لا فى مطلق الجمع
وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه
كما يقال ثوب شرازم جمع شرذمة وهى القطعة وفيه ان ذلك من باب
اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح
الاطلاق **قوله** واذا صرف فلا اشكال لما كان عدم الصرف غالبا و
الصرف مغلوبا كان لفظ اذا فى الاول واقعا موقعه وفى الثانى واقعا
موقع ان للمشاكلة **قوله** فلا اشكال بالنقض به الخ لا يخفى ان نفى جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافى ثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل
اذا صرف كان ينبغى ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف
فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمى والاعتبار
لموازنة الاعجمى او بالتدوير او بتقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف اولم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف
ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه **قوله** اى كل جمع منقوص وكذا كل
مفرد وغير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة واعيل معتبرا على المقصور كما
فان الالف فيه ثابتة لخفتها **قوله** فى حالتى الرفع والجر اشارة الى انهما
منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف **قوله**
لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة دلان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال
المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة **قوله**
على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية **قوله** وذهب بعضهم

التركيب

الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع
الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغى ان يكون كذلك
لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بالفتح
فى حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد
والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف متقدم على الاعلال عنده واصل جوار
جوارى بالتنوين فان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها واثبات الحركة
ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة المحذوفة
الثقل بحذف الياء للساكنين **قوله** وفى لغة بعض العرب الخ وعليه قول الفرزدق
ولو كان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى موالياً * ويجوز ان يجعل الياء
للمتكلم والاصل موالى بتشديد الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع وتخفف
ما قبله من الياء لغة فى الهجو **قوله** وهو صيرورة كلمتين لا لشبهة فى التركيب
الذى يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد فى الاسماء وهو المعرف
هنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط
بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا لا نسلم انحصر الجواز ان
ينقل او لا الى معنى جنسى او ينقل اولا الى معنى علمى ثم ينقل الى معنى جنسى كما اذا نكر
ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراط **قوله** من غير
حرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفى الاضافة
والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبهما
فلم يعد من جنس التركيب الذى يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين
اسنادا كان او اضافيا وان لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه لوجه
يناسب من الزوال والاضمحلال وتحقق سبب آخر حتى يترتب اثر المنع **قوله**
فيحصل له قوة اى اللزوم **قوله** وان لا يكون بالاضافة والاسناد وذلك
للملابسة اى ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا بهيئة الاضافة والاسناد
وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها
باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمى لامتناع

اعتبار حكمه **قوله** لان الاضافة الخ اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكائي **قوله** فكيف تؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طباع شئ اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في ذاته واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة **قوله** من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يصح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا **قوله** كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن معنى العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو معد يكرب علما معرب غير منصرف ومن ههنا يتقوى جواب آخر مر وان المصنف وافقهم في منع التصرف **قوله** من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال **قوله** الالف والنون قيل الواو بمعنى مع وليس باعتبار العطف او لانه حكم عليه بقوله ان كان الخ **قوله** لانها من الحروف الزوائد بالفعل ولو احتمل لفظه نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون من الحس ويمنع ح قوله لمضارعتها العلى التي في منع دخول تا، التانيث لما كان منع صرفها دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوي النونين صدرا كسكران وحمراء، وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء، كذلك ولا يرد عليها منع صرفها الا يرى الى صرفه ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها **قوله** اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التا، الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التا، اصل لما زيد عليه التا، والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها **قوله** واما مشابهتهما لعلى التانيث اي في منع دخول

تا، التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه به فان كان الاول ففي فرع للظرفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به **قوله** والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التا، غير ظاهر **قوله** لا الاسم الخ لان المقابل للقب والكنية والمقابل للعلم والمقابل للظرف اللازم الظرفية **قوله** وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كان باعتبار تعددهما في انفسهما **قوله** او شرط ذلك لا يسلم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تاويل احد الاعتبارين الواحد والتعدد وكما في التوجيه الاول **قوله** فشرط العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لا سبب لانهما كافيان التانيث يقومان مقام علتين **قوله** او ليمتنع التا، او ليتحقق سبب آخر كما عرفت في التركيب **قوله** كعمران وسلمان وعثمان فقد جا، في الاسم حركات الفا، وفي الصفة لم يجي كسر الفا، وجا، فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث ح مع التا، **قوله** او في صفة فيه انه عطف با على عاملين مختلفين وليس شرطا قبل القلب الواو بدل او لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان التردد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى الخ بد اعتد الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا ح بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المقصود عنه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المصنف الى ضعفه بقيل انه قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب

وزن الفعل

عندهم انتفاء موكد مبنى على دليل لفظى والانتفاء المبنى على الدليل اللفظى لا يكون الا بوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة تدل الخ اقول ان يقول اختصاصه بتعين فى الاستعمال لانى الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بات، لان الاصل فى اثبات التاء بات، واما بالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغى ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثانى ينبغى ان يكون غير منصرف لاتفاق اللهم الا ان يقال ان الثابت بالقياس لا يضر ولا يجدى قوله وزمان لما كان المراد بهذا ان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغى ان لا ينون ولا يكسر ههنا الا لمشاكلة المسمى قوله وهو كون الاسم الخ سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة فى قوله وزن الفعل محمولة عن النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج الى قوله فشرطه الخ ان يحمل عليها ويحمل قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان النسبية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا بما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل بمعنى الخ فى اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس وفى الاعراب كما هو المشهور قوله وكذلك بذر من بذر المال اى اسرف قوله وحضم من حضم الشئ اكله بجميع فيه قوله وشلم علما مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال موسيت المقدس قوله ومثل ضرب على لبنا، للمفعول وزن فعل مجهولا من الخواص لم يات فى اسما، الا احباب الاول لدويبة وقيل العرب قد تنقل الفعل الى اسما، الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئل يدئل اسرع وآما دئل علما للقبيلة فيجوز ان يكون منقولا عنه ومن دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل فى شمس شمس بالضم وآما الوعل لغة فى الوعل وآلدئم بمعنى الاست فشاذان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الخ وذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولو لا ذلك لنون جلا وبرد بانه ان كان علما فمحكى مع التغيير وهو لا يغير

وان لم يكن علما فهو صفة مقدرا اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور قوله او يكون انما لم يقل به او يغلب كما قال النحاة ان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب فى الافعال ولم يجئ فى الاسما، الا حائم وعالم وساهم اسم شجر اسود لان فى اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال فى اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما تحترز به عن ذاك المحذور ان قلت بذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة الحروف قياسية فى جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها فى جميع الافعال دون الاسما، اشد اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان اولى لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما فى شمر واحمر واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما او مجهولا او امرا او استبرق اعجمى وتباعد وتبوعد وافتعل الفعل قوله اى اول وزن الفعل لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظة ح لان الصفة تنسب الى الموصوف فما بقى وهو شانع وكذا على الثانى لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه وتصح نسبة العام الى الخاص يعنى وبالعكس لان المراد فى موضع اوله قوله من حروف اتين وآو غيرذ لك الحرف لم يضر كهراق وبرق من اراق ماضيا واراق امرا وكذا التصرف فى الوزن مع بقا، الزائد سوا، كان بالحذف كيسع او القلب كاعل او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف اجارى مجراه لا يكون فى الاسما، فتقول فى نقل فيما لم ينقل وخش اسمين حا، نقول وخشى قوله غير قابل اى حال كونه الخ حال من ضمير اوله وانما لم يجعل مرتبطا للشق الاول لان اختصاصه بالفعل لا يقبل ان، اصلا قوله ولو قال غير قابل

لان، كانه اراد غير قابل للتنا بحسب اصل الوضع فلا يرد النقض بسوداوان فانه مؤنث
ان يكون على فعلا، قوله ومن ثمة امتنع احمر قبل فرع جعل وجود الشرط علة
للمشروط نظرا لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط فدفع بانه
جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يجعل لا يخفى انه بهذا
الاشتراط سبب للحكم المذكور، قوله بالسببية المحضة او مع شرطية الا شرطية
المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه
الالف والنون ليس لاتحقق السبب فيه وحوالتها بهته بالف التانيث
الممدودة، قوله بواحد من الجماعة اى مفهوم صالح لان يراد به واحد
من الجماعة، قوله فانه اريد به المسمى بزيد والالم يصح توصيفه بآخر لانه نكرة
لما تبين اى الدليل ظهرا بالاستلزام، قوله استثنا، مما بقي من الاستثنا
الاول اى استثنا، بعد تقييد المستثنى منه بالاستثنا، الاول فلم يلزم تعدد
الاستثنا، من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثنا، من المطلق والثاني
استثنا، من المقيد ونظيره لك يقال في توجيه ظرفين من جنس واحد اكائنا متعلقين
بفعل واحد بلا عاطف وكجعل المصنف قول العدل ووزن الفعل معطوفا
على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في العدول
اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب، قوله
كما في عمر واحمد آتفقوا النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع
الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد
او لا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف
قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل
تاثيره للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا
للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وموباق
واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي
ومنصرفة عند الكوفيين، قوله وبهما متعلقان بوقع لما يتوهم من ان القاعدة
المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة

فيها

فيهما مع انها غير منصرفة بعد التكبير وقد دفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة
معهما استقلالهما لمنع الصرف قبل ورودهما، قوله على اوزان مخصوصة هي
اوزان ثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند بني تميم وقطام ايضا عندهم
قوله اى لا يوجد شئ من الامر الدائر يعني ان المستثنى منه ليس سببا للمنع
مطلقا لعدم صحة الحكم والسبب الذي هو احد الامرين اللذين استثنى الشئ
من نفسه بل مفهوما مركبا من مجموع السببين واحدهما او مفهوما مساويا له
اعني ما يجامع العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطا بهما وهذا المعنى وان كان
منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب القوة وهذا القدر كاف في صحة الاستثنا
كما يقال في كلمة التوحيد، قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة
كما في اوزبجان، قوله وايضا قد عرفت به يندفع النقض بآخر على وزن
افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من، قوله
ولما كان قول التلميذ اظهر يجب ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم ح جعل قوله
سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المحققة عنده وامتناع نصب اعلم
بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل اشتمال
بعيد، قوله في مثل احمر علما حال من احمر لانه مفعول للعلامة، قوله وكذلك
افعل التفضيل وكذلك ثلث، قوله لضعف الوصفية بخلاف افعل فعلا
ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلا، قوله حتى صار اسما
او صار ملحقا به كافكل، قوله اعتبارا يجوز ان يكون مصدر الخالف لان
ذلك لاعتبار نوع مخالفة، قوله لاجل اعتبار الخ بمعنى ان المعدوم بجعله
كالثابت، قوله وفيه بحث اذ الآن قيل جاز اعتبار شئ من الوصفية
في العلم كما اذا سمي باحمر من فيه حمرة وآجيب بان المقصود الاهم في وضع
الاعلام المنقولة غيرها وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي
كزيد، قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط
ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع
الصرف، قوله وبهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر، قوله

لما يلزم علة النفي للنفي قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه
اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بان لا يجتمعا لان العموم والخصوص من صفات
معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قوله في حكم واحد
اي في شان ان واحد وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا
شخصيا فلا يراد باعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي
بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله
قلنا تقدير احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين
وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص
وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا
بين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان
لم يجوز فذلك ليس للتقابل وذلك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال
للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكر هو ان يكون
في عالم اللفظ ما يندرج في عالم العين او لا يكون فيه في بادي النظر وهو
تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين
او لا وانا قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيتين
المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي قوله لكنه شبيه به فانه
لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق
قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر
يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من الثلاثي
ابن، عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فانظاهر ان يقول
بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام او الاضافة دون سائر
الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما معينتان لمدلول اللام
بخلاف البواقي قوله وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط
الكسرة ان التنوين كان ثابتا لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه
محذوف لامنع الصرف بل للاضافة او اللام وقبله انهم صرحوا بان الاضافة

في

المرفوعات

في نحو حاج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية تزول الا
او الاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا
او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات قال قدس سره الصافنات
الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الخف
نا قلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس
لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما استثنى منقطعة عن السابق
وسواء موقوف وقف لاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه
مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا او التقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات
واللام للاستغراق الانواع ويحمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق
حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف
انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات اوالى
المرفوعات وقال توحيده وتذكيره باعتبار الى خبره اعني ما استثنى فان المبتدا
هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقة للمرجع لم يات بشئ اذ لا ان يقال
ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع
او يقال ان الكلام محمول على بيان الظرد قوله على علم الفاعلية لم يقل
على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ما حذف فاذا اخذ الحذف
في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة
في ابهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن
زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد بالاشتمال
الاسم الخ اذ لا توصف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن
اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال
ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع ما له نسبة الى علامة الفاعلية
لكونه ملابسا لها ملابسة الكل للجزء والمقتضى له او ملابسة المظروف للظرف
والمراد بالاشتمال هو بهذه المناسبة قوله او معنى الرفع المحلي الذي هو محل
الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي هو بهذه الكيفية وح لا شبهة في الاضافة

الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل انه ثبوت هذه مستلزم لرفع
توهم له اولا عتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون مختصا
او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال ولما هو في محله لكان الافراد
قوله وكيف يخصص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الام
على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفا قوله اى من المرفوعات
فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية وبابى عنه قوله ومنها المبتدا
قوله او مما اشتمل لفربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل
وهو انقله قوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف
بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم رالانا وقولهم
بذا لك اى رأى وبدفع بانه نادر ولانه لا ينسبخ بالعامل وفيه انه قد ينسبخ
نحو كفى بالله وبدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد قوله التى اصل الجعل
لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد قوله ولان عامله اقوى لانه موجود
محسوس بخلاف عامل المبتدا فانه عدمى معقول وقوة المؤثر يقتضى قوة الاثر
فالفاعل المرفوعية اقوى من المبتدا ولا يعارضه ما ذكر فى المبتدا لانه لا يفيد
قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد عليه
فهو ام المرفوعات كان لف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلمة قوله
ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وفضله وكمال قوله
الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل قوة ان مع الفعل قوله
اسند اليه الاسناد وبهما بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت
او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة قوله
بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قوله او شبهه او المستوفع
للاشكال والتشكيك قوله اى ما يشبهه فى العمل وفى الدلالة على الحدث
ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل عامله حقيقة قوله وقدم الجملة حالية
بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفادة من لفظ او قوله
لان الاسناد الى ضمير الخ لانه مقرر الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة

اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه مال المص فى الشرح
قوله والمراد تقدمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله والمراد وجوب
تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون
المعرف واجزاؤه كما من لوازم المعرف والسر فى لزوم تقديم الفعل ان غرض
المتكلم فى تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع فى
انتظار ما وفى تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قيل
زيد فى قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا
بانا لو جعلنا زيدا فى زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير
لم نحتج الى الاضمار وتغيير محل الموجود ايهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا
ليس فى زيد ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كلما صنع
لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته قوله اى اسنادا او اقعالا اشارة
الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسندا وصفة المصدر وقيل يحتمل ان يكون
حالا بعد حال ولا يخلو عن شئ لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد
يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اى قيام مدلوله يقال علمت
هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته وشكله قوله
وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك علامتها او من
لوازمها وذلك لان القيام بثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر
به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان المصدر المجهول لا يوجد اصلا
ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذى هو على
طريقة القيام بثبوت شئ لامر ثبوتا يماثل القيام وبناء كله فى المعنى او فى التعبير
فيعبر بتعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام
قلنا للقيام افراد يماثل بعضها بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله وان للمصدر المجهول لانه فى قوة ان مع الفعل المجهول قوله
كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ما ذهب اكثر المتقدمين
من البصريين قوله وزيد قام ابوه قيل لو قال ابواه لكان نصا فيما قصده

لان ابو ه يحتمل ان يكون مبتدا وفيه انه لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم
كما في زيد قائم قوله والاصل انه يلي فعله قوله في الاصل اي يبتني عليه الشئ وفي
العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما آثر زيدة العجاج
على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا ان
في نقط الاصل لمحا الى ان رتب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز
بدونها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتني عليه بعض الاحكام كما تنبأ به بقوله فلذلك
جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله في الفاعل وكذا
الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول
من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوليه الثانيين وكذا الحال والمفعول بلا واسطة
بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي لك الحاصل ان الفاعل من حيث
هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك لاقتضاء لعارض
يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الاسم بطبعه يقتضي
البرودة لكن قد يزول ذلك لاقتضاء لعارض مسخن قوله ان في الفعل
لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصيل في هذا الحكم وشبهه
الفعل لمحق قوله لشدة احتياج الفعل اليه ولان النسبة الى الفاعل من مقوم
لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل جنسا داخل في قوام النسبة ومقوم
لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة لما دلالتها على النسبة كانت جزءا
للفعل كذلك لفاعل لدلالته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جزء
قوله يدل على ذلك دلالة ابن كما ان السابق دل عليه دلالة لم ويدل ايضا
تلك لدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين
قوله فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان كون الاولى اصلا علة لجواز المثال الاول
وامتناع الثاني وانما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع
فيهما على العلم بالاصل السابق والتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول
على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال

المذكور

المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته
على تقدير تسليمها في المرتبة فلا يصح الاستدلال لامتناع عليه قوله
لتقدم مرجع الضمير وهو بمرتبة تقدم الشئ على امر مرتبة كون الشئ بحالة يقتضيه
للمتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو في حكم المتقدم لان ثبوت
السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب
قوله خلافا للاخفش وابن جني يكون ايا فانهما جوزا اتصال ضمير
المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول كما اقتضاه
الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما سوى
الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصريين المنع مع وقوعه
في باب التنازع في العمدة اللهم الا ان يقال تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع
في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجوز له للضرورة اذ لو لم يضمر
لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب
القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره جار هنا لان فحذف
المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان محال
الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى
قوله جزى ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار
الناس وحقيقتها قال قدس سره الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح
انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب
قوله لفظا تمييز اي اذا انتفى لفظ الاعراب قوله اي في ضمن الامثلة
فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا
بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره الخ اي في ضمن
المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر
قوله فلا يرد ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو ضربت موسى
جلي فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية
الاعراب الظاهر في توابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضربت فتاه

موسى **قوله** بعد الا بشرط توسطها بينهما اى بعد الا الواقعة بينهما فى صورتى
التقديم الثابت والتاخير الذى يحكم بامتناعه يعنى ان التقديم الثابت
مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وتقدم الفاعل على المفعول لزم
الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع
ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره **قوله** فلم يحترز عن الالتباس
المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعى والقائل ان يقول الاحتراز عن الالتباس
المخل يقتضى امتناع تقديم المفعول على الفعل نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه
بالاسمية التى تخل بالمقصود **قوله** فلما فاتة الاتصال لانفصال اى
لزوم خلاف المفروض **قوله** مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر هذا
ظاهر فى المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما
فلا كقولك ما ضرب احد الا زيدا او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون
زيد مضروبا له **قوله** لانها لو قدم المفعول الخ كما ذهب اليه السكاكى
وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا
فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه
فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة
قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيدا كما ذهب اليه
جماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز استثنا، شيئين باداة واحدة بلا عطف
وللمجوزة ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادى الراى اى ما نريك اتبعك احد فى حالة من الاحوال الا الذين هم
اراذلنا فى بادى الراى اى بلا روية قوية وتدبر بان الظرف متعلق بفعل
مقدر اى اتبعوا فى بادى الراى او بان الظرف ما يكتنفه من الفعل
قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصفته او صلته ضمير المفعول عند من لم يجوز
الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه
اكرم بمنداريجل ضرب غلامها **قوله** وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه
اى المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل **قوله** لقيام قرينة مقام الفعل فى الدلالة

على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث **قوله**
لان تقدير الخبر ولان السائل عالم بمسند والفعل جاهل بخصوص من صدر عنه
الفعل فيسال عنه فالجواب المنطبق على السوال تعيين الفاعل لا ذكر المسند او
حمل شئ عليه لانه هو المقصود فى الجملة الاسمية ولان الفعل هو موضوع كما عرفت
وعند وضع الفعل يوتى بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل
غير متردد فى الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السوال
معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا فى المثال المفروض مبتدا الا فاعل يطابق السوال
فانه جملة اسمية ولان السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسوال عنه
قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى كما سيجئ لكن يحذف
لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومى قدس سره ان يزيد منادى بحذف
حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى
ان الضارع والمختبط لما وقعا فى شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب
ان يبكى عليهما دونك لانك فى رخاء ونعمة **قوله** بقرينة السوال المقدر المدلول
عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه منشا الالتباس والتردد ومن ثم السوال اقول
التسبب منزلة المسبب **قوله** لخصوصية اللام للاجل كما هو الظاهر وح يراد بالخصوصية
خصوصية غيره ويحتمل ان يكون للوقت وح يحتمل خصوصيته وخصوصية غيره **قوله**
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكتفى برائحة من الفعل لا يمكنه المقدر
لان بذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء
قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية قد يورد الماضى بصورة حال اذا كان
مما لا استقراره فى الخيال مع بقاء اثره **قوله** والمختبط الذى يسال من غير
وسيلة اى من غير علاقة وسابقة حتى يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت
الشجرة اذا ضربتها بالعصا لتسقط ورقها **قوله** والطوارح جمع مطيحة على
حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس
ويجوز ان يكون جمع طايح للنسبة مثل من ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح يطيح
اى ذهب **قوله** كلوا تجمع ملقحة من الالقاح ايستن كردن يقال استن الوانح

اى للتحاب ولا يقال ملقحات **قوله** وما مصدرية لانها اكمن من الموصولة
بمعنى التى او الكلمة الطوايح من الاموال **قوله** ومما يتعلق بمخيط قال قدس سره
فى الحاشية وتعلقه بيكبه المقدر حاليا باه سليقة الشعر لانه لما بين سبب
القراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكا
باهلاك الطوايح يزيد مما لا يلائم لان علة البكا، هلاكه باى سبب كان وايضا
الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه **قوله** اى فى كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام
اوقع فى النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدى معناه مثل ان
الدالة على الثبوت للشرط ان يكون جزءا ماضيا فانها مع جزءا ماضيا
فانها مع جزءا يصير فى قوة ثبت المقدر وذلك فى ما بعد لو خاصة نحو
ولو ان ذات سوار لطمتنى فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير لسهل على
ويحتمل ان يكون للتمنى وذلك مثل يضرب لمن يتأذى ممن دونه واصله
ان رجلا شريفا لطمته امة **قوله** فحذف الجملة انما يقدر جملة لانا نفهم نسبة تامة
ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية **قوله** واذا تنازع
الفعلان من قبيل يجازينا ثوب **قوله** واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين
العاملان على طريق تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع **قوله** فى اكثر من
الفعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وقد
يكون الاخير كالثانى والبواقى كالاول عند البصريين والاول هو الاول والبواقى
كالثانى عند الكوفيين **قوله** اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها **قوله**
معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجرى فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع
بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر **قوله** اذ هو يستحقه قبل الثانى او هو
طالب للاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر للاسم قابل والمانع مرتفع
قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه
او بعمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حبنى وحبتها
منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه انما يحسب الاصل والطبع

تنازع

او

او بحسب التصور السابق على التحقق بمرتبتين او لا نزاع بفعل حال تحقق الفعلين
لوجدان كل منهما معموله ولا حال التصور الذى هو مبدء التحقق **قوله**
ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع اى لا باى من حيث
انه واقع فى ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما ليتصور النزاع و
لا يخفى ان منطلقا فى حبنى وحبتها منطلقين الزيدان منطلقا لا باى
عن وقوعه معمولا للفعل الذى فى بل باى عن ذلك تثنية المفعول الاول و
التخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع
فى ذلك الموضع باى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما
قوله لانه حرف لا يصح اضماره اى استتاره كاستتار الضمير يكذا قالوه
وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر فى الماضى نعم لو كان بدل انا
هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك
فالاولى ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير المتصل
لا يتصل الا بعامله او بما هو جزء له والا يلبس عاملا ولا جزءا له واما بطريق الانفصال
فلانه فى صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين
الا فى المفعول لضرورة بلحنة الى تركه لا لغاء فيه ولا يظهر الا لغاء الا بحذف
او باضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين فى
اقتضاء الرفع واما اذا كانا متخالفين فتعين الاظهار كقولك ما ضرب
الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع فى بعض صور
الضمير كاف فى عدم صحة التعميم **قوله** ومراد المص التنازع لانه المتبادر
لما هو بصدده وذلك لانه مخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأى البصرية
فاحتيج الى الاستثناء، ويوافقه على رأى الكوفية فيكون من تفاريع الاصل
السابق واما ذكر اقتضاء المفعول فلتتميم البحث **قوله** فلذا خصه بالاسم
الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا بد من
تخصيص الظاهر قلت لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل
الا بطريق الحذف كان ينبغى ان يحذف ولا يجاب بانه مدعى المهملة لانا لكلية

لصحة المسئلة على تقدير اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في
مقام ما ضرب و ما اكرم الا انا او الا زيدا متابعة الكسائي في مذهبه لانهم
يوافقونه ههنا في انه في باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل لا كذلك وكذا
الكوفيين اذ العلة مشتركة قوله فقد يكون الفظ بحسب اللفظ انه جزاء و
بحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وح يكون الجزاء قوله فان اعملت
او المقدر الذي هو جازا اعمال كل منهما او فيختار كما في بعض النسخ قوله وليس
هذا اقساما ثانيا من التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد
ظاهر وتنكيره ايضا قوله مختلفين حال العامل فيه معنى فعلي يستفاد من
الضمير المستتر في قوله وقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله
واذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل
هذا زيد قائما في ان العامل فيه معنى فعل تو هي قوله لقربه اي لقرب الطالب
من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي و ورود الاستعمال التنازع عليه
ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع
اداتي الشرط والقسم مثل والله ان اتيتني لاكرمنك قلت القرب مرجح
عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداته الشرط فانه مرتبة
لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر اعلم
ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير
الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر
نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا
الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون
مرجعا فلا تزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما حكي فيه وقالوا ان حذف
الفعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جا بعده ما يفسره في الجملة وان لم يكن
نصا فيه قوله وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في
نحو حسبني وجهها منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية قوله

دون

دون الحذف ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة
قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل نحو ما ضرب
واكرم الا انا وفي اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه
وفي نحو اضربن واكرموا القوم بحذف يا، في الاول والواو في الثاني لسبب
التقا، الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل
منزلة الجوامد فليس له فاعل لفظا ولا تقديرا واما عن الجوابين فبانهما من باب
تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف
نسيا وفيه بحث لان المحذوف لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي
في مثل ضربت واكرمت زيدا بمنزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع
لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود الفعل بلا فاعل مثل ما ضرب واكرم الا زيد
فالاقرب ان يعتذر من الجوابين اما عن مثل ما ضرب واكرم الا انا فبانه في عداد
المستثنى وزيد ومن ترتي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه
ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في رمى المفعول للزوم المجاز وكون فعله في
صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو
والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل قوله خلافا للكسائي
اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا قوله وجاز الجملة اعتراضية ذكرت
لبيان قول الفراء قوله روي عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العاملين
على معمول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل المعنوية بمنزلة المؤثرات
الحقيقية عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية
الصحيحة عنه يخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره وذلك ان نجعله موافقا
للرواية الصحيحة عنه بان تقول معنى اضمار الفاعل الاول اتصاله به ويكون معنى جاز
انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول جاز نقل
عنه او بان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه
لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك قوله ان استغنى عنه
شرط ان استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي

بالسببية لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان و
العلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه
بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلامنها في الظاهر مفعول بر
ومنه قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم اي بخلهم هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض
عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هو امتناع حذفه وهو متحقق
ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا
لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح
قوله على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان
الحذف والاضمار جوهما حاصل قوله تعالى ما دام اقرأ او اكتب به على اعمال الثاني
والا لزم حمل الفصيح الكلام على الوجه المرجوح قوله الا ان يمنع مانع اي ضمت
في جميع الاوقات الا وقت يمنع مانع قوله وسواء لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف
المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم تلبس المخالفة بينهما
قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله ان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز
حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التفريع بحث للفرق البين
بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور النزاع الخ مبني على ان تاويل
المفعول الاول بكل واحد مما لا يعنيه به قوله ولما استدل الكوفيون
لا يقال للقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم
حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة
انكسار الوزن قوله لا في معيشة المعيشة زندكاني والخبه بان زندكاني
كنند والمراد هو بهذا قوله وقول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوته ١٢
الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله
قوله على تقدير توجه كل من كفاني الخ ان قلت هذا اذا كان لم الطلب
معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على

الشرطية

الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلت لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بتقيض الشرط
ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان
واو العطف والاعتراض تنبو عن ذلك وذلك لان نفي السعي مستلزم
لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب
ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا
لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزامه
عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزءا له قوله وثبوت طلبه لمنافي الحال منهما
اما منافاته لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته
لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون
ان قلت يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلت لانم انه معطوف
على الجزاء لجواز ان تكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل
البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا المجد الكثير يطلب
في الحال والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك
باعتبار توصيف المجد بالمؤثل وباعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان
ذلك انه لما قال طلبت المجد كان المتوهم انه طلب مجدا ماضيا في بعض الازمنة
الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على الطلب بالبعض
فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ لكن ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة
على اعتبار المجد البيت الآتي وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل
لا تقدير المجد مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفاعل يقيامه مقام الفاعل واشتراكه
معه في الاحكام قوله كل مفعول ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد
فلا تصح لقطة كل فلعله مجمع للاشعار بالطرد قوله حذف فاعله بالمعنى
المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بابنت الربيع البقل لان الفاعل
بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف قوله واقيم هو اكد الضمير المستكن للاشعار
اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير قوله الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم

اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل ونحوها
ولا يقع اى لا يصح وقوعه لانه لا يقع فى الاستعمال والا كان الاصل
ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب علمت
لان الثانى منه ايضا لم يقع فى الاستعمال مقام الفاعل ودر والمفعول
الثانى نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع فى
ان يكون المسند الى ما مسند اليه لشئ آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه
لذلك الامر ودر والمفعول له والمفعول معه كذلك كأنه لم يكتف
بعطف المفرد على مفرد مقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع
فى المفعول الثانى والثالث اتم من الامتناع فى هذين المفعولين
وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فتكون فيه مبالغة فى رد من
جوز فيها مقام الفاعل بلا لام قيل بل اللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات
الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه ودر لان النصب فيه
مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغى ان
لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يمتنع بحسب القرائن
القرينة بالعلية وقيل انما المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم
ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب الكاذب
والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور بحكم وتفاؤل انه يقول ايضا
انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك
كان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع علته
يصح ان يذكر فى جواب السؤال عن العلة فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت
او ضرب للتأديب ودر تعين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين فانهم
ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة فى قوله تعالى لو لا ينزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابى جعفر المدنى ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة
عاصم وكذلك ننجى المؤمنين على اضمار المصدر ودر لشدة شبهه

بالفاعل قيل لما الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا
لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز حمل
على المعنى الحقيقى متعين لا ان المتكلم بالحقيقة متعين مع امكان المتكلم بالمجا
ز فالظاهر ان يقال انما الاسناد الى ما سواه مجاز عقلى ولا يمكن المجاز العقلى مع
وجود ما سواه ان قلت بقى علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر
والمفعول به واسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهرة واما النسبة الى الاولين
فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان
الاولان محلين للافعال وهى مؤثر فيها نوع تأثير حتى يعرفها كانا شبيهين
بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك
سير بزيد سير شديد فى قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضى
نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل
لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب فى الدار فان النسبة ليست الا
ما استفيد من حرف الجر تعنى ضرب فى الدار ان الدار مضروب فيها لا انها
مضروبة مجازا قلنا هذا النقل المفعول بلا واسطة واما فى المفعول به واسطة
فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقى لا مجازى تبقى
هنا شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضى ان تكون نسبة الفعل المتعدى
بالحرف الى المفعول به واسطة نسبته الى ما هو له فينبغى ان يتعين لقيامه مقام
الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان النسبة
الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب فى قيامها مقام الفاعل
دخول الواسطة عليها ولم اجد فى ذلك نقلا اذ لا فائدة فيه والفاعل محل النقل
فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان
مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء
بما سنذكره ودر شبيه بالمفاعيل بلا واسطة واما فيه فبذلك لان الظرف
وان كان معه فى مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر حينئذ القول بالشبيه ودر
وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقى سواء لكان اخصر واظهر

يعني انهما اللذان سواء في جواز وقوعهما موقع الفاعل وامتناع وقوعهما موقعه
وفيه ان حال الجواز قد علمت على تقدير وجود المفعول واما المجهول حالها
على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح
بردّ من قال ان المبهم على تقدير عدمه ليست سواء كما اذا اراد التصريح بردّ
من قال ان المفعول اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجدا ﻫ قوله
اي جميع ما سوى المفعول به والزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد
والمفعول له واسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا
لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة
الفاعل عني الرفع منعته ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله
سواء في جواز وقوعهما موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يساق اليه الكلام
بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعهما موقع الفاعل وامتناع
وقوعهما موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون ترتب الجزاء على قوله وان لم يكن
معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول
من باب علمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم
قوله واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول
الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان الخبر وان دل على
انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا
وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا
يحترز عن خوف اللبس قوله ومنها المبتدأ عطف على قوله ممنه الفاعل قوله
او من جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض
بتقدير المضاف اي من جملة افراده قوله على ما هو الاصل فيهما اي في باب
المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا
فانه مبتدأ بالصار اليه للقرائن وانهذا لم يكن قائم في اقائم ابوه زيد مبتدأ
لاحتمال ان يكون خبر الزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه
كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة

قوله

قوله واشتراكهما في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه قوله
موقبل اي بصيغة الفصل الدال على الحصر هذا دون الحد بين السابقين
مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه
اما لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح بالحصر ليكون ردا
على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ او نحيه نظرا لان صيغة الفصل يفيد حصر
المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم فهي لتأكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف
باللام يفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فقول ان اسم الفعل
مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد
حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف
ولا يخفى ان الحصر ليس المراد به قوله الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة
كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل
ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا او تأويلا وذلك
فيما يصح وضع اسم موضعه نحو ان تصوموا خير لكم وسواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم قوله المجرد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق
وجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك
ضيق فم البئر قوله اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت
ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب آنا باعتبار ان اللام
ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان
كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو بدلالة القرينة المقام واما القول
بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر
واما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية
نواسخ المبتدأ والخبر كما بان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بقولك
بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الا الخصوص

التوابع قوله وكانه اراد بالعوامل اللفظية ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك
لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى وللك ان تقول ايضا ان الحرف
الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا اقول
ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل لانه
قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأ وقد يجاب
بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة فائدتها التوكيد اقول
فلم دخول اسمها في حد المبتدأ واتانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة
لجواز العطف على محل اسم لا التي للنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ويصح
الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا
واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع قوله وثانيا في قسمي المبتدأ
قد اشار به الى ان المبتدأ مشترك معنوي لا ان لفظ المبتدأ مشترك لفظي
كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنييه
قوله او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون
الجمع لم يات بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بينة واما امتناع ارتفاعهما
فلو ثبت كان بالاستقراء اقول اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في قائم
ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب
عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرتا لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان
التعريف لا يدل على ذلك قوله او جارية مجرانا كقرشي فانه في قوة
منسوب الى قريش قوله الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فقد دخل انما وغير وبل وغيرها
من كلمات الاستفهام قوله ونحوه قد ذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان
مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كهل اذا وابن ومتى وكيف
وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول
من قائم ابوه لان قائم صفة صالحة لان يكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون
خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من

مفعول

مفعول لضارب وقس عليها قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او
من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز
لم يجر تثنيته على اللغة المشهورة قوله كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم يحتنبوا
عن التباس المبتدأ بالفاعل مثل قائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ
بالفاعل مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدأ اقول جيب بان جواز الوجهين
ليس لانهما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما مر فيه فان في جعل زيد
في قائم زيد فاعلا خلاف الاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ
خلافا لاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ والالتباس لمحذور ليس الا
فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل
من غير معارض فيورث التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد
ولك ان تقول هو المرفوع المجرد لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف
على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وبهذا الوجه سلم
من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار
وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسم وضرب ومن وان كان
الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه
وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم مع بقاء الربط فان ربط يضرب الى زيد ليس
بمعنى هو هو ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو نعم بقي امر
الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا او يصح التعبير عنه بالاسم
قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب
في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء
متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء
قوله ولك ان تقول المراد به الى المسند بقرينة انهار كن متلازمان
كما اشار اليه بذكرهما في العنوان قوله او تجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره
في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه المسند اليه المذكور
في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قد تبين وجه عدم

اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ يليس
التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فانه حكم المبتدأ
وقد جاء في كفانه درج البيت قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا لم يقدم
عليه ما وضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل المذكور
مهدة آنفا لئلا يلزم الالتباس بينه وبين الاصلين الاخيرين وهما تعريف
المبتدأ او افراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدأ نكرة
وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتنى ابتناء على
كما يظهر عند التفصيل قوله والمطلوب بالهم القول بان الحكم على الطبيعة
المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة
من المنكر غير ظاهر قوله بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة لما كان التخصيص متحصر
في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول او اختصت بمثل
ولعدم مؤمن الحال ان لفظة ما تبنى عن عدم الانحصار قوله يقل اشتهارا
واحتمالا انها او برفع قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصصت بالصفة
التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور
ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصفة
بتفصيله وموجبوان ناطق وباعم منه اعني جسما ما يبا اللهم الا ان يفرق بين
التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه
ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا
من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من
عموم تمر خير من جرادة لامتناع خروج المدعو عنه ان قلت لم لم يوصف
البعد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة
الابتداء، فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح
فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل
جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض ما جاء من قبل الصفة لان النكرة المنفية
نعم قد الصفة جاء ليتحقق المصحح للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام

الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به
يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه
مخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر
هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب
اجري الاعراب على الخبر، القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ
اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه
وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة
ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب
في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم ان
قيل اي التجريد امر عدمي فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر
الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب
علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان
ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا قوله ليسند الى شيء كما في القسم
الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال في لك
ليخرج التجريد الذي يكون للعدد قوله فمعنى الابتداء آه عامل في المبتدأ او الخبر طلبه
لهما على السواء قوله وقال آخرون هذا الوجه قوي عند التسبح الرضي وهناك
قولان فكانه قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من
احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل لم لا تقدم جار
في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية
لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي
دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي ظاهر والاعتبار بالامر الظاهر دون المضطرب عليه
وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم
الناقص بالكامل قوله ومن ثمة اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان
الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان قوله جاءني داره زيد وانما قيل
في داره رجل لا حدان بناقش في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم

يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص
الصحيح هو الاختصاص المعتبر عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف
في مثل رجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** فتعينت و
تخصصت يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات وتقليلها
فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا
ليس كذلك امثاله **قوله** فانه لا تعدد في جميع الافراد وخلاصته هذا الوجه جار فيما اذا
اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد **قوله** نحو تمرة
خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية بمقتضى التفضيل على الطبيعة
الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولا ان فردا من جنس ما افضل على فرد آخر من جنس
آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل اولا ان
العبارة لما لم يدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد بجميع افراده عن ان يرجح
بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي **قوله** لتخصيصه
بما يختص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء
اذ يستعمل في موضع ما هو ظاهر ذا باب الاشتراك يعني ان الكلام محمول على التقديم
والتاخير كما قالوا في انا عرفت **قوله** ولا يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل
معنى تخصيص الفاعل بتقدم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى
ان السامع كما لا ينتظر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت
الغرض من الكلام كذلك لا ينتظر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل
النكرة بالافهام **قوله** قد يكون خبرا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة
اليه فشر **قوله** فيتقدر وصف فيجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة
ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير **قوله** علم جزما
بخلاف ما اذا قيل قام رجل فان قاما يحتمل ان يكون مبتدا او لذلك خصص بالظرف
وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدا **قوله** لك ان تقول ان التخصيص
بالظرف لسعته **قوله** لتخصصه بنسبته الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل
دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك لان اويل للهلاك ولا ويلك لك

لعدم

لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول ان المراد بالويل دعاء الله تعالى
لا سلم المتسبب على التسبب فيكون التقدير دعائي الشرك بعيد فالاولى ان يقال
تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا واما اخر الجار والمجرور للتقديم
الاهم والمبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الى اللعنة **قوله** اذ اصله
سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لانه سلمت
مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك
فمعنى مصدره قول سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي
سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله
سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل الغائب انه قلت يرد على اختياره ان لا معنى
لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من
دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك
نعم يرد على تزييفه انا لا نم بطلان قولي سلام عليك بيان او بدل او
مقول وعليك خبر وبهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا
الخطاب الثاني للتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل
من خوطب فلا يكون تكرارا لعدم له ان يقول لم يهذا المعنى غير مراد لكن يمكن ان يعترف
بوجه آخر على ما قيل ويلزم اخذ المفسر في المفسر فيدور وسوى المفسر يحتاج الى
التفسير مرة اخرى وبهذا قد يتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام
عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه
قلت سلمك الله اي جعلك الله سالما وكلا ان نقول ايضا ان السلام المأخوذ
في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ في تفسير سبحت بمعنى
قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه **قوله** وعدل الى الرفع لقصد الدوام
لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث **قوله** اي سلام من قبلي
في التفسير تامل **قوله** مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابط في
الاخبار عن المبتدا او الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة
فان كان جاهلا بهما صح الاخبار وان كان الخبر عنه نكرة وان كان عالما بهما لم يصح

الاخبار وان كان الخبر عنه معرفة قوله وبذا القول اقرب الى الصواب الظهور
وجهه ورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وهل من مزيد
وقوله فيوم علينا ويوم لنا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات
المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت
ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة
للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا قوله والخبر قد يكون جملة لم يقيد
بكونها خبرية لكنه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون
خبر المبتدأ او متهم من منعه متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف قولا
متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشا ليس حالا
من احواله الا بتأويل مثلا اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم
ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه او
استحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية لم يذكر الشرطية ايضا
لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو بالقوة
قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها ان لم يكن فيها رابط لم يكن
المبتدأ محلا للعائد اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان
لم يكن محلا للملك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابط فان الشيء
كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا وذما وغير ذلك قوله
فلا بد في الجملة وكذا الانجر المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مؤولا او لا بتأويل المشتق
نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل
والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تأكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر
مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا في معنى قولهم
كان زيد اخاك هو لا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان وأجيب عنه بان في
خبر كان معنى الفعل له لانه كان على زمان ودلالته خبره على المعنى فثبت الدلالة
على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير قوله من عائد
خبر لا وليس متعلقا بالاسم وآلا لنصب لاسم لشبهه بالمضاف قوله

كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض
التفخيم جاز قياسا وآلا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر
تفسيرا للمبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال
المذكور وقولك مقولي زيد قائم قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف
قياسي اذا كان الضمير مجرورا بمن في جملة انشائية يكون المبتدأ ابتداء جزءا من المبتدأ
الاول لانه جزئية يشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وموصفة ان
كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام
نحو اكبر الكرستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر فالعامل فيه الخبر وح
ينبغي ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل
المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي بان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب
والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكردرية اثنا عشر وآلمد
اثنى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا وآلصاع اربعة امداد
وآلمد ملء كفي رجل متوسط قوله وما وقع ظرفا وجاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه
في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما للكل من الظرف والجار والمجرور
اصطلاحا فيجوز ان يريد به الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي الخبر
الذي وقع ظرف زمان او مكان بهما فوائد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان
لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان
العين لا تعلق لها بالزمان وجهه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول
والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له
بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا تعلق
بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات
الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها

لیست ظرفا الا لبعضها وفیه ان کون الازمنة ظرفا لکل المحلوق لا یقتضی عدم
الفائدة لجواز ان یکون التسامح جاریا بکونها معها مثلا یفید قولک الزمان
فی الخریف سا معلوم یعرف کونه فی الخریف وثانیتها ما قاله الشیخ الرضی
وهو ان ظرف الزمان ان کان خبرا عن معنی باعتبار حدوثه فان استغرق
ذلک المعنی جمیع الازمنة او اکثرو کان اسم الزمان نکرة رفع غالبا نحو الصوم
یوم والسیر شهر لانه باستغراقه ایاه کانه هو لاستلزامه مع تنکیره المناسب للخبریة
ویجوز نصبه وهو قلیل خلافا للکوفیین فان فی عندهم للتبعیض وان کان معرفة
لم یکن الرفع غالبا کالاول وان لم یستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاضافة
واما قوله تعالی الحج اشهر معلومات فلتاکید امر الحج ودعا، الناس الی الاستعداد له
حتی کان افعال الحج مستغرقة لجمیع الاشهر وثانیتها وهی ان ظرف المکان اذا
کان خبرا عن اسم عین فان کان غیر متصرف فلا کلام فی امتناع رفعه وان کان
متصرفا وهو نکرة فالرفع راجح نحو انت منی مکان قریب ای مکانک منی
مکان قریب وانت منی ذو مکان قریب وان کان معرفة فالرفع مرجوح
وراجعتها وهو ان کلا من ظرفی الزمان والمکان یجب رفعه اذا کان متصرفا
وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عین لارادة تقدیر المسافة القریبة
او البعیدة نحو دارک منی فرسخ ومنزلک منی لیلة علی حذف مضافین ای
ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سری لیلة ومنی متعلق بمدلول الخبر ای بعیدة
او بعید هذا القدر واما انتصاب نحو داری خلفک ومن خلفک فرسخین
ومیلا ویوما ولیلة ففعلی التمییز عند الجمهور وهو تمییز عن النسبة ای بعدت
فرسخین فالفرسخان مبعدان لها کما ان الما، امتلأ الانا، ما، ما، فی وقیل
انتصابه علی الحالیة ویجوز انتصابه علی المصدر ای بعد فرسخین وله
فالاکثر الفا، لتضمن المبتدا معنی الشرط فان ما وقع موصولة او موصوفة وله
علی انه ای کائنون واقعون علیه وله مقدرا ای اول الجملة جعل التقدیر
بمعنی ان اول لیصح الکلام اذ لو لم یصرف عن ظاهره لم تصح نسبة التقدیر الی الظرف
وذکر الما، فی الجملة قیل فی توجیهه ان الما، زائدة دخلت علی التمییز نحو زید

طیب

طیب ب ای اما والمعنی ان الظرف مقدر من حیث ان له جملة او من حیث انه
جملة ای مفروض انه جملة لنیابته عن الجملة او ان الما، للالصاق والمعنی
ان الظرف مفروض ملتصقا بالجملة ویجوز ان یکون التقدیر بمعنی الالحاق
یقال قدرت هذا بذاک ای الحقته به والمعنی ان الظرف لحق بالجملة الحاق
الجزئی بالکلی واحسن التوجیهات، فی الشرح وله بتقدیر الفعل وهو من الافعال
العامة الشاملة للافعال غالبا کالحصول والکون لدلالة الظرف علیه وتعیین
من الافعال الخاصة اذا السیاق الذهن الیها بحسب المقام ولا یجوز اظهار
ذلک العامل لقیام القرینة علی تعیینه وسد الظرف مسده واما قوله تعالی
فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساکنا غیر متحرک وله لابد من متعلق
اتفق النحاة علی ذلک وفیه بحث لان فی نحو مثل زید فی الدار للظرفیة
وهی نسبة لا تقتضی الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف
فهو زید ولا حاجة الی اعتبار امر آخر ان قیل بذا انما یصح اذا کان الحکم بوقوع
الظرفیة لا بهو هو والحکم فیه لیس الا بهو هو قلنا لا نم ان الحکم لیس الا بهو هو
لا بد لذلک من دلیل مع ان تقدیر الفعل لا یصحح الحکم الا بهو هو الا تاویل
وله والاصل فی العمل هو الفعل والقیاس علی نحو الذی فی الدار وکل رجل
فی الدار ان قبل تقدیر الجملة فی المثالین للضرورة ولا ضرورة فیما نحن فیه
قلنا المتبادر الی الذهن من الظرف المستقر معنی واحد فاذا ثبت تقدیر
الجملة فی بعض المواضع ثبت فی الکل وله والاصل فی الخبر الافراد للموافق
آرکنان وله لا یخفی ان عدم افادة الزمان والتقوی تقوی الافراد وله
وجاز ما جیزه للاتساع وعدم التضییق کما هو مشرب العرب ولهذا کان لغتهم
اوسع اللغات وله لکنه قد یجب لاحکام الحمنة کما یکون فی الشرع یکون
فی النحو وغیره وله مشتملا اشتمال الدال علی مدلوله سواء کانت دلالة
بنفسه او بما یجاوره من امر متقدم علیه نحو ازید قائم او امر متاخر عنه نحو
غلام من جاءک وله علی معنی وجب له صدر الکلام ای صدر دلالته
او صدر نفسه مسامحة وله کالاستفهام وغیره من القسم والتمنی والشرط

وبغير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذي أتيني فله درهم
وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدر لان السامع
الكلام الذي لم يصدر بالمغير على صفة فلو جوز ان يجئ بعده ما يغيره لم يدر السامع
او المتكلم بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير كما سيجئ بعده من الكلام
فيتشوش لذلك ذهنه **قوله** وبهذا اندفع ما لسيبويه للاشارة الى انه المختار
لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك **قوله** وذهب بعض النحاة بل
غير سيبويه قيل لان من زيد معناه التجارة مثلا والوصف متعين للخبرية
والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكلي في الجواب وكذا الثانية لصحة
الاخبار عن الخياط بزيد **قوله** لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف الخبر
نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو او خالد
وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه
ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة
للاستفهام او افعل تفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل
افضل منه ابوه **قوله** او كانا معرفتين الضابط في جعل احديهما مبتدا و
الاخر خبرا ان ما زعمت انه السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخر يجعله خبرا
قوله والقرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل حبيبة
ابو يوسف اذا المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات
لعابه **قوله** او متساويين قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص
كان غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي
في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه البتة في التساوي
في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل **قوله** او كان
الخبر فعلا له قيد ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان
المراد فعل صورة كما جعل ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال
فلا يرد نحو قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظة له لتحرز
عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال تسمى الجملة

العقيلة

الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي انه يقول ايضا او كان
الخبر بعدا الا او معنا نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدا حينئذ ذلك
المبتدا مشتمل على له صدر الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقابلة
على سبيل التكرار العلم بحال ما بعدا الا او معنا **قوله** او بالبدل من لم يعمل
بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل
او الفاعل بنا على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه
او خلاف الاصل **قوله** واذا تضمن الخبر اي نفسه او لو تضمن متعلقه
لا يجب لان تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب تضمن في العبارة حيث
قال تضمن ولم يقل اشتمل **قوله** كالاستفهام قيل الموجب لتصدر الخبر
منحصر في الاستفهام **قوله** لتصدره في جملته اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام
يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شئ من ركني تلك الجملة
ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من
المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من نضربه اضربه واما جواز قولك
الذي ان نضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى **قوله** بتبعيته
يمتنع معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشئ على نفسه فان
الخبر بنا المثال المذكور على الثمرة فلو قدم الثمرة عليه لزم ذلك المحذور **قوله**
في المبتدا نفسه انما اذا كان في صفته فلا يجب التقديم نحو على الثمرة زيد مثلها
لجواز تاخير الخبر بان يتوسط بين المبتدا وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف
قوله مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب
تعلق المعمول بعامله لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله اذ جعلت مثله مبتدا
قوله او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان ما بعدها نحو انما انك خارج فلانه
فانه لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة الثانية لا تقع بين اما
وفاعلها **قوله** اذ في تاخيره خوف لبس دون تقديمه فانه يجب متعين لان يكون خبرا
عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون ما في خبر ان المكسورة
معنى لصدارتها ولا ما في خبر ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقدم

ما فی جزء الموصول علیه فیتعین ان یکون خبر الما لان المفتوحة مع اسمها خبرها
اولان المکسورة معها واسمها باطل لانها جملة تامة غیر مؤولة بمفرد فیتعین الاول
قوله بالمکسورة لجواز ان یکون المذکور بعد ما خبرا آخر لها او ظرف لخبرها
لامکان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل علی سبق اللسان لان صدر الکلام
موقع ان المکسورة قوله او فی الکتابة لم یعهد رفع لبس الکتابة بالتقدیم
نعم یعهد بالزیادة نحو عمرو قوله وقد یتعدد لفظه قد للتقلیل وللتحقیق
قوله وذلک التعدد اما بحسب اللفظ والمعنی جمیعا ذلک التعدد واما غیر واجب
کما فی مثال المتن اوواجب کقولک هما عالم وجاهل وح یجب العطف
وتوجیهه ان یعطف اولا ثم یجعل المجموع خبرا علی ارادة التفصیل اعتمادا
علی فهم السامع ولیس فی المعطوفین ضمیر المبتدا لان المبتدا المفکوک نقدرا
کما انک قلت فی المثال المذکور احدهما عالم والآخر جاهل وکهذا جاز
ان لا یجعله ما نحن فیه لان المخبر عنه متعدد حقیقة وعلی هذا جاز ان یکون
قوله قدس سره من غیر تعدد المخبر عنه احترازا عنه وبتویده قوله فیما بعد ویستعمل
ذلک علی وجهین قوله فانها فی الحقیقة خبر واحد لان المقصود اثبات الکیفیة
المتوسطة بین الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما کما قیل بنا، علی ان الطعمین
امتزجا فی جمیع الاجزاء، فانکسر احدهما بالآخر فعلی هذا القول یکون فی کل من الحلو
والحامض ضمیر المبتدا او علی ما قلنا یکون فی المجموع ضمیر المبتدا ولیس فی شئ
من الخبرین ضمیر ان قلت فیلزم خلو الصفة عن الضمیر قلنا جاز اذا لم تستند
الصفة الی شئ ان قلت فینبغی ان لا یثنی ولا یجمع ولا یؤنث شئ من الخبرین
عند تثنیة المبتدا وجمعه وتأنیثه قلنا اجراء تلک الاحوال علی الخبرین کاجراء
الاعراب علیهما فان حق الاعراب اجراؤه علی المجموع لکن لما لم یمکن المجموع
قابلا للاعراب اجری اعرابه علی اجزائه فقس علیه سائر الاحوال اعلم انک
اذا اخبرت عن شئ باحوال اجزائه المتصلة جاز ان یجعل المجموع فی حکم خبر واحد
کقولک لا یلبق هذا البیض سودا فانه فی قوة هذا البیض محکمة حکم هذا احلو حامض
وجاز ان یجعل کلا منها خبرا مستقلا باجراء وصف الجزء علی الکل وح یکون فی

کل

کل من الخبرین ضمیر المبتدا قبل هذا الوجه متعین بشهادة مطابقتها للمبتدا
افراد او تثنیة وجمعا وتأنیثا بحث لان مطابقتها یجوز ان یکون کالمطابقة
فی المثال المذکور اتفاقا ولان الضمیر یجوز ان یکون راجعا الی الاجناس المستفادة
من الکل لا الی نفسه فیکون من قبیل هما عالم وجاهل یدفع الاخیر بانه لو کان
کذلک لزم ان یکون مع افراد المبتدا تثنیة الضمیر وجمعه بحسب تعدد الاجناس
قوله ای قد قال قدس سره فی الحاشیة المراد بالجمع بین الحلاوة والحموضة
وفی هذه الصورة ترک العطف اولی ان قلت لهذه الصورة مثال آخر لا یجوز
فیه العطف اصلا مثل هذا اجاع نافع قلنا انه من باب التأکید حقیقة فلیس
من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تقدم العطف علی ما حققنا
قوله ولا یبعد ان یؤیده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل قوله معنی الشرط
الاضافة بیانیة او لامیة قوله وهو سببیة الاول للثانی قال الشیخ
الرضی لیس معنی الشرط سببیة الاول للثانی بل لزوم الثانی للاول کما فی
الشرط والجزاء، فلا یرد قوله تعالی وما بکم من نعمة فمن الله لکن الشارح قدس سره
فسره بما یوافق کلام المتن فی بحث کلم المجازاة قوله او للحکم به فان الجملة
الخبریة کثیرا ما یورد ولا یراد مضمونها بل یراد الاخبار بها قوله فلا یرد وما بکم
من نعمة فمن الله توجیه الورود وان کون النعمة ملصقة بهم لیس سببا لکونها من
الله وذلک ظاهر ان قیل بل الامر بالعکس لان کونها من الله علة لکونها
ملصقة بهم قلنا فیه بحث لان من المعلوم استناد الملصوق الی الجاعل
واعطائه اما استناده الی کونه صادرا منه ومعلولا له فغیر معلوم قوله
فشبه المبتدا الشرط لما کان المبتدا دخیلا فی هذا المعنی خالف الشرط فی جواز
ترک الفاء فی خبره وفی جواز کون الصلة او الصفة ماضیة اریدبها المضی
کما قیل وفی جواز کون الظرف صلة او صفة قوله وذلک لان اسم المفعول
قیل تعریف الجزئین یقتضی الحصر یعنی حصر المسند الیه فی المسند وذلک لا یستقیم
لان المبتدا الذی دخل علیه اما والمتضمن بحرف الشرط کمن وما من هذا الباب
ولا احد ان ینافش فیه بان التعریف بلام الجنس یکون للحصر لا التعریف باسم الاشارة

ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس ذا اشير به الى الجنس فمقول انه لا يقتضى الحصر مطلقا
ولو سلم فمقول الكلام محمول على التمثيل لكانه قال كاسم الموصول والحق ان التعريف
بعونة مقام الضبط يقتضى الحصر والتعيين فاجواب الحق ان المراد بتضمن
المبتدا معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما مر
حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدا الذى تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه
صحة دخول الفا، ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة فى ذلك تامل تظهر
قوله بفعل ما فى قوته كاسمى الفاعل والمفعول او اقعين صلة للام الموصول
قوله وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما فى حكم لفظ واحد
وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه قوله او النكرة الموصوفة مهما ينبغى ان
يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه ما ويفرد قوله الذى بالتعيين
الاغلب فى صلة الموصول صيغة الاستقبال ايضا وهو غير نادر قوله او فى الدار
ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله فقوله تعالى ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يرد ان كل
موت تفرون منه يلقاكم اذ ربت موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل
فالمراد الجنس وصحة دخول الفا، مبنية على العموم او به يصير شبيها باسما الشرط
فى العموم والابهام فيكون الفا، زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال
الشيخ الرضى لا يجب العموم فى الموصول كما فى اسما، الشرط لما ذكرنا فى وجه
الحق لكنه نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفا
بملاحظة مشابهة المبتدا الكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع
دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله
والشرط والجزا، من قبيل الاخبار بد امبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزا،
فلا يرد ما قيل من ان الجزا، قد يكون انشا، قوله لانه لم يخرج الكلام عن الخبرية
لا بد وان يدعى ليس ههنا مانع آخر قوله قيل بعضهم الذى الحق ان بهما
هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال فى الايضاح منع سيبويه من دخول الفا،
فى خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه فى كتابه

بعد

بعد قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت وانا الفقه فبعيد منه
وقوعه فى مخالفة الواضحات قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم القلا، بالمد والقصر
وشنى ودشمن دشمن قوله لقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه
مصحح لا مقتض ودواع والداعى مذكورة فى علم البلاغة قوله وقد يجب
حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لان الذكر اصل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد
محمول على حذف الخبر اى اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر
لا يعتد به قوله ليعلم ان حاصل الكلام انه صفة لما قبله فى المعنى لكنه قطع عنه
وجعل اعرابه مخالفا للاعراب ما قبله لان فى الاقتران وتغايرهما لوف
زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغا، اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام
بمدح او ذم او ترحم يعنى به زيادة اعتنا، فكانه اراد انه امتاز من بين صفات
المدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدا لم يبن فى صورة الوصف فلم يتبين
انه فى الاصل وصف ثم غير قوله فى قول المستهل المبصر اما قيل لاستهلال
ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاتما مستقبل الهلال ماه نو تاشب
وبعده القمر قوله لان مقصود المستهل تعيين شئى اما لتعيين الهلال
بالاشارة قوله وليتلا بتوهم نصب الهلال برايت اوارى وذلك
لان الاصل فى المفردات الوقف قوله خرجت فاذا السبع آنا للعطف
حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا او قيل جواب الشرط ولعله اراد انها
للزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة السبع لازمة لخروجى وقيل زائدة وفيه انه
لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح اما قال ذلك لان فيه خلافا قيل
ان اذا ظرف مكان فلا يخبر عن السبع وفيه انه لا يطرد فى مثل فاذا السبع بالباب
وجعله بدلا تعسف وقيل ظرف زمان فلا يخبر عما بعده بتقدير مضاف اى
فى وقت خروجى حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا
عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اى ففاجات
وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية انه مفعول به لفاجات
اللهم الا ان يقال ففاجات تنزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف

الى الجملة كما فى الوجوه الاخر والعامل فيها لم يلزم اخراج اذ عن الظرفية لجواز ان يقال
معناه فاجأت وجود التسبيح زمان الخروج قوله فانما التزم بقال لازمته الشئ
فالتزمه اى قبل ملازمته قوله اى فى تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال
اى فى خبره والا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضميرى موضعه وغيره
راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب اللفظ لان الذى ينساق من الخبر الى كونه واقعا
فى التركيب فيغنى غناء التقدير قوله وذلك فى اربعة ابواب لا يقال كان
قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبره وهو واجب الحذف لانا نقول
الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية
امر لفظى فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسدده قوله فلا يجب
حذفه لعدم دلالته لولا عليه ولو دل القرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب
قوله ولولا الشعر الخ الا زر آه خورمندى نمودن قوله هذا مبنى على مذهب
البصريين فان لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما يترآى واليه ذهب
الكسائى لان لولا كانت مركبة من لو لا امتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل
الواقع بعدها الا اذا دالت على مفسره كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات
الشرط ووجب تكرار لان لفظة لا لا تدخل على الماضى فى غير الدعاء، وجواب
القسم لا مكررا فى الاغلب قوله وقال الفراء لولا هى الرافعة لاختصاصها
بالاسماء كسائر العوامل لا يخفى قصوره قوله منسوبا الى الفاعل كما قال الشيخ الرضى
بدل قوله منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو تضاربا
قوله وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب
معها الواو على الاصح قوله والكثير فى التسوية ملتوتا السويق بسمن قال قدس سره
فى الحاشية لت السويق لتا بله مبشا قوله واخطب ما يكون الامير قائما اى
اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان السابق بتقدير
الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدا يجب ان يكون مصدرا
او عبارة عنه نعم لو رفع قائما على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به
الشيخ الرضى حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف

الى ما

الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لان المصدر الصريح فلا تقول ضربى
زيدا قائما وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجازى اول الكلام والمجاز ينافى
المجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما الشروع تقديرا لزمان مهما شروع
وشروع الاسناد الى الظرف مجاز الخ نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير
يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذ الكان
قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا ببقائه لا يكون الا عند حصول
الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان
قائما يكون ح حالا عن مجموع المصدر فان كان عامله المصدر من غير تقدير كان
كان بعينه مذهب الكوفيين ويجئ بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف
عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شئ
من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع بزيد ومن ثمة اخبر وقد نوقش فى
لزوم الاتحاد فنبهت على هذا وجه آخر قوله ثم حذف اذ مع شرط سمى من خولها
شرطا وان كانت اذ اظرفية لازمة معنى الشرط واذا بذه للاستمرار كما فى قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة وقال قدس سره فى
الحاشية وهى حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان التى قصصية الى معنى التى تامة كان معنى قولهم
حصل اذا كان قائما ظاهرا فى معنى كان التى قصصية ومن قيام الحال مقام الظرف
انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرة الانكرة ولو كان
خبر السمع تعريفه مرة ولان الواو فى الجملة الاسمية واقعة موقع هذا المنصوب
لازمة ولو كانت خبر الهما لم تلزم الواو ولان دخول الواو فى اخبار الافعال
التى قصصية ليس لانتشبهها بالحال وذلك لا يقتضى اللزوم قوله وتقييد
المبتدا المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل
ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهرة الاستغراق دفعا
للترجيح بلا مرجح قوله وذهب الاخفش الى ان عليه انه يلزم حذف المصدر مع
بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه فى قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز

حذف الموصول مع بعض صلته قوله اى ضربى زيدا ضربه اى ماضربى اياه
الا هذا الضرب المقيد قوله الى ان هذا المبتدا الاخبر له كما فى القسم الثانى
من المبتدا قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل وامثاله ومتناع
توصيفه قوله اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما لايخفى ان استفادة الحصر
على هذا التقدير غير ظاهرة قوله وثالثها كل مبتدا الخ قال الشيخ الرضى الظاهر
ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها
خبر لانها بمعنى مع ولواتى مع كان خبر افكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف
لايصح ان يكون خبرا ولايجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا
وقع خبرا لايستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا قوله
وكل جمل وضيعته قال قدس سره فى الحاشية الضيعة فى اللغة العقار التى
هى الارض والنخل المتاع وههنا كناية عن متعلقها اعنى الصنعة انتهى
الصنعة كار وپيشه ان قلت لايجوز رجع الضمير فى ضيعته الى كل لفظ ومعنى
المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل
مع ضيعة ذلك الرجل قبيح توجيهه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على
ان يكون وضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة
امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب فى وضيعته كما فى جئت انا وزيد
وزيدا وعدم الاندراج فى القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة
على المبتدا ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد جائز واما
عن الثانى فبان المفعول معه لابد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما
عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدا نظرا الى الصورة قوله اى كل
رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانا عالم بقبل كل رجل وضيعته
مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فحمله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
لفظ فيسد مسد الخبر ولايجوز ان يجعل المعطوف ساد مسد الخبر لانه من تتمة
المبتدا قبل لهذا الخبر جنبتان جنبة كونه خبرا عن زيد وجنبة كونه خبرا عن ضيعته
فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال وضيعته ساد مسده ويكفى فى

النيابة جنبة واحدة قوله ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به ومتعجبا للقسم
فان تعجبه لايدل على تعيين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا لايجب حذف
خبره قوله نحو لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال نحو لعمرك
افعلن قوله اى من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبران واخواتها
مبتدا محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء كلام و
يحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل منها لانه
فى الاصل خبر المبتدا فلم يفصل بها هو مشعر بكونه بابا على حدة قوله انسبهما
استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما
بين الاخوات قوله لابا لابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف
تلك العوامل على عاملين قوله لانهما لما شابهت ولان اقتضاء ما للجزئين
على السواء فالاولى ان يعلل فيهما قوله بعد دخول احد هذه الحروف زاد
لفظ احد ليصدق التعريف على كل فرد من افراد المعرف ان قلت المعرف
ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء فى عدم صدقه عليها لانها ليست
بعد دخول احدها وان كان كلا من خبران واخواتها فلا يصدق على مجموع
اخبار ان واخواتها انها بعد دخول احدها فلا المعرف حقيقة خبر هذا الباب
وذلك اما بتقدير المضاف اى خبر باب ان واخواتها او بجعل قوله واخواتها
مجازا عن هذا المعنى وانما لم يجعل كلا منه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد
واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها
بصيغة الجمع قوله لايراث لفظيها لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى
فلانسحاب معانيهما الى معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به
وعليه وعلى كل تقدير لاينتقض التعريف بمثل يقوم وبخبر المبتدا الذى بعد ان
المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال ان
وان يقال زيدا ضربه ولايجوز ان يقال ان زيدا ضربه قوله ولايجوز
ان يقال ان اين زيد الان الاستفهام ينافى التحقيق قوله الا فى تقدم
حق العبارة ان يقال الا فى التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه

الشبيه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير المتكلم
بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي قوله الا ان يكون
ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا
كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل انه اذا جاء ذه
الحروف يخالف خبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت
كونه ظرفا قوله وذلك لتوهم وذلك لان كل محدث لابد ان يكون في
زمان او مكان فصار الظرف مع الشئ كالقريب الحرم للشخص يدخل حيث
لا يدخل غيره من الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف
اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قوله خبر لا النفي الجنس اذا دخلت
على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابهت ان في افادة المبالغة
فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير
على النظير وقيل لان لا النقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض
قوله انما عدل قال المصنف ليس نحو مثل النجاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظرف
في اللفظ هو صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا او المثال ينبغي ان يكون ظاهرا
فيما يمثل له وفي مثال لا يحل ظريف لا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف
الا منصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون
فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما مر لفظ
انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل قوله لان الظرافة لتقييد
بالظرف ونحوه من الحال بدون سماجة قوله لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم
لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك لا يلبق هذا البيض اسود والحاصل ان كون
غلام رجل جاء معا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس لا
اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها قلنا امتناع
الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لدلالة التي عليه لان النفي
يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة تخصص حمل على مر شامل اولان النفي
رفع الوجود وفيه ان المنفي المستفاد من لا رفع الوجود الزائد سواء كان

الظرف

الظرف لوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الدماميني
لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة و
انما اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز
او المراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم انها فيكون ح لان
اسما الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة
ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله
واما بنو تميم الخ وذلك لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل قوله
اي عمل ليس المفهوم من المثال ومن قوله المشبهتين بليس لان تشبيهها
بليس يشعر بكونها عاملتين عملها وبصحة اجراء حكمها عليها ولك ان تقول
الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قليلا وعلى خلاف القياس
قوله على مورد السماع قالوا او هو شعر قوله من صد فاسل فدمسه في الحناء
الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض
عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها باعراضي عنها قوله اي لا براح لي لفظ
ان يقول مثل ان لا بست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براح بمعنى
لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدا النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانا
كاسم ليس لا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما
او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي
النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما
او مع ليس او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان تنصرف عن الاستغراق الى القدر
فتقول لا رجل في الدار بل رجلان هذا اذا لم ينتصب الاسم واما اذا انتصب وانفتح
فانه نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا لا تعمل عمل ليس الا شاذا او قياسا
ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا بالخبر ما فالاولى ان يقال انه لا في لا براح
لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه بشذوذ والتكرار انما يجب
مع الفصل بينها وبين معمولها مع المعرفة قوله المراد بعلم المفعولية علامة

كون الاسم مفعولا اى من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بسلمات
ع مرت بسلمات **قوله** او حكما كما فى المشبه بالمفعول فان المشبه لشئ يلحق به
ومن عداده **قوله** لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اى لصحة اطلاق المفعول
بالمعنى اللغوى كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة كقائل
ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا
اما بعين ذلك الفعل وبغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل
والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثانى ان المصدر حينئذ
يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا
فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور
قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما فى مات موتا وطال الغلام
طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قال الفراء بل مفعول
بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل و
تعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتغريه عن القيود التى
يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى ان ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود
فالاولى ان نقول انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو
الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره فى
حواشى الرضى بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعنى المفعول المطلق
بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر والفعل والمصدر وصيغة المفعول
ماخوذ من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا او لا بمعنى يكون
مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث
يقول والمراد بفعل الفاعل الخ **قوله** بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة
المفاعيل فى الخمسة قال الشيخ الرضى يجوز ان يجعل الحال داخلة فى المفاعيل
فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذا المجئ فى جاء زيد راكبا فعل مع قيد
الركوب الذى هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه
وكانهم اثروا التخفيف فى التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال انا نختار المفعول ما يتعلق

به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة
انها هيئة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه
مخرج عن امر وقع معوله اتفاقا ومن ههنا اعنى من ان تعلق المفاعيل
بالفعل بالذات وتعلق غيرها به بواسطة يظهر توجيه جعل التمييز فى المفاعيل
اصلا او فى غيرها تبعا **قوله** فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اى
لا يصح اطلاق المفعول المقوى عليها فلا ينافى اطلاق المفعول العرفى
على الخمسة ان قلت من ضرورات صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق
المقيد وامتناع صدق المطلق فلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشمل ح
وله وفيه ومعه لا المفعول كما فى زيد حسن الغلام **قوله** اسم ما فعله فاعل
حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول **قوله** بحيث يصح اسناده
اليه اى على تقدير ان كان مثبتا وسواء كان بطريق النفى او الاثبات
فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا **قوله** لا يكون مؤثرا فيه كما
ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الآتية **قوله** وانما يدل لفظ
الاسم قبل انما يدل لخرج ضربت اشتاقى فى ضربت ضربت لانه شئ فعله المتكلم
ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال ما فعله
كان فى قوة اسم ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به الخ
عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله فى ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن
داخلا فيما فعله لم يحتج اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه
مقول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذى هو الضرب كما هو الظاهر
الخ عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمنى
وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها نعم يجرون
صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما يقال ان ضربا فى ضربت ضربا
ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل
متناول للقول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه
مقول ليس سمات الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف

يحتج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى القائم به قول لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما في سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها تاملي حكيمي كالقول بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وح اما ان يدل على الحدث نحو القول ولا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورايته الفا قوله وهو اعم يعني ان الفعل اصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لزم نحو جلست جلسة وضربت شيئا اذا كنى به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى حينئذ دخول المتباينين وخروج كرهت كراهتي ان الكراهة التي هي مدلول للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق المتقدم ومتاخر بينهما وكذا الجزء ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة له لا يقال قيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله قوله للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان صحيحا وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكليم لموسى عليه السلام

قوله

قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد وان كان للتنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان التنوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة وضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربة انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقدمت خبر مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضافان اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدوما خبر مقدم والضرب اي الضرب الذي ينبغي ان يسال عنه بانه اي ضرب هو قوله ان دل على عدده اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربة سوطين او اسوطا اي ضربت ضربتين او ضربا بسوط وهو مجاز عن الضرب لعلاقة الآلية ولا يخفى انه يكون ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلثمائة ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو رايته الفا اي الف رؤية ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رايته رؤية الفا قوله لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر في العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد بنفسها بخلاف فردا ما شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنيته واخوه وجمعها لارادة الفرد منهما قوله او العدد لا يكفي في قصد تعدد المصدر نحو دالا مثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا قوله وقد يكون قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قوله بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه قوله اي مغاير اللفظ فعله

وسواء مصدرا وغير مصدر وقد مر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله
او غير عامله نحو تدرس اى الدرس وانجبنى الضرب الذى ضربته ومنها اسم
الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذاك قوله
مثل قعدت جلوسا فقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقيام والجلوس
للنيام قوله ابتته الله بناتا فانه مصدر بنت فجعل منصوبا بانبت اما لانه
فى معنى انبت جعله ينبت وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الانبات
وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من
هذا الباب لانه مغير انبات قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل
عدم التقدير وان التقدير لا يجرى فى مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اى ضرا
قليلا قوله كقولك لمن قدم خيرا مقدم وحى يكون خبرا او دعاء وكذا قول
لمن يمضى الى السفر وحى يكون دعاء قوله حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه
بعض ما اضيف اليه قوله اى سماعا موقوفا يعنى ان العلم بوجوب حذفه
ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسى فان العلم به يحصل بطريق
الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر
فعل محذوف اى سمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على حذفه
وجوبا قياسيا وذلك لثبوت الضابط الذى هو العلة الموجبة للحذف
قوله مثل سقيا الخ كلها دعاء دانما وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله
فانه قد يكون خبرا قوله وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال والجوع بالدال
المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظ او كما فى الرضى
لكان اظهر قوله وبعضهم ان وجوب الحذف الخ قال الشيخ الرضى الذى ارى
ان هذه المصادر وامثالها اذا بينت فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف
الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسيا واذا لم تبين
لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك
وشحاله اى بعد اله وحمدا لك واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على
المصدر بل هو مفعول على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة

فى حمده لبيان النوع اى الحمد الذى ينبغى كما فى قوله تعالى وقد مكرو امكرهم قوله
منها لم يقل هى كذا وكذا لان المواضع لا تنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذى
يقصد به التوبيخ نحو اقعودا وان نس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو قاعدا
وان نس قيام قوله ما وقع مثبتا بعد نفى الخ انما اشترط كون المصدر مسبوقا
بعد نفى او كونه نكرة لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكثير او صف الشئ بوجود
حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فيه وضعا وان لم ينفه
استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان اريد زيادة المبالغة يجعلوا
المصدر نفسه خبرا نحو مازيدا الا سير وزيد سير لينحى عن الكلام معنى الحدوث
رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة
رفعوا بعض المصادر التى يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله
فانه لو اريد نفيه الخ ذلك لفوات الحصر الذى قصده بوجوب الحذف وكذا الحال
اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفى قوله داخل قيل صفة النفى والاظهر ان يقال
صفة الكل من نفى ومعنى نفى قوله على اسم مبتدا ومنسوخ ابتدائه بالعامل
قال الشيخ الرضى دخول النفى على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون فى نحو ما كان
زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق
كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شئ
لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه قوله لا يكون خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة
لانه لو كان خبرا عنه الخ ان قلت مو ليس مفعولا لانه مرفوع قلت المفعول
قد يكون مرفوعا ان قلت فما فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين
مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط فى المصدر كما
اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام
قوله اى فى موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف
قوله نحو كتب الارض الدك شكسته شدن قوله وانما جمع بين الصاحبين
لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو مازيدا الا سير اسير اوحى ينبغى ان يقال ان الحذف اوجب
قوله الا سير البريد البريد پيك قوله ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب

حذف الفعل هنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غايته
المعنى اى مصادر وقعا مهما مقام عواملها قوله لازم مضمون جملة انشائية
او خبرية نحو زيدا يكتب فقراءة بعدا وبيعا ويشترط طعاما فاما بيعا واما اكلا و
انما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لانه ليخرج نحو له سفر
سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر
بل من انواعه قوله متقدة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقديم التفصيل
نحو اتاميمون مشاوتقدون فدآء شدوا قوله مصدرا اى المصدر المفهوم
منها قوله وبارئه عرضه اى غايته وانما سمى غاية الشئ اثرا لانها تحصل
بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اولان يشبه به امرا اى لان يشبه
بما ناب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لانه
فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت
عادتهم على حذفه ولزوم مصدر فى موضعه فعلى هذا الوقر قوله ما وقع للشبيه
بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم عن المناقشة قوله عن نحو زيدا صوت
صوت حسن قال سيبويه يجب فى مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع
وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى وصفه معنى الحالية ولذلك
لم يجعلوه تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول قال الشيخ الرضى لا مانع عندى
ان يكون تاكيدا واذا ترك المصدر وابقى با لوصف نحو له صوت حسن فالاولى
الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله علما جاء ليس مع كثير من
النسخ ولم يكن فى نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولا بد من شرط آخر وهو ان يكون
الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج نحو زيد
زيد زيد الصلحى، ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة فى المعقولات حركة فى المحسوسات
بخلاف اشتراط كونه علما فانه ايضا يخرج قوله مشتملة على اسم الخ انما
اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة لاشتمالها على الاسم تدل على
نفس الفعل واشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه اعنى الفاعل
قال سيبويه بهذه الدلالة تغنى غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم يجعلوا

الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح
تقديره بان وفعل مع ما يسبح ذلك فى مررت فاذا له صوت لانه قطع بوقوع
الصوت وان يصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضى الاولى مثله الاتباع
بان يكون وصفا او بدلا او منصوبا نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل
لخلوها مما لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدر لكن
لا يجب حذف العامل قوله فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية
على حد تاويل الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن فى له واجاز غير
سيبويه رفعه على انه بدل وعطف بيان او وصف اما على حذف
مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقال
صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف لاضافته ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا
لجاز هذا قصير القويل اى مثل الطويل واما على انه جامد يا وان المتسق اى منكر
فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله من صات اى يعنى ان
صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانك كردن فلا حاجة الى القول
بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطا بمعنى الاعطاء، و
ان عامله بصوت من التصويت قوله وصرح بانك كردن قيل هو
اسم استعمل استعمال المصدر قوله ما وقع مضمون جملة حال او خبر لوقع
على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى قوله لاحتمال لها غيره اى لاحتمال الجملة
من المصادر غيره فيحتمل مصدر ميمى وغير مفعوله قوله نحوله على الف درهم
له خبر وعلى متعلق به او على العكس ولكل وجه لفظى او معنوى ومن هذا القبيل
قول المجيب له اكبر دعوة الحق اى دعا، الى الحق لانه دعا، الى الصلوة
ومنه ايضا ان زيدا القائم فسما لان فسما بمعنى اتاكيد وهو الحاصل من الكلام
السابق بسبب ان واللام قوله اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضى
الجملة المتقدمة فى هذا القسم وما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل حوله
وتسمى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه اتاكيد لنفسه وذاته كما يؤكد

ضربا فی ضربت ضربا نفسه لانه المؤکد ههنا مضمون المفرد اعنی الفعل و
فی مسئلتنا یؤکد مضمون الجملة الاسمیة **وله** ما وقع مضمون جملة تحتمل
غیره احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غیره نحو القهقری فان الرجوع
یحتمل القهقری وغیره وهو مضمون مفرد **وله** من حق یحق اذا ثبت یجوز
ایضا ان یکون من حق الامر بمعنی تحققه وکان علی یقین فالمقصود حینئذ اثبات
کونه علی یقین ودفع کونه علی شک فانه من محتملات الجملة کما ان البطل والکذب
من محتملاتها ویجوز ان صفة مصدر محذوف ای قولا حقا کما قاله الشیخ الرضی
من ان جمیع الامثلة المودة للمؤکد لغیره انما صرح القول او ما فی معنی القول
قال الله تعالی ذلک عیسی بن مریم قول الحق ونحوه لافعلنه البتة ای قطعت
بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ولیس فیه تردد بحیث اجزم به ثم ابدو
لی ثم اجزم به مرة اخری فیکون قطعتان او اکثر بل هو قطعة واحدة لاتثنی
فیه النظر وکذا قولهم افعله البتة ای جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة
فالبتة بمعنی القول المقطوع به وکان اللام فیها فی الاصل للعهد ای القطعة
المعلومة التی لاتردد فیها فتقول لتقدیر الاصلی فی مثل هذا المصدر ان تجعل
الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت
بیانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتکلم اذا تکلم بجملة
فهی مقولة له **وله** ویسمی هذه ایضا من المتاخرین **وله** ویحتمل انه وهب
المصنف وزیف بفوات حسن التقابل لان اللام فی تاکید النفسیة للفصلة
لا للاجل للتهم الا ان یصرف عن الظاهر ویجعل للاجل کما قال قدس سره
وعلی هذا ینبغی ان **وله** اصله البت لا البتی من التلبیة لانها ماخوذة من لبیک
وله تحذف الفعل ای کان لک ان تترک المجیب بالسرعة من التلبیة فیتفرغ
لامتثال المامور به حتی یمتثله **وله** ویجوز قیل اصله لبا وهو مفرد اضیف
الی التثنیة فقلب الفه یاء کلدی ولیس بشئ لبقاء یائه مضافا الی المظهر
وله المفعول به قال المصنف انما سمی به لانه اوقع الفعل او تعلق به ولک
ان تقول ایضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقیل لانه سبب لوجود الفعل

لان

لان المحل من اسباب وجود الحال **وله** ولم یذکر الاسم ولک ان تقول
لاحاجة الیه لانهم یجرون صفات المدلولات المطابقة علی ذواتها فتذکر
وفیه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد یکون مفعولا به ولیس وقوع
الفعل علیها من صفات مدلولاتها المطابقة بل من صفات مدلولاتها
التضمنیة **وله** والمراد بوقوع فعل لفاعل علیه تعلقه به نفیا او اثباتا
والمراد تعلقه به اذ لا مخرج الحال والتمییز والمستثنی قال المصنف المراد بوقوع
فعل الفاعل علیه تعلقه بما لا یعقل لانه ولا یخفی ان خروج الثلثة ظاهر
لا یقال ینتقض التعریف بعمرو فی اشترک زید وعمرو لان نسبة الاشتراک
الیهما اسناد والاسناد لا یسمی تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغیر الفاعل
وعمرو فاعل حقیقة وان لم یسم فاعلا لفظا واما قولک ضارب زید عمرا
فلیس عمرو مما قصد جهة فاعلیته بل قصد جهة مفعولیته اعنی تعلق الفعل به
من حیث الوقوع **وله** ولا یقولون فی مررت بزید انه لا یقال لانه یصح انه
لانه مفعول به لانا نقول لانم انه مفعول به مطلقا فی اصطلاحهم بل هو مفعول
بواسطة حرف الجر وکلامنا فی المطلق وقد صرح بذلک الشیخ الرضی **وله**
فان المفعول المطلق عین فعله فیه تامل **وله** فیخرج به مثل زید فی ضربت زیدا
لا یجدی خروجه بذلک القید لمن فی صحة اخراجه تامل **وله** وقد یتقدم
المفعول به وکذا سائر المعاعیل سوی المفعول معه لمراعاة اصل کلواوفاتها
فی الاصل للعطف وموضعها اثنا الکلام **وله** واما وجوبا فیما یتضمن وکذا
فیما اذا کان معمولا لما یلی الفاء التی فی جواب اما ولم یکن له منصب سواه
کقوله تعالی فاما الیتیم فلا تقهر **وله** کوقوعه فی حیز ان وکوقوع فعله مؤکدا
بالنون لان تقدیمه دلیل فی الظاهر الامر علی ان الفعل غیر مهم وتوکید الفعل
موذن بکونه مهما فتنافیان فی الظاهر **وله** تخصیصا بالذکر ذکر الجمهور ان
ذکر العدد لا یقتضی الحصر **وله** لوجوب الحذف فی باب الاغراء اشار
قدس سره فی الحاشیة الی تعریف الامور الاربعة فی امثلتها حیث قال
نحو اخاک اخاک ای الزمه ونحو الحمد لله الحمد ونحو انا زیدا الفاسق الخبیث

ونحو مررت بزيد المسكين **قوله** ونحو امرأوقفه اليوا وتا للعطف ومعناه
الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه **قوله**
واقصدو اخبركم اى حاشا نتم فيه القرينة على تقدير الفعل لانك اذا نهيت
عن شئ ثم جئ بما لا ينهى عنه بل هو تما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصدو
ايت الخ وما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر
الفعل معها وانما يجب اذا تركب الفعل مع جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك
اى حسبك ما فعلت من هذا الامر وايت خيرا لك وولائك اوسع لك
اى تح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انته امر فاقعدا
اى وسطا وانا عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول
بوجوب الحذف فى الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني
قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قرآن الا استعمال واحد بالقياس
الى مخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل
هذه الحيثية لا يستدعى وجوب حذف امر **قوله** وسهلا عطف مثال على مثال
قوله او اهلا لاجانب اى كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد
اهل الشخص فى مقابلة الاجانب جمع الاجنبى كمكانك قلت ايت اهلك
واقاربك **قوله** ووطئت اكوطى اكو فتن راه قال قدس سره فى الحاشية
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض **قوله** بوجهه او بقلبه فيه
اشارة بجواب نحو يا الله قبل نداؤه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن اصلح النداء و
لا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب
فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئولا لاجابته مثل
يا سماء ويا جبال اى لك ان تقول ان ندآء هؤلاء من باب التخييل لتشبيهها
بمن له صلاحية النداء **قوله** منزلة من له صلاحية النداء السرعة امتثال الامر
قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم اى هؤلاء بزولى ويؤيده قولهم فى المراثى
لا بعده اى لا تهلك كانهم من جهتهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا
لا بعده اى لا بعدت ولا هلكت **قوله** فالاولى ادخاله مع ان فيه ضم نشر **قوله**

مناب ادعوا الانشائى لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت
او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى **قوله**
واحترز عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه
ظاهر فى الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا بل مخبرا عن طلب اقباله **قوله**
او للمنادى بان يكون حالا من ضمير اقباله **قوله** وناصبه الفعل المقدر وهو
بنصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد
قائما اذا ناديته فى حال القيام **قوله** وعند المبرد بحرف النداء استدعاء
الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعى بحسب الظاهر ان يكون
نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز **قوله** وقال ابو على
رد بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين
وبان ضمير المتكلم لا يستتر فى اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى
لكونه جملة واجيب من الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالاتها
جوز فيها ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثانى بانه قد يستتر
نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة
القسمية والشرطية **قوله** وبنى على ما يرفع به اى بالضرورة لا بالامكان
العام لا يقال فيلزم نقض الحكم بالعلم الموصوف بان مضافا الى علم لان ذكره
فيما بعد بمنزلة الاستثناء **قوله** لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد
معرفة ومستغاث بخلاف محال النصب فانها ثلثة او لقلتها بحسب التحقق
والاستعمال وفيه خدشة **قوله** والطلب لاختصاره بالقياس الى
ما علم تعيين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها **قوله** على الضمة لفظا
او تقديرا كما فى المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء
ويا انت وجوز ايضا يا آياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين
المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام **قوله** التى يرفع به المنادى فى غير صورة
النداء يعنى انه من قبيل وضعت هذه المرأة هذا الثابت **قوله** او الفعل

مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند
الى الجار والمجرور **قوله** وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام
مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذى فى رجوع الضمير الى المنادى
قوله اى لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف يعنى ان المفرد مقابل للمضاف
لكن اريد الفرد الكامل منه فخرج شبيه المضاف ايضا اما اخراج المنادى
المجرور باللام او المفتوح بالف تلك الارادة فبعيد **قوله** وسموكل اسم
لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضى ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم
يجئ بعده امر من تمامه وذلك لامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا
جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك لاسم على ان يكون
المعطوف عليه اسما لشئ واحد سواء كان علما نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت
شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد
معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن
كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامراة
واما نعت فانه لدلالته على معنى فى المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون
ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا جميلا لا تبخل وقوله الا يا نخلة من ذات
عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كانت النعت مفردا اجاز جعله مفردا معرفة
مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا
فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان
الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفى جعلهما صلة للذى يفوت الاختصار
الذى هو المطلوب فى النداء الا برى الى الترجم المنادى فى السعة وحذف
صيغة النداء وكانهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد
التعريف مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا فى الدار بل يقال لا ظريف فيها
ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء **قوله** معرفة قبل النداء
لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتى التعريف
لا يقال يلزم ذلك لاجتماع فى المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة

الاضافة ليست نصا فى التعريف مع انه محل لدخول مختلف **قوله** لوقوعه موقع
الكاف الاسمية اعلم ان اسماء المظهر ما لا خطاب فيه اذ هى كلها غيب الا انه
لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء اجرى مجرى المضمر الذى فيه وضع
للخطاب وصار فى حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتنازع الى فهم
كل واحد من الحقيرانه هو المخاطب والمدعو **قوله** وكونه مشتملا زوائد
وتعريفا وانما اعتبر بما التقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما فى حكمه
والنكرة الغير المعينة **قوله** وانما قلنا ذلك الخ ان قلت مشابه الشئ
للشئ لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف فى وجه الشبه
قلت المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشئ مناسب
لذلك الشئ قطعا ولو بالواسطة وكونه قيل ان المشابهة بمعنا فتقول المقصود
من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكاف
الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهى مبنية لزم بناؤه **قوله** وبانه لا
يا زيدون ان قيل العلم اذا اشتهى او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل
بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام **قوله**
ويختص خص لفظ يا بالاستغاثة **قوله** وهى لام التخصيص معدية لادنى المقدر
لضعفه بالاضمار **قوله** دلالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد ان يكون لام
يعتنى به وذلك لام المعتنى به يجوز ان يكون استغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير
ذلك لكن لم تقع تلك لدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة **قوله** للتباس
بالمستغاث له اللام فى المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من لام الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله
من الكلام اى استغيث من لام الفراق **قوله** ولان علة بنائه الخ آن قيل دخول
الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى اجيب بان
علة بنائه فى غاية الضعف وبانه مدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه
وهو يا وخارجا عن الافراد وهو ان البدل يبنى مع بعده وان الافراد ههنا فى
مقابلة الاضافة لا فى مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام

اذا اجتمعا كانت العلة اللام لقربها كما في تنازع الفعلين قوله وجب بان لا
او بان قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التعهد بدلها
بانه قليل قوله ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث
فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واوا ويا، او الف قوله ياطالعا
جبلا قيد انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر امكن
مضارعة المضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت
المذكور والمقدر لكن بقي شيء وهو ان يا طالعا جبلا اجاز ان يكون معرفة ولهذا
يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال
ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا وقت
لنصب رجلا اي يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجلا لغير معين لا حال كون رجلا
لمعين قوله مثل يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدنا
بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين
يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين
وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة
فلا يقال يا جليلا لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه كره وصف الشيء
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء قوله وتوابع المنادى
المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جيء به للتوسط اعتمادا على ما سيذكره
قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما
قوله تابعة للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو و
لم يحملوا على محله النصب كما في العجيني ضرب زيد وعمرا قوله وقيدنا المبني
بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في
تابع المستغاث بالالف قبل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف
بابن اذا كان منعوتا وذلك لان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم
من قوله وبني على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او شبهها بالمضاف
الظاهر انه لا حاجة في ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه

ليس بمضاف نعم في اخراجه عنه يحتاج الى تحمل كما اشير اليه قوله فانهما انما
فيهما الخ فاعتبر حكم المفرد لتحقق العلمية الشبه بالمفرد كما تحقق العلمية بالشبه بالاضافة
كما اذا كان منادى قوله ويا يزيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون جملا
قوله اي المعنوي صرح في شرح المفصل بـ قوله لان التاكيد اللفظي و
ذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما
باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل ابي علي بدلا و
جعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول
واذا وصفت الثاني فيا بن عمرو يضم الثاني على انه توكيد لفظي موصوف
او بدل منه بما حصل لمن الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قوله والصفة قال الاصمعي
لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في
يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع
الاحكام قوله وعطف البيان وذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل
عنده قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول ال عليه لم يقل والمعطوف المعرف
بالام مع انه احصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول ال عليه ليخرج
عنه يا محمد والله لتعين الرفع قوله ترفع ولا تبنى الصفة كما في الرجل ظريف
لان المنعوت متوجه الى الصفة دون النداء والرفع هو حرف النداء لشبهه بالرفع
في كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذه الشبهة في المنادى لكان البناء
الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا مؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة كما ذهب اليه
الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان لهؤلاء ضما محليا لان مفرد المعرفة معرب بالوقوع
موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله
في المعطوف الممتنع دخول ال عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله
يختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان
المعطوف بحرف الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى
واستقلاله فجعله مرفوعا تبينها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع

آرفع ان المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال
مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما وله
ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسبه اليه لانه قال
ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما
فيه ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما و
ان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد
التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما
يشبهه في كونه علما ذا اللام قلت كلامه في شرحه يابى عنه اذ فسره به الشارح قدس سره
وله اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل
وخرج عنه الصعق اذا اردت بتحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه
فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح ودخول اللام عليه ان كان
في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك يسمح الوصفية وقصد مدح
او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان
اسما لمعنى جنسي يقصد به روح او ذم كالاسد والكلب والاخفاء في جواز
نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه
لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر
استعماله لواحد مخصوصة مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معه
لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا القسم
يتصور له معنى جنسي ثابت عرف بثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له
معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء للواكب المخصوصة ومنها ما يتصور
له ذلك لكن لم يثبت لمعنى كما في اعلام ايام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء
والخميس فانها لم يثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له
ذلك ويثبت لكن لم يعرف بثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري
ما معنى للاشتراء فيه وبهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب
التقدير للالحاق بما هو الغالب في الاعلام اللازمة لها ان يكون اجناسا

صارت

صارت اعلاما بالغلبة وله مثل تميم كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غالب
وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض وله غير ما ذكر صفة او بدل
اى حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما بعا لمفرد او مضاف
وله اى العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون
اذا جعلتها علما وله مخففة بالفتحة وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا
العلم بجامع تلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف خطا في ابن
وله التي هي حركة الاصلية اى سهل ذلك كون الفتحة حركة المستحقة في
الاصل وله واذا نودي المعرف باللام فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين
باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال الزيدان والزيدون يا زيدان و
يا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف
فخرجان بقوله المعنى المعرف باللام وله اى اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق
الافعال لاختيارية ويراد مبدأها اعني الارادة وله قيل مثلا انما قال مثلا
لان قصد نداء المعرف باللام على الاطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه
بخصوصها وذلك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه
الكلام الذي وسط فيه اى اوهذا او ايهذا الخ قيل في لكل فرعون موسى ان المراد
لكل ظالم عادل وله بتوسط اى شيء موصوفة قال الاخفش هي موصولة
حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى وليؤيده كثرة وقوعها
موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لم ينصب مع انها مشبهة بالمضاف
لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم وله مع ها التنبيه المشاركة لحرف
النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فالخبر بقرب ها التنبيه ما فات بسبب حرف
النداء وله بتوسط هذا ايهذا ليس نصا في الوصلة فانه قد يقصد بها اوه بخلاف
اى فانه نص فيها ولذلك قد تقتصر على هذا وليؤيد بتابعه كما يأتي بتابع ما
فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار
على ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع

وصف ايها الآبذى اللام قوله بتوسيط الامرين معا اشترط توسيط
تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء
لا يقع الا على ما هو معلوم المواجهة فلا يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذا
كان المناسب ان لا يكون الواسطة مقتضاه والا لوقف الذهن عنده ثم
الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع به ابهامه بحسب الوضع
ليشتد الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون
طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسطت تارة باسم الاشارة
لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد
تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما
اضيف اليه تاء التنبيه لما عرفت فانها تهيء مبهمه بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل
مما اضيفت اليه التنوين فانها معتنة بما اضيفت اليه وحق يرفع ابهامه اما
بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام
وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم لئلا
يورث زيادة مئونة قوله لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ
فانه ذكر ليبدل على معنى في المتبوع قوله لانه توابع منادى معرب اندفع ما يقال
المنادى بايقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في معرب الموحدة
فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد
فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان المعرف
باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون
منصوب المحل قوله يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه
سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء
اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميمين واخرا تبركا باسمه
نحو اللهم وقد يزاد في آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما
لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان اى يا كثير النوم

ولا يقال

ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على ندا هو يف
قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الله
ان تكون كذبية قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غير ها نحو
قوله يسمعها لاه الكبار بضم الكاف اى الكبير قوله خاصة اى خص خصوصا
قوله من اجلك الى آخره فانت بخيلة بالوصل عن قوله في قولهم
فيا الغلامان الى آخره ايا كما ان تبغيا لي شرا وفي رواية ان تكسبا بي شرا
قوله ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اى في تركيب اى فيما
قصد ذكر المنادى مضافا ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله
صورة اما ان الاول مفرد صورة فظاهر وامثلة الثاني في مفرد فلانه تكرار
للاول بعينه واما عدى فمحاله مجهولة بحسب الظاهر قوله اما الضم في الاول
فقيل نصب الثاني حينئذ ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة و
ان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد
فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثاني بدلا واذا كان
مرادا كان الثاني عطف بيان قوله وتيم الثاني تاكيد لفظي واما حتى بتاء
المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه
ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاء الفصل بينهما في السعة لانه
لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل
الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها بالظرف
وانه قال لاهما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم قوله
وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف الى عدى المحذوف لئلا يلزم
التقديم وان خبر والفصل قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما هو مذهب
اليه سيبويه وتاكيد لفظي وان تاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته
حركة اعرابية كانت او بنائية وكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة
كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف او تابع مضاف بالصفة كما هو مذهب
المبرد والسيرافي قوله ما تيم تيم عدى لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك

هو روح ومعناه انك ماجد شجاع لاتحتاج الى من ينصرك ويقوم باحرك قال
الاحمر هو اشتم لاشتم فوقه اى لست بابن رشيد **قوله** فتح اليا، وهو
الاصلى كما هو المشهور **قوله** وسكونها وهو الاكثر **قوله** اكتفا، بالكسرة وقد تضم
وقد لك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى اليا، للعلم بالمراد ومنه القراءة
المشاذة ربت احكم بضم الباء **قوله** وقلبها الفا وما للحقة ولامتداد الصوت
وترفيعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طى فانهم يبدلون اليا، الواقعة بعد
الكسرة الفا فيقال فى بنى وفنى بنا، وفا، وفى جارية وناصية جارا و
وناصاة **قوله** وقدجا، شاذا الخ قال الشيخ الرضى الفتح يا بنى والاصل
يا بنيا فليشدد كما شدد فى يا غلام لاجتماع يائين **قوله** ويكون المنادى يعنى
ان اليا، فى قوله وبا لها، للعلاقة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة
خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية
اى يوقف بالها، وقفا قال الشيخ الرضى اذا اوقفت على يا غلاما فبالها
لبيان الالف واذا اوقفت على يا غلامى بسكون اليا، وصلا فالوقف
عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كالوقف على ما حذف
ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى بسكان الضاد واذا
وقفت على يا غلامى بفتح اليا، وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق ها السكت
مع ابقا، الفتح **قوله** بابدال اليا، بالف، لانهما متناسبان فى انهما زادا ان
فى آخر الاسم ولما كانت الف بدلا عن اليا، غير مختصة للتانيث طولت
الف، لكنها يوقف عليها بالها، لانها عوض عن زائد بخلاف تا، لان تا، ما
عوض عن اصلى ان قلت كيف جاز الحاق الف التانيث بالمذكر اجيب بان الف،
فى يا ابت وياامت للتفخيم كما فى علامة فانها مختصان بالتفخيم وبان الف، فى يا ابت
للعلل على يا امت مع ان الف، فى المذكر غير عزيز نحو حامة ذكر وشاة ذكر **قوله**
لمناسبة اليا، يعنى ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون فى البدل
شائبة من المبدل منه **قوله** وقدجا، الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم **قوله**
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم فى آخره تا، التانيث نحو تبة **قوله** وبالالف

عطف

عطف على محذوف اى بغير الالف وبالالف **قوله** فانه غير جائز قد جمع الفرزدق
بينهما فى قوله سما نفثا فى من فمويهما **قوله** اى واقع يعنى ان الجواز وقوعى
قوله فى سعة الكلام هذا القيد يتبادر اليه الذهن وبؤيده مقابلة الجواز بالضرورة
ولك ان تقيد وتحمل الجواز انشائا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى فى
السعة لكون المقصود فى النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه
الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان فى حال دعائه
اكثر انتباها بالاسم منه فى غير حالة النداء **قوله** اى لضرورة شعرية نسبة
الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لافعل الجواز لان
صفة الترخيم الضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم تجد فاعلها وحذف
اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه
بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اى
الترخيم فى غيره اثر ضرورة نحو قوله دبار مية اذ هى تساعفنا الاصل اوهيتة **قوله**
وهو حذف الاظهر ان تقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود
قوله اى ترخيم المنادى الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى يقال كلام
رخيم اى رقيق والترخيم التليين والحذف **قوله** اى آخر المنادى فخرج
حذف يا، يا غلامى لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله
ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى بعلبك بدليل اجرا، الاعراب عليها
قوله اى المجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يدان
حذف آخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا سكن الآخر واما
اجرا، الاعراب على حرف العلة اذا تحرك وذلك ثقيل وقيل خرج اخراجا ان
الترخيم حذف فى التركيب والحذف فى بدحالة الافراد **قوله** لان العلة اخرى من طال
انه حذف فى الآخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد بهذا المعنى والاعتباط فى
اللغة ذبح الشاة بلا علة **قوله** بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان
ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق **قوله** والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم
لا يوجد فى غير الاسم **قوله** او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى لك

ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله ان لا يكون مضافا لو قال
ان يكون مفردا كان اولى لانه اظهر فى اخراج شبه المضاف او سبق
منه جعل المفرد فى مقابلة المضاف وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى
بذكر المضاف من المشبه به اذ بهما يتحدان حكما قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى بذا ظاهرا اذا كان المركب لاضافى علما فان الجزء الاول
بمنزلة زا، زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث انه
مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا من اثنى خلافا للكوفيين
نحو قول الشاعر خذوا حظكم يا آل عكرم اى آل عكرمة قوله لانه ليس آخر
اجزائه بذا ظاهرا اذا لم يكن المركب لاضافى علما اما اذا كان علما فلان المركب
الاضافى برامى حال جزئه قبل العلمية فى استقلال كل من الجزئين باعرابه
قوله فامتنع الترخيم فيهما بعد غاية اللفظ والمعنى قوله والاجملة بعض
العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط قوله والزيادة على الثلثة لم يلزم
نقص الاسم الذى فى حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص فيما ليس مع حكم المعرب
نحو يا ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به قوله بلا علة
موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا قوله واما بتا الثانية
فقد كثر الترخيم ولهذا عول آخر غير المرخم منه فى بعض المواضع معاملة المرخم اعنى
فتح التا، واذا وقف على ذلك المرخم الحق آخره ها السكت فيقال يا طلح
يا طلحة وذلك لانهم يلحقون ها، السكت بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية و
لا مشبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد يغنى عن الها، فى الشعر الف الاطلاق
نحو قفا نبك قبل التفرق يا ضباعا قوله زيادتان قيل ولا بد وان تكونا لمعنى فخرج
نحو عصبصب قوله فى حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قبيل فلان فى السعادة
قوله فى اسمها زيدتا معا وان كان كل واحدة لمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتى
مسلمان ومسلمان عليهن وتا تان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية
كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمون عليهن وزيادتا جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان وبا النسبة نحو

نحو

نحو كوفى وكرسى والفا التأنيث وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها
قوله او كان فى آخره حرف صحيح اصلى لم يقيد الشيخ الرضى به بل قيد بكونه
غير تا، التأنيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تا، التأنيث
ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون المشبهة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه
لتصادقهما فى اسما، وافتراقهما فى بصرى ومختار قوله اعلم انا علم لان
ترخيم مثل عمرو مرمى بحذف الحرف الاخيرة والمدة السابقة قوله فالحكم
الصحيح فى الاصالة اولى فى صحة اجراء الاعراب عليه بوافقه ما قيل من ان
مثل لو ورظبى يلحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله او واو او يا،
ساكنة احتراز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشيرف
على وزن مدحرج اى مقطوع شرباته وهو ورق الزرع اذا طال وكبر حتى
يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنور
وعلبط بنبت متعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف عند الخليل خلافا للاخفش فانه
يحذف المدة ايضا قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتا ثبون جمع ابن
لانهما غير تا بنا، الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما فى الاول
اى لما كانت علة الحذف فى القسم الاول مغايرة لعلة الحذف فى الثانى
كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان فما قبل آخره مدة قوله
وبلت عن النقد قال قدس سره فى الحاشية النقد صغار الغنم قال الصراح
نقد بفتحتين نوعى از گوسفند كوتاه دست وپاى زشت روى نقدة
يكى يقال له كنك قوله وفى خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر ذا اى عشر
حذفت عشر مع الالف والتا، لان عشر بمنزلة النون فى اثنان قال المصنف
وفيه نظر من جهة ان الثانى فى اسم برأسه قوله يا حمز وفى الوقف تقلب
التا، ها، كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه
با لها، قوله لحرف واحد اى فالمحذوف حرف واحد انى ههنا بالجملة
الاسمية بقرينة الفا، لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره
تجدونى وسوف تفاد من المضارع لا من الاسمية قلت هذا اذا نظرا الى

افراد الحذف اما اذا نظر الى نفسه الطبيعة فشتى وشارح قدس سره نظر الى
الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضى الواقع جزآ فى الشق
السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية يدخل على الفعل المضارع المثبت
قوله وهو فى حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف فى حكم الثابت
اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة فينبغى ان يجعل المحذوف
فيه كالمحذوف فى يدود م اجيب بان المحذوف ههنا لعلة قياسية
مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فينبغى الحرف الى آلانى
مواضع منها اسم ازال الرخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال فى
اعلون وقاضون اعلى وقاضى ومنها اسم بقى بعد المحذوف منه حرف
اصلى لتسكون كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحاز بكسر
الهمزة او فتحها وسوبت فسيبويه بفتح الآخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن
اصلى السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكن نحو يارا ووان لم يلزم
ساكن فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرد الى اصل
حركته وهو الكسر قوله فيقال الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقال او
عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى
ثابتا بجميع اجزائه والمحذوف ثابتا فيقال يا حار قوله يا حار ويا ثمود ويا كرو
ومثل ثلثة امثلة لان التغيير فى الاستعمال الاقل اما بالحركة او بالحرف
او بكليهما قوله وفى يا كروان قال قدس سره فى الحاشية كروان طائر
ضعيف طويل العنق انتهى قال فى الصراح سوطاير يقال له الجارى ازا
شواظ كويند كرى نرو ى كراوين جماعت كروان بالكسر ايضا جماعة على غير
القياس قوله فلاجرم قلبت يا، لانه لم يات فى كلام العرب اسم متمكن
آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواوياء والضمة كسرة نحو التغازى
والاولى والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه قوله وقد استعملوا
صيغة النداء فى المندوب لان فى صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص
تنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب يا

على

على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه
ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير
ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع لانه
يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعنى او اخص
ويلزم ثبوته موضع خامس من مواضع حذف ان صب للمفعول به قوله
يعنى بالما كانت باشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها
وفى هذا التعبير اشعار بان يا اصل فى هذا الباب قوله هو المتفجع عليه
در دمند شدن صلة اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما قال
فى المحمود عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع وجودا قوله بيا
او واو والبا، للالصاق صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة قوله
ممتازا به اشار الى ان البا، متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول
البا، فى المقصور اغرب من دخوله على المقصور عليه قوله وجاز لك وجاز
ان لا تلحقه سوا، كان مع يا او واو قال الاندلسى يجب مع يا اللا يلتبس بالنداء
قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان وليت قرينة حال على الندبة كنت
مخيرا مع يا ايضا والا لوجب الالحاق معها قوله اى آخر المندوب وقد
يلحق فى آخر غير المندوب قوله فان خفت اللبس قال الشيخ الرضى المتحرك
بالحركات الاعرابية لا تلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلان
المسيئ يضرب ارجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمصنف
يتبعهما مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول فى ندبة
يا غلام باسقاط يا، الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال
يا غلامى لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قوله واغلاميه لما لم يكن المندوب
مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز
فى النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة
الى هذا لم يمثل بقولك واغلاماه قوله واغلاميه قال الشيخ الرضى آخر
المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها

اما التنوين فيحذف للتساكنين وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو واغلاكماه خلافا للمصنف فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا اويا، فان كانت الحركة فيهما مقدرة كفتى بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فبينبوبه يقول يا غلاميا ه لان اصلها الفتح والمصنف يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فانك تكتفي بما فيهما من المد نحو واغلاهمهوه وواغلاهما وواغلاهمي وواضربواه واضربي اذا سميت بهما وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلاكموه وواغلاهمي واغلاهما، بعد ها الثنان حذفتا في الجمع للاستثقال ردتا لمد الندبة واما الف المد قبلتا واو الويا، للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فبفتح وبلحقه الف يامن في المسمى بمن ده لبسيانها ولاستيفاء الالف لخفائها واذا جئت بعدها بها، ساكنة تبينت كما تبينت بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف

ده الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان او غير علم نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله وارجلاه استجاه فشاذ ده لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا اجاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة ده لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما قال له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها

حتى

حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير ده لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء ده سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يجذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره ده نحو يوسف عبرتي وقيل عبري واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين ده ولفظة اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه ده والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله لفظة اي ده اي صرصبحا او اد خلع الصباح ده قالته امرأة امرئ القيس فلما صحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم ده قاله شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة ده وفي اطرق كرا الاطراق خاموش بودن وچشم دربيش افكندن و سرفرو كردن ده هي رقية اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه والمعنى ان النعام الذي الخ قيل انه معناه ان ذكر الجاري يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهو النعام قد اصطيدت ده بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا او المعنى فهم لا يهتدون لان لا يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ولا زائدة على تقدير ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا ده

ای مفعول ای به او مطلقا و علی الاول یجب تخصیص الاسم فی قوله کل اسم للمفعول
و الا لم یکن التعریف مانعا لصدقه علی یوم الجمعة فی یوم الجمعة صمت فیه وعلی
الثانی لا یختص ولا بأس فی التعمیم مع عدّ المحدود ثالث من المواضع
الاربعة لانه یجب بعض افراده منها **ولـه** ای ما اضمر عامله بناء علی شرط یعنی
ان علی بنائیة ولک ان تقول یعنی ان علی صلة للوقوع ای ما اضمر اضمارا واقعا
علی شرط مثل وقوع البناء علی المبنی علیه **ولـه** وانما وجب حذفه لابرد النقض
بقوله تعالی انی رأیت احد عشر کوکبا والشمس والقمر رأیتهم لی ساجدین لانه
لیس من هذا الباب لان الجملة الثانیة لم تؤت لمجرد التفسیر بل الی بها لتبیین
الجملة الاولی قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من کونهم ساجدین له کقولک
علمت زیدا علمته کاتبا **ولـه** کل اسم اقحم لفظة کل لبیان المبالغة **ولـه**
بعده فعل مبتدأ او فاعل الظرف **ولـه** وزیدا انت ضاربه لابد لشبه الفعل
مما یعتمد علیه اما قبل الاسم المحدود نحو زیدا هند اضاربها وازیدا اضاربه العمرو ان
او بعده کالمثال المذکور ومثل بزیدا اضاربه عمرو علی ان یکون عمرو مبتدأ وضاربه
خبره **ولـه** مشتغل صفة لاحد الامرین المفهوم من لفظة او لکل من الامرین
علی سبیل التنازع **ولـه** عنه متعلق بالاشتغال لتضمین معنی الفراغ او الاشتغال
بمعنی الاعراض **ولـه** او متعلق ضمیره فی هذا التوجیه تصریح بالتزام الضمیر
وتعلقه بالضمیر بان یکون الضمیر من تتمته بوجه ویتصور ذلک بوجوه منها
ان یکون المتعلق مضافا الی الضمیر سواء کان ذلک المتعلق معمولا بالاصالة
للفعل کنحو زیدا اضربت غلامه او بالتبعیة نحو زیدا اضربت عمرا وغلامه
ومنها ان یکون المتعلق موصولا او موصوفا العامل الضمیر او معطوفا علیه
موصول عامل الضمیر او موصوفه نحو زیدا العبت عمرا والذی یضربه او رجلا یضربه
ولـه لو سلط التسلیط بکما شئتم بر چیزی **ولـه** او مناسبه لیس فی اکثر النسخ
بل لیس فی شئ من کتبه وانما الحقه غیره لیدخل فیه الامثلة الاخیرة ویمکن
ان یعنی بتسلیط تسلیط بعینه او بلازمه فلا حاجة فی دخولها الی الالحاق **ولـه**
وبقید الفراغ عن العمل الی قوله خرج وخرج ایضا اسم بعده فعل او شبهه

لا یصح

لا یصح عمله مما قبله وذلک بان یکون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا
بما له صدر الکلام کان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفی دون
لم ولن ولا او بان یکون صلة او صفة او مضافا الیه او واقعا بعد الا او
مؤکدا بنون التأکید او مسندا الی ضمیر متصل راجع الیه نحو زیدا ظننته منطلقا
او معطوفا او واقعا بعد فاء السببیة وهی واقعة موقعها اما اذا کانت
زائدة او غیر واقعة موقعها فیجوز تقدیم ما بعدها نحو قوله تعالی وامابنعمة ربک فحدث
فان التقدیر اما یکن شئ فحدث بنعمة ربک فجعل ما فی حیز الجزاء شرطا وجعل
جزء الجزاء جزاء وحقها ان یدخل علی تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا کله مما استفید
من کلام الشیخ الرضی وتنبهنا بحث وهو ان زیدا انی زیدا اضربت غلامه تخرج
عنه اذ لیس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمیر مانعا عن العمل فیه بل فساد المعنی
ایضا مانع اذ الضرب لم یقع علی زید لا یقال فساد المعنی غیر مانع من العمل
صورة لانا نقول یدخل فیه مثل کل شئ فعلوه فی الزبر اللهم الا ان یعتبر صحة
المعنی فی التسلیط فح یکون فیه قید التسلیط ضروریا ولم یکن تأمل بهذا القید
وسابقه واحد الحماة قاله الشیخ الرضی **ولـه** بالترادف فیه مسامحة لان المراد
انما یکون فی المفردات **ولـه** او بالتزوم ولو بواسطة کما اذا وآلت
اسما، منصوبات بمقدرات نحو زیدا اخاه غلامه ضربته ای لابست زیدا
امنت اخاه ضربت غلامه **ولـه** ولا یتصور ح الا تقدیر تسلیط الفعل
المناسب بالتزوم جوز الشیخ الرضی فی هذا القسم تقدیر نفس الفعل مع تقدیر
متعلقه فیقول فی زیدا اضربت غلامه ان التقدیر ضربت متعلق زید ضربت
غلامه فیکون الفعل الظاهر تفسیر للفعل المقدر وکذا جوز تقدیر المجاورة مع
المتعلق فی زیدا مررت بغلامه وجوز ایضا فی ما عدا الصورة الاولی تقدیر
فعل الملابسة **ولـه** ینصب بفعل یفسره ما بعده لا بالمفسر کما ذهب الیه البعض
لا یخفی ان ما عدا الصورة الاولی یجوز ان یعد ما بعد الاسم المحدود ناصبا بتکلف
بان یقال انها سادة مسد افعال صالحة لان تنصبها وفی قولها اعنی جاوزت
واهنت ولابست اما الصورة الاولی ففیها اشکال اذ لا یجوز تعلق فعل

على لب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية
بان يكون احدهما بدلا من الآخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق
الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان
بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة **ده**
في منظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن في بادي
النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع **ده**
ويختار الرفع ابتداء به بسلامته من تكلف تقدير العامل **ده** بالابتداء
للايهام ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار
الرفع **ده** اي قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقويته جانب النصب
سواء كان مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة
بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء
القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضميرا قوله
عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد
ده بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير
الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك
لكن وقوع الجملة خبرا الهون من حذف فيها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه
وفيه انه يلزم ح خروج زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة
التي تليها **ده** كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجتمع مع قرينة النصب
ويكون اقوى منه شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجاة **ده** مع
غير الطلب لم تقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب
والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها
جوابا بالجملة استفهامية فعلية نحو اما زيدا فاكرمته في جواب اتهم اكرمت لان القرينة
التي تقوي جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكوران **ده**
كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاخبار
مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم **ده** فان الرفع

يقتضي اوان الجملة الطلبية فلا تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الآتي
الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولاقتضاء
الستلاته من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم **ده** فالمراد بلزوم الاسمية
او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب هنا **ده** بسبب
عطف جملة ولو بلكن وبل **ده** على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل
ضارب عمرا وهند ايقتلها فان اسم الفاعل شبهه بالفعل في حكمه وتعديه
سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل
التعجب لمجرده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء، والظاهر ان الجملة الثانية
في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية
ده ولا يقدر معمولها في عدم تقدير معمول لما بحث **ده** لانه يختار
الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود واما اذا كان الاسم
المحدود بعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال
او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال ومع الاستفهام لم يصح لما
ذكره قدس سره **ده** فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والمستفاد ذلك
على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا انسلت عنه كما في هل خرج
واذا وجدت فعلا تذكرت القحمة القديمة فلا ترضى الا ان تعانقه ولهذا
قبح هل زيد خرج **ده** واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين
فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه
ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية **ده** الدالة
على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي
الحصول **ده** وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى **ده** اذ هي ظرف
الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال في اذا زيد يقتله
اذا اقتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات
ذلك **ده** وعند خوف لبس المفسر اي عطف على قوله في الامر آنفا اي لفظ
الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي

الاحتمالات ورفعه واجب والثانى عند جمهور البصرة ورفعه مختار كما مر
فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يجعل على الخبر
لما فيه من الفائدة التامة قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضى ما
حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه صفة وخبرا لان المراد بالشئ المخلوق لا
مطلق الشئ لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل
خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر وفيه نظر لانا لا نم تناول
الشئ للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم
تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من
تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق
فلا نم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر
ولا شبهة فى ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع
عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قوله ويستوى الامران
فى الاختيار قوله قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه اى السلامة من
حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع
لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار
على بعض الكريب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد اذ لا كان جملة قد تقع
من هذا المثال وقد تبع سيبويه فى ذلك ليس لا تبين جملة اسمية الصدر
فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اذا
جعل الجملة خبرا اما ان جعل الفعل وحده خبرا او اعتبر اسناده الى المستتر الذى
هو فى حكم الملفوظ كما قيل فى زيد عرف ابوه كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى
الذى هو الضمير قوله بعد حرف الشرط وما فى حكمه من الاسماء الراسخة فى
الشرطية قوله والا بالتشديد يجوز التخفيف فيها التخفيف قوله لوجوب
دخولها على الفعل قال الشيخ الرضى لا شك ان التخصيص والعرض والاستفهام
والنفى والشرط والتمنى معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها
بالافعال الا ان بعضها بقى على ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها

اختص

اختص بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى قبيلتين مع اولويتها
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى وبعضها اختلفت فى اختصاصها كالا
للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى ان امر فهاك يجوز عند الاخفش
ان يكون مبتدأ قوله فانه وان صدق عليه قال الشيخ الرضى ما حاصله ان ليس
الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير اشتغال
عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار اسناد ذهب
الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم
اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعنى ويجب ان يكون المصدر النائب
منابه الفاعل مخصوصا قوله فيكون تقديره ازيد ايلابسه الذهاب به
الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وفى هذا المثال ملابسة الصفة
للموصوف وفى الثانى ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها قوله مع اتحادها
ما اسند اليه قال الشيخ الرضى الاسم الذى قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله
موقع الاسم المشتغل به عن المفسر لا يرى ان احدا وقع من استجارك المقدر
موقع الضمير من استجارك المفسر وزيدا فى ان زيدا ضربته وقع من ضربت المقدر
موقع الضمير من ضربت المفسر وان المقدر فى ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد
لم يقم الا هو لانتقاض النفى بالا وكذا فى ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب
زيد لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى يلابس واو ذهب ليست كنسبته
الى ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول قوله واجب الابتداء كما ذكره
المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا بما ذهب المقدر لرعاية الاستفهام وقوانين
ضابطة ذكرها فى شرح المفصل قوله وكذا خبرا ومبتدأ وفيه قوله لقوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر السطر نبشتن قوله بحيث لا يغادر اى لا يترك سيئة
كبيرة ولا صغيرة قوله والظاهر الخ لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله فى بدا الباب
لان ما بعد ما قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم توهم عن
قوله ونحو الزانية والزانى اقتلوا اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون التقدير وكذا
نحو الزانية والزانى وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله جاز ان بتقدير المبتدأ

اى بهذه الآية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا
كل شئ فعلوه وجملة قوله الخ بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله فجزاؤه الخ
بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب
قوله مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء اصلة ويجوز ان يكون للسببية قوله
عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدا
والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر وافق قوله تعالى
ان الدين عند الله الاسلام قوله ومثل هذه الفا، آنما قال مثل ان الفا
ان كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما فى قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر
جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ ان اتية توجيه المبرد واقوى من هذا التوجيه
لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون ان بعدها
خبرا قوله مبتدا محذوف الصفة او خبر كذلك والتقدير هذا احكم الزانية والزانى
كما يقال فى الفصل والباب قوله ان ثبت زنا بما شرعا وذلك بار بعة شهدا
او باقرار قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتدا، كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة
مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتفسير لان اجلد وايجاب والايجاب
متضمن للوجوب الذى هو الحكم قوله وجزاء الجملة يجوز ان يقال ان ما بعد فا التفسير
او السببية اذا كانت الفا، واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب
يعنى ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائى استثنى فيه نقيض التالى لينتج
نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو حمل
عليه لكان معناه ان اختيار النصب وقع على بعض التقادير لكنه غير واقع
اصلا فان الشاذ لا يعبأ به قوله لضيق الوقت فى كلامهم التحذير ضيق وقت
وهو ضيق فى القسم الثانى منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله وفى اصطلاح النحاة
معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه قوله اى اسم اعمل فيه
النصب بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر
العامل قوله بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال اتق بدون التقدير قوله
تحذيرا مما بعده هذا القسم الذى هو المحذر اما ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الا مضافا

الى

الى المخاطب والمضمر لا يكون فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ متكلما نحو انا واى والشر
وسيبويه يقدر لا احذرك وغيره يقدر يجب حذرك خطابا والاول اولى كذا ذكره
الشيخ الرضى قوله او ذكر المحذر منه بهذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء
كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة
المجهول قال الشيخ الرضى فى قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر فهو عطف
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى
هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها
وفى بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او ههنا اتصالية
اى ليست اضرابية فينبغى ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد
وما يليها جملة وانما جازت الخ الفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره
الاحتمال الاخير وهو المشهور المساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول
حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر يساق اليه الفهم
اعنى حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله اتق
بتقدير العين او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره
من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرصة
ولا دخل للتقدير فى التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول
ويحصل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف باو فى الحدود انما يصح
اذا كان صدر الحد متنا ولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود و
ليس الصدر ههنا متنا ولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار
القيد كان القيد هو المعطوف عليه فى الحقيقة فيبقى قوله معمول متنا ولا
للقسمين قوله قلنا نعم او قلنا بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه
او باستتار ضمير فى ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه قوله مثل اياك والاسد قال
الشيخ الرضى قال المص لاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميرى الفاعل و
المفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك
فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون

متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذى ركبه
تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتاخير العامل وجاز
اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا **وله**
ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن فى اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق
مبعدا نفسك ولا يخفى ان فى تقدير اتق مع تضمنه معنى التبعيد تاكيد ليس
فى تقدير بعد **وله** لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء
پرهيزيدن لا پرهيزانيدن **وله** فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد
تقدير اتق ونحوه **وله** فان المعنى بعد نفسك حاميا وذيك فيه تامل لان نفسك
محذر منه لا محذر يكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك حاميا وذيك اللهم الا ان
يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لايقاع الشخص فى
ضرر فالمحذر منه فى الحقيقة هو الضرر وهى محذرة بالمآل فاذا نظر الى المآل صح
هذا المعنى **وله** لان حذف حرف الجر لان ان حرف موصولة طويلة يصلها
لهو فاطمع الجملة التى بعدها فى تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو فى الحقيقة اسم
واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **وله** ولا تقول اياك
الاسد اما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه فلضرورة الشعر اولان اياك
اياك من باب الاسد والمراء منصوب بمثل ترك او حذر او لان المراء
فى تاويل ان تماري **وله** فلم يثبت الا نادرا قال ابو على فى قوله تعالى والا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت **وله** المفعول فيه اى منه
المفعول فيه اى هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا او هو فصل على
الاخير وصدر استيناف على الاولين **وله** ما فعل فيه اى فى مسماه او فى
نفسه مسامحة او اسم ما فعل فيه **وله** اى حدث وهو الفعل اللغوى **وله**
مذكور اى مؤدى **وله** تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة
الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج فى المذكور
المستلزم المعنى الالتزامى وما لمح الى معنى **وله** اذا كان العامل مصدرا
او بمعناه **وله** فلو اعتبر فى التعريف قيد الجبثية لكان تامل اذ لو اريد

المفعول فيه

وله

قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة فى لم يحتج الى اعتبار قيد الجبثية ولو اريد معناه
الحقيقى لا يجدى الجبثية لان هذا المعنى يصير قيدا او هو لا يقتضى اعتبار نسبة
الفعل اليه بكلمة فى نعم يصير قريبا من اعتبارها **وله** ولا يخفى انه قد يقصد
بقيد ضمنى الاحتراز عن شئ ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح **وله**
من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينيا بحذف المضاف ويجعل المصدر
مجازا عن الحين لاشتراكهما فى مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية
وقد يجعل العين مكانا نحو جلست فى الشمس اى فى مكان اذا اريد بالشمس
النداء ادنى مكان اثرها اذا اريد به الجرم **وله** اشارة الى قسمى المفعول فيه
اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيد الاحتراز بانبا على ان فى محموله على
الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفى مفعولا فيه **وله** مبهما كان او محدودا
اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين
والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة **وله** وظرف
المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت
ولما كانت الاضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة
خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين **وله** وفسر المبهم بالجهات
هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو
النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب
اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل
المحشى فى الارشاد ومن ان الجهات الست لا تعرف بالاضافة كما لا تعرف
مثلها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان ويدخل فى المبهم
الجهات الست عندولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جار
النصب لان جانب وما بعناها من جهة ووجه بمعناها وكتف وذرى
لا يقال فيها زيد جانب عمرو بل يقال فى جانبه او الى جانبه وكذا خلاج
وداخل ليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ و
الميل منصوبة **وله** وحل عليه ينبغى ان يذكر امر المقادير الممسوحة ايضا فانها

منصوبة اتفاقا قال الشيخ رضي ينبغي ان تحمل على الجهات الست لشبهها
لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص بموضع دون
موضع بل يتحول ابتداوه وانتهاؤه كتحول يخلف قداما واليمين شمالا **وله**
ولفظ المكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت
المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة
اذا كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينصب بما لدل على الكون
الحدث وبما ينتصب المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت
وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما انتصب به المكان المختص **وله**
وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت **وله** ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم فيكون في صلته له كما ان عن لصنده الذي هو الخروج اسند الشيخ
الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان
ويكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا ويكون ضده الخروج
وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة **وله** والتفصيل
فيه كما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة سرت
فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال الجر المقترن بالصفة كل يوم صمت فيه في
الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما
يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه **وله** ما فعل لاجله فعل اي ما هو حاصل
على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق **وله** الآن يراد بذكره معه
لا يقال يجر المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار
لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا او الجار بتوسطة
الهمزة والتضعيف **وله** فان التأديب انما يحصل بالضرب آن قلت
كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا
اراد بترتب ما يتضمنه التأديب اعني التأدب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة
التأدب وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة **وله** وقعدت

المفعول له

عن الحرب جبنا قبل ولو قال حاربته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام المبالغة
للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تعقله
والاكتفاء بظاهر الامر **وله** والقائل والقول بكون المفعول له مفعولا
مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا بقول الزجاج **وله**
خلافا للزجاج وخلافا للمجرمي فانه عنده حال فيلزمه التنكير **وله** فانه عنده
مصدر لما رأى من كون مضمون العامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في
ضربت تأديبا فان معناه ادبت بالضرب تأديبا **وله** وجبت في
القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على
القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان
يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قدر او الشجاعة
الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك
مخالفة من وجه آخر **وله** او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن الظ
ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن
المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير
مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء **وله** ورد قول الزجاج ورده المص
ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب
ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه **وله** ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
قيل تاء وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد والحذف والتقدير و
قد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف
هو الترك في اللفظ والنية **وله** اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي
بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو
الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين عليه التحية والسلام في نهج البلاغة
فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط واستتماما للبلية ولمستحق الميس و
المعطى النظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال
الفاعل وهو الاستتمام على حال المفعول وهي الاستحقاق **وله** وقعدت

المفعول معه

اجاز ابو علی عدم المقارنة فی الزمان بقوله تعالی فی القراءة الشاذة هذا یوم
ینفع الصادقین صدقهم بالنصب ای لصدقهم فی الدنیا ولا یخفی انها تدل ایضا
علی ان اتحاد الفاعل لا یشترط ولم یشترط ان یکون نکرة کما شرط بعضهم لانه قد یقع
معرفة لکن الغالب فیه التنکیر کما کان الغالب فی المجرور التعریف **وله**
او یکون زمان وجود احدهما بان یکون آخره اول الحدث او بالعکس او یعرد ذلک
وله لانه بهذه الشرائط قال المصنف تماشترط ذلک لان علة الافعال
کثیرا تجی جامعة للشرائط فحصولها دلیل علی اللام المقدرة **وله** وفی بعض
الحواشی ان هذا الرای شریف جدا یجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل
والخلوة عن تخلف اعتبار ضمیر راجع الی مصدر الفعل وعن جعل المصدر زمانیا
مناسب لفاعل من غیر تخصیص **وله** وقد حمل من العیر والنزوان قال قدس سره
فی الحاشیة العیر الحمار الوحشی والاهلی والنزوان الوثوب ومنه قدس سره
فی تفسیر الوثوب برجستن **وله** سواء کان ذلک المعمول شرط بعضهم کون
المعمول فاعلا نظرا الی ان عمرا فی قولک ضربت زیدا وعمرا معطوف اتفاقا
لا مفعول معه وینتقض بما قاله نحو حسبک وزیدا فان الکاف فی المعنی مفعول
اذ المعنی یکفیک **وله** استوی الماء والخشبة ای تساوی الماء والخشبة
فی العلو ای وصل الماء الی الخشبة فلیست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقیاس
یعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زیادته **وله** والمراد بمصاحبة المعمول الفعل
فلا یجوز ضحک زید وطلوع الشمس کما ذهب الیه الاخفش ویجوز غیره استدلالا
بقولهم مازالت السیر والنیل فان الماء لا یسیر بل یجری ویمکن ان یقال المراد بالسیر
معنی مجازی شامل للتسیر والجریان **وله** او مکان واحد المشهور الاکتفاء بوحدة
الزمان **وله** لو ترکت الناقة وفصیلها لرضعها قال قدس سره فی الحاشیة
فصیل بچه شتر از شیر باز کرده رضع الصبی شیر خورد کودک **وله** اعلم ان عند
جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفیه ان الاولی رعایة اصل
الواو فی کونها غیر عاملة ولو نصبت بمعنی مع مطلقا لنصبت فی کل جمل وضعته
وقال الاخفش منصوب بنصب الظروف لانها قامت مقام مع لکن لما کانت

فی الاصل حرفا اعطی النصب بعدها **وله** واصلها واو العطف ولهذا
لا یجوز تقدیم المفعول معه علی ما عمل فی مصاحبه اتفاقا ولا علی مصاحبه اتفاقا
لابی الفتح قال الشیخ الرضی لا اری منعا من تقدیم المفعول معه علی عامله اذا
تاخر عن المصاحب کما جاز تقدیم المعطوف علی عامله اذا تاخر عن المعطوف علیه
وله فناسب معنی المعیة لان فی المعیة زیادة اجتماع **وله** ای وجد جعل
کان تامة فقوله لفظا تمییز او حال ویحتمل ان یکون ناقصة والاول ولی
تامل تعرف **وله** لوجوب العطف انما وجب العطف فیه لان الاصل فی
هذه الواو العطف وانما یعدل عنه نقضا علی المراد من المصاحبة وفی المثال
المفروض لا یمکن التنصیص بالنصب علی المصاحبة کون النصب فی العطف
الذی هو الاصل اظهر ان قلت فاذن عمرا فی المثال المذکور لیس مفعولا معه
وکلامنا فیه فلا حاجة الی قوله لم یجب بخرج قلت کان الکلام ههنا لا تخلیص
به والا لم یقل بعد ذلک تعین العطف **وله** فان العطف فیه ممتنع
ذهب الجمهور الی ان العطف فی الصورة المذکورة قبیح ولهذا قالوا ههنا
ان النصب مختار **وله** حیث لا یحمل علی عامل المعنوی بلا حاجة قال
الشیخ الرضی الحاجة ثابتة وهی التنصیص علی المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب
مع اختیار العطف قال والاولی ان یقال ان قصد النص علی المصاحبة وجب
النصب والا فلا **وله** لان العطف علی الضمیر المجرور قال الشیخ الرضی الکوفیون
یجوزونه فی السعة والبصریون للضرورة واما السعة فیجوزونه بتکلف وذلک
باضمار حرف الجر مع انه لا یعمل مقدرا قال لانه لما یجوز العطف علی ضعف ان یقصد
النص علی المصاحبة وسواء لی حاقاله المصنف لوروده فی القرآن کقوله تعالی
تساءلون به والارحام بالجر بقراءة حمزة **وله** وانما حکمنا بمعنویة الفعل
المشعر بالمعنی الفعلی فی الین الاولین لکلمة الاستفهام وحرف الجر الداخل
للفعل وفی الاخیر ایضا بشان کلمة الاستفهام والشان الذی بمعنی المصدر
یعنی الفعل والصیغة فالاشعار علی الفعلی فی هذه الامثلة قوی لتعاضد
الامرین بخلاف نحو هذا لک وایاک ونحو انت وزیدا فان الاشعار فیها ضعیف

حال

لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام
بما مر آخرا في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق
في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين الاخيرين قوله لان المعنى ما تصنع وما تلابسه
متعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قولنا
مثل لزيد وعمر وخبر مبتدا محذوف تقديره ذلك مثل لزيد ولعمر واي العامل المعنوي
مع جواز العطف مثل لزيد وعمر وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية
متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها حكمنا بمعنويته العامل فتلك
الامثلة قوله الحال من حال الشيء يحول اي تقلب وانما سمي بذا القسم بها
لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا قوله ما يبين هيئة الفاعل الكائنة في الاصل الحالة
الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب والمراد بهنا الحالة وهي اعم من ان يكون
بحسب تحققها وهي الحال المحققة او بحسب تقديرنا وهي الحال المقدرة نحو قوله
فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو
قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرة نبوته وايضا هي اعم من ان يكون
باعتبار حال نفس الفاعل او المفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء
زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك ابتك وزيد قائم ونسب الى
صاحب المفصل دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة
لازم الفاعل والمفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن
الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام
زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا
مغايرا عن فاعل الاتيان وعن مفعول لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على
ان عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان
الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة
جزء كلام يقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام
بالفاعل او المفعول وبما يجري مجريهما وبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية
في نحو زيد ركب مع ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا وحد المؤكدة انها غير جزء

يجي مقرر المضمون جملة وقولنا غير جزء احتراز عن نحو جاء زيد راكبا قوله اي من حيث
هو فاعل ومفعول الخ دلالة الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول من
حيث انه فاعل او مفعول نحو قولك تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذ قد توافقت حالا الفاعل والمفعول
جاز التفريق كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين وان اختلفا
فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعها كيف ما
كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما
بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وانما خير حال الفاعل لبقع احد الحالين بجنب صاحبه لهذا قال الشيخ
الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المفردة ان ترتب على حد ترتب
صاحبها قوله لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر كان
المقدر كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون بر شدك الى
هذا تفصيل العامل قوله فكان الفاعل والمفعول فان تعلق فعل مشخص مبهم من
علامة اتحاد بهما ذاتا قوله فكان الحال عن المضاف اليه الخ لان المضاف
في الذات في حكم الذات قوله ولو قرئ هذا موافق لما قاله البعض من
جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لملابستهما
بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه
وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف جعله في
شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله
في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كما
كان في حكم المفهوم من محتوى الكلام ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد
وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم
اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا
معنويا على التفسير المذكور قوله بل اعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى
لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تفاوت

الاسم والفعل **قوله** وعاملها الخ فصل العامل ههنا لتحقيق لفظة ان العامل والمعمول
ومعنويتهما وليكون توطئة لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز
تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان الافصيل
بين مباحث التقديم والاكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب
ذلك التفصيل **قوله** وهو من تركيبه اي من صيغته **قوله** كالاشارة دون
الاستفهام والنفي وان وان من الحروف المشبهة بالفعل لعدم ورود الاستعمال
على عملها **قوله** والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين
لانهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بخلاف
لانك اذا قلت ليت ابني فقير راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر كان المعنى
ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني وان
كان فقيرا راجعا **قوله** وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو وكانبا وزيد اسد صائلا
بحذف اداة التشبيه **قوله** لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف
والسؤال بها في المعلومية فيه ان المفعول له جواب لم مع انه يصح ان يكون
معلوما والحق ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر ولو نكرة موصوفة
او قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن **قوله**
لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها في حيز نهي او نفي او ما بمعناه **قوله**
ان جعلت ام الحال اشارة الى انه ليس لغوا في الاستشهاد بجواز ان يكون
منصوبا على الاختصاص وعلى الحال عن ضمير الفاعل في ازلناه اي آمرين
امرا او عن ضمير مفعوله ولا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل لم يلبس ايضا نصا
في المقصود بجواز ان يكون حالا منه من حيث انه مخصوص بالاضافة او الوصف
قوله او واقعة في حيز استفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في
كونها غير موجب **قوله** او بعد الا نقضا للنفي لم يغير قدس سره في تعيين صور
النكرة عبارة الكتاب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة
او مغيبة غنا، المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي
او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا نعتف لا يمكن الخلاص

عنه الا ان نقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال
يعني ان فاعل التفرقح هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة و
لا يخفى ان لابد من اعتبار عائد يصح وقوع الظرف صفة لقوله نكرة والتقدير
بعد الا الحال عنها ثم قال او قبل لا لكان سالما عن التعسف
لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا لا الداخلة على الحال
فيطول الكلام فلعله قال ذلك رومًا للاختصار وانما قال نقضا للنفي
لان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ
لا يكون في الموجب الا نادرا قال المصنف انما حسن التنكير ههنا لان الا
يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها
وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا **قوله** او مقدما عليه الحال انما حسن
التنكير ح لان التقديم يؤمن الالتباس الصفة **قوله** ويجعل قوله وصاحبها
الخ ح يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدا والخبر او المعنى فعلى مستفاد
من قوله معرفة اي يتعرف غالبا **قوله** ولم يذدها قال قدس سره في الحاشية
الذود المنع **قوله** ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس سره في الحاشية
الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص
الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص بمراد تمام نارسيدن
وسيراب نشدن شد **قوله** والاثن جمع اثان خر ماده **قوله** ثم يردن
العطن قال قدس سره في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك
الابل والمبرك المناخ يعني جاى شتر خوابيدن **قوله** ووردت به وحده
قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة
كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير
والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز
ان يقال ان اصله الا ثم حذف لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في
اقام الصلوة **قوله** مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره في
الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفرا

هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة **قوله** متأول اى كل واحد منهما او نوعها
قوله وتأويلها على وجهين قال الشيخ الرضى الحال المعرفة ظاهر ان كانت
مصدرا كان تعريفها بالاضافة او بلام التام وتأويلها على الوجهين وان كانت
غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتأويلها انها فى معنى النكرة نحو مررت
بهم الجم الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول
اى اولا فاولا ونحو جاءا الرجال ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فانه مؤول
الاسماء الثابتة اذا الصقت الى ضمير ما تقدم منصوبة فى الجار على الحال التى
موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وتأكيد لما قبلها فى تميم **قوله** احد معانيها
مصادر لافعال او لصفات اى معتركة ومنفردا او الحذف غير واجب
فى المثال الاول واجب فى الثانى على قاعدة الشيخ الرضى **قوله** معارف
موضوعة موضع النكرات يعنى ان اللام للعهد الذهنى او زائدة **قوله**
فان صاحبها نكرة والحال مفرد اذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم
قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء فى رجل وزيد راكبين **قوله** لتخصص فيه
ان الحال ناعن الفاعل والمفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة
الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجدى التخصيص الحاصل
بالقياس الى حكم آخر **قوله** وللالتباس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان
محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس **قوله**
ولا يتقدم على العامل المعنوى دون اللفظى فان تقدمها عليه جائز الا لمانع
كتصدير ها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف فى الافعال
كفعل التعجب وتصدير عاملها بحروف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات
نحو الذى راكبا جاء **قوله** فيما عدا مثل زيد قائما كعمر وقاعدا اعلم ان
الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا
وتضارب زيد وعمرو وزيدا اضرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو
زيد كعمر وفان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل
على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان

او الزمان او المتعلق او الحال فى مجرد ذلك واذا اختلفا بامر وسط معتبرا
بالعبارة حتى يلى كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلى ذلك المتعلق صاحب
ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك
لاجل رفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيدا قائما كعمرو قاعدا او زيد
يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا سر اطيب منه رطبا **قوله** فعلى هذا معنى
الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوى كانه
حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثانى ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدا
قوله واما اذا جعلته داخلا اليه ذهب المصنف فى شرحه كما مرت الاشارة
اليه **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثانى وهو ان الظرف يتقدم على العامل
المعنوى اى فى الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوى ظرفا او شبهه فانه اذا كان
لم يكن كذلك لم يجز تقدم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضى قد صرح
ابن برهان بجواز تقدم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوى اذا كان
ظرفا او شبهه ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال
والعامل بستين **قوله** ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان
مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها
عليهما الا فى صورة واحدة وهى اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن
العامل **قوله** سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف
جزء المضاف اليه او جار قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة
نحو تتحرك ما شيا يد زيد وتتبع حنيفا ملة ابراهيم **قوله** لان الحال تابع له
قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محكمة قبل
الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا قبل وحيث منع تقديمها على صاحبها
المجرور انه كثيرا الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز الوقع
قوله بجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان
قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا نهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا
الحصر اضافى لا حقيقى كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه عليه السلام مبعوث

على الثقلين ان قلت ان الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون المكلف في وقت
الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم
ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه **قوله** والتاء للمبالغة
كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان التاء المبالغة مخصوصة بفعال
وفعول ومفعال **قوله** اى ارسالة كافة اى عامة شاملة **قوله**
وبعضهم يجعلها مصدرا اى تكلف كفا والجملة حال مقدرة **قوله** والكل
تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به
الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى **قوله** سواء كان الدال
مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا
الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان
الاسم الجامد وطأ الطريق الى ذي الحال الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا
اى مثل سد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما
ضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجرة قسطا وتنصب
ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء اتام مع واو العطف او بحرف الجر
نحو بعت البر قفيزين بدرهم **قوله** وهو ما بقي فيه حموضة قال الاظهر ان يقال
ما بقي فيه نوع حموضة قال في الصراح بسر غوره خرما اول ما بدا من النخل
طلع ثم خلال ككتاب ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر **قوله** وهو ما فيه
حلاوة ولين **قوله** ولا حاجة الى ان يأول البسر بالبسر بدا اذا كان هذا
اشارة الى النخل لان البسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اتا اذا كان اشارة
الى التمر كما هو الظاهر فتأويلها بالمنضج وغير المنضج او المدرك وغير المدرك
قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان قدم تفصيل ذلك في ذي الحدثين
قوله وتكون جملة حالية قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد
فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لبقاء مقام الحال
وفاه الى فتى شاة ونحو يده ابيضا اى ذو بيضاء يداى النقد بالنقد ونحو بعت

الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة
ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وصنعته اى كل شاة ودرهم مقرونان
فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل
نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم **قوله** لان الحال بمنزلة الخبر
ولان الحال تقيد تعلق الفعل لفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها
ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه **قوله** وهي للضمير والواو لما كانت
الجملة الحالية فضلة احتجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو
رابطة في الجملة الواقعة خبرا او صفة الا اذا حصل لها ادنى انفصال ولذلك
يقع بعدها بعد الا نحو ما حبسك الا واني بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير
قوله وظ لاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف النفي داخل على الجملة وقد تخلو الاسمية من
الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل
قوله لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع التابع
فهي دائمة الى النظر السابق **قوله** والمضارع المثبت بالضمير فقط مع
بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد اولا انه خبر مبتدا محذوف
ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحوهما **قوله** المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي
فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى
المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب
تجرده عن الواو **قوله** ليدل الخ بد التحقيق ذكره السيد الشريف والمقوم
هنا كلام بعيد عن التحقيق فحري ان لا نذكره **قوله** ويجوز حذف العامل
وقد يجب قياسا في مواقع منها اذا بين الحال ازديا دثمن وغيره مقرونة
بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائد اى قد بعته
الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا آخذا في الازدياد وتقول في غير
الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى قد بعت

القرآة كل يوم في الزيادة والصعود **ده** وهي اي الحال المؤكدة الخ
هي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل
منع الخلو **ده** والمنتقلة قيد بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مختصا
للعامل فالقول ان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب
العبارة والتصور **ده** اي احقه ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ
الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تبتسمت الا ب وعرفته في حال كونه عطوفا
وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان للاحال ثم قال والاولى
عندي ما ذهب اليه ابن المالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال عطف
عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدا ان كان العامل
فيها معنويا ولهذا لا تتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما **ده**
او معنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق مشتركا معنويا
بين التحقق والاثبات ولاحق مجردا معنى وهو التحقق ولما بين المعنى اللغوي
لهما اراد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات
في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتحقق
واثباته فقال اي تحققت ابوته لك الخ **ده** اي شرط وجوب حذف
عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قدرت بهذه الامور الثلثة
لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا
في الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية
يأول المثال بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا يجيء
صيغة الصفة مقام المصدر **ده** التمييز يقال له التبيين والتفسير و
المميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس
برفع الابهام **ده** ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه
جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها
بالذكر والاصل فيه ان التنكير لان التعريف زيد على الغرض منه واجاز الكوفيون
تعريفه باللام او الاضافة نحو عبن رايه وألم بطنه وسقه نفسه الى غير ذلك

تمييز

وعند

وعند البصريين ان عبن رايه بمعنى عبن في رايه وان الم بطنه مضمن فيه شاكيا
وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت
نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى
سفه بالتشديد **ده** في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لان الوضع
شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها
المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا واما تستدعيه
اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء فيها مجاز **ده** لكن المطلق
منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل
الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال
في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري والمراد ههنا
هو الثاني **ده** لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل
واحد منهما بخلاف العشرين فانه اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز **ده**
وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع
كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فحينئذ لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة
المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج
القرائن الاخر المعينة لما يراد من المشترك **ده** ولا ابهام في هذا المفهوم
ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم
ذهبوا الى ان مثل في قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا الحال
عنه وكذا الحال في رجلا في هذا رجلا قلنا لعل بهذا مبهم مبني على ارادة مبهم
من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا **ده** ولا ابهام فيه الا من
حيث ذاته ففيه مسامحة اذ ذات المعنى المذكور هو التصحيح ولا ابهام
فيها ان الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره **ده**
والا من حيث وصفه بذا بحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع
الى الموزون **ده** فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ
الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذ صح اضافة التمييز

اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما وما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز
اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيئا زيد على ان يكون زيد بدلا
من شيء او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة
في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك
ابهام في ان الكافي من زيد ماذا امور رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا
او شهيدا كان المعنى رجوليته او شهادته **ولسر** برفعه عن مفرد جعل عن صلة للرافع
كما يساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله تفيدان ما بعدها مصدر
وسبب لما قبلهما كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتمييز صادر عن
المفرد اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة اى النسبة بسبب
له لانك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره
بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لاعتبارها
يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
اى الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك
لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في
الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى
قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامهما سبب لانتصاب
التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا
ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله ﷺ طبقا عن طبق والاول اولى
ولسر وسواء يقدر به الشيء وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد
والمرطل ومقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقولك ملأ الارض
ذهبا والملأ قدر ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غير
انسان وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالصفة ونحو بطوك رجلا وبعرصة
ارضا **ولسر** ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد
وهو التوزين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا **ولسر** او النون
سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لان النون الجمع نحو حسنون وحين

لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة **ولسر** لان المضاف لا يضاف ثانيا
لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف وان الصفة مع حذف
المضاف اليه لزم خلاف المفروض **ولسر** فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتعظيم نحو نعم رجلا هو
بالها قصته وبئس درة رجلا اذا كان الضمير مبهما وتابعهما اسم الاشارة نحو
قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير
واسم الاشارة **ولسر** عندي الراقود خلا راقود نوع من اوعية الخمر قال المدوه
كرده قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين
صاعا فيفرد الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة
الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء
كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع
وجب تجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم تقصد به الانواع وجب كونه
مع التاء **ولسر** وسواء تشابه اجزاؤه في اسم الكل اى اذا كان له جزء و
انما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع ان ليس لها جزء **ولسر** ويمكن ان يجاب
عنه كان جوابه قدس سره مبنيا على التنزل وان الظاهر ان الجلسة بفتح الفاء
او كسرها ليس من باب الجنس الذي يعتبر فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء
كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم تصح التثنية والجمع **ولسر**
وعندي عدل ثوبين عدل تنك بار دمانند آن **ولسر** او المعنى ان وجه
التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق **ولسر** بنون الجمع اراد به شبه نون
الجمع **ولسر** لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان
تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس
ليس الا على تقدير ان لا يكون علما **ولسر** وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي
هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص به اصله ويكون بحيث يصح اطلاق
اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد او هو ما ينتصب عنه التمييز وانا الفرع

الذی لم یحصل له اسم خاص فلا یجوز انتصابه یلیه علی التمییز نحو قطعة ذهب
قوله ولقصور غیر المقدار عن طلب التمییز واذا قصر عن طلبه لم یحتج الی نصب
التمییز الذی یکون للتنصیص علیه انما یناسب ما هو طالب للتمییز قوله
کان الظاهر ان یقول لان الابهام الذی یستدعی التمییز لیس الا فی الذات
المقدرة التی هی فی طرف النسبة لکن لما کان ذلک الابهام مستلزما لنوع
ابهام فی النسبة حسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها التبعی تستلزم
رفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنکتة فیه التنبیه علی ان مقابلة
هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان هناک نسبة کذلک لا باعتبار عدم ذکر الذات
ههنا وذکرها فی السابق الا یری ان نعم رجلا مندرج فی القسم الاول مع
ان الضمیر غیر مذکور هذا حاصل کلامه قدس سره قوله او المصدر جعله الشیخ
الرضی داخلا فی شبه الجملة ولهذا قال لاحاجة الی قوله او فی اضافة لکن
المصنف لم یجعله من هذا القسم ولهذا قال وفی اضافة ولعله اراد بشبه الجملة
ما یشتمل علی نسبة قریبة من النسبة التامة ولیست الاضافة کذلک قوله
نحو حسبک من یدای بکفیک زید قوله فکانه قال طاب زید ای کائنة
مثل بفعل شبه فعل تنازعا فی نفسا واباه وکذا فیما عطف اعنی ابوة قوله
والدر فی الاصل اللبن قال الشیخ الرضی الدر فی الاصل ما یدر ای ما ینزل من
الضرع من اللبن ومن الغیم من المطر وهو ههنا کنایة عن فعل الممدوح والصادر
عنه وانما نسب فعله الیه تعالی قصد التعجب منه لان الله تعالی منشئ العجائب
فکل شئ عظیم یریدون التعجب منه ینسبونه الیه تعالی ویضیفونه الیه فمعنی لله
درّه ما اعجب فعله قوله ثم ان کان اسما یصح الی قوله والا فهو لمتعلقه
فی هذه العبارة شبهة مشهورة وهی انتقاض الشرطیة الاولی بطاب زید
نفسا فان نفسا اسم یصح جعله لما انتصب عنه ولا یصح ان یکون لمتعلقه
واجاب قدس سره بتقیید مقدمها بکون التمییز لم یکن بنفسا فی المنتصب عنه
وکذا تقیید مقدم الشرطیة الثانیة بذلک لئلا ینتقض بمثل طاب زید نفسا
واجاب الفاضل الهندی بان نفسا کلما صح ان یکون لما انتصب عنه بان

یکون معناه طاب زید من حیث انه نفس من النفوس صح ان یکون لمتعلقه
بان یکون معناه طاب زید من حیث ان له نفسا تعلقت به واستحسن
هذا الجواب فقال انه حسن بدیع وفیه نظر اما اولا فلان للنفس ثلثة معان
ذات الشئ والقوة المدرکة والقوة الحیوانیة والنقض لیس بالمعنی الاول
ولا یخفی انه غیر صالح للمتعلق واما ثانیا فلان هذا الجواب لا یحسم مادة
الشبهة اذ لو نقضت الشرطیة بکفی زید رجلا لم یجز هذا الجواب فیه اللهم الا ان
یقال انه خارج عن هذا الحکم لانه فی حکم الصفة اذ یعنی به ههنا الکامل فی
الرجولیة ویمکن ان یجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو کانت هذا المثال
کان الجواب ذلک ولو کانت المثال الاول قلنا لو اردنا بالنفس القوة
المدرکة او القوة الحیوانیة کان للمتعلق قطعا ولو اردنا بها الذات لم یصح
ان یکون تمییزا اذ الذات من حیث هی لیس لها الطیب ان قلت المراد جملة
الشخص مع جمیع صفاتها قلنا فحینئذ کان فی حکم رجلا فی المثال المذکور
ولو سلم صلاحیته للتمییز قلنا المراد بکونه لما انتصب عنه صحة الحمل علیه والقول
بانه سهو اذ لا یخفی صحته ههنا کما اشار الیه الفاضل الهندی والمراد بکونه لمتعلقه
صحة الاضافة الیه ولا یخفی صحة اضافة النفس الی زید وبعض الشارحین
جواب آخر وهو تقدیر معطوف فی مقدم الشرطیة الاولی والتقدیر ثم ان کان
اسما یصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان یکون له ولمتعلقه واعترض
علیه بوجهین احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالی وقد یدفع بتقیید المقدم
بکونه قبل جعله تمییزا او تقیید التالی بکونه بعد جعله تمییزا واثانیهما عدم صحة الشرطیة
ان بینة هی مقدم الشرطیة الاولی وهو مرکب من امرین وانتفاء المرکب
بانتفاء احد الجزئین وبانتفاء کلیهما فیلزم ان یکون التمییز اذا کان لما انتصب عنه
فقط کان لمتعلقه واما اذا لم یکن لشئ منهما کان للمتعلق ویدفع الاخیر بان
هذا الشق غیر واقع والاول بتقدیر معطوف فی تالی هذه الشرطیة والتقدیر
والا فهو لمتعلقه اوله ولا یخفی سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله له اطلاقه
علیه جعل الشیخ الرضی صفات الشئ کالعلم من قبیل ما یصح جعلها لما انتصب عنه

ده بان يكون تمييزا لرفع الابهام عنه فيما لحقه ده وهو الذات المقدرة اعني الشئ المنسوب الى زيد المغاير له بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه ده الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها للخبر كان من حيث انه فاعل معنى وانظره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شبر ارضا ذراعا ان عشرون مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ او كائن معناه فاعل ومثله كثير في كلامهم ده لان من تزاد في التمييز في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قاله الشيخ الرضي وقال في المقتبس يقال عندي درة من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه للتمييز ده لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال لم يكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقولها فغشيهم من اليم ما غشيهم ده اذ جملة لازما متضمنة لانه مطاوع له كان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل ده نحو فجرنا الارض انهارا اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ما عذب وملح وغير ذلك او الى ما، وقار وغير ذلك ده لان المتكلم اذا قصد قرينة دالة على ان الظاهر غير مراد ده وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة بمعنى ربح تجارة زيد كقوله تعالى وما ربحت تجارتهم ده خلافا للمازني استاذ المبرد وتلميذ الاخفش ده نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام استقراء الاقيس ده قول الشاعر هو من مجيدي الشعراء ده اشجع قيل لروايه الصحيحة وما كاد يفشى فلا تمسك ده بالفراق في بعض الروايات بالعراق ده وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر التطيب المقدر قبل نفسا غير فاوح في التمسك او بناء تحكم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم ده ده المستثنى الاستثناء من الشئ وهو الصرف وانما سمي بهذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكم اى منعه عن الدخول فيه لكنه اعتبر

عنه

عنه بصرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة الله ولي الذين يخرجهم من الظلمات الى النور ده كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو توقف انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسيمه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المصنف قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتها مختلفتان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والناطق المشترك بين الانسان والفرس فكذا ههنا تقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عدم المطابقة من المنصوب والمجرور بتقسيمه الى قسمين ورجع الضمير في قوله الآتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم المجاز واجراء حال المدلول على الدال او الاستخدام بجعل الضمير في قوله الآتي الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه ده لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه ده فالمتصل الفاء للتفسير ده هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاءني الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشئ فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك اذا قلت له علي دينار الا دانقا كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجئ على الاستثناء لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة عن المنسوب

فالمنسوب اليه فى جاءنى القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق
حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى فى بعض ادوات الاستثناء
كاعدا وما خلا فانها ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها فلعم
يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض
وبيان ذلك انك اذا قلت جاءنى القوم فقد نسبت لا ولا المجئ الى القوم
على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب
بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر
الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا جاء القوم
تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى
الاخراج الا المخالفة فى الحكم بعد التشريك فى النسبة ولما لم يكن فى المنقطع
تشريك لم يكن هنا اخراج **قوله** من متعدد اى ذو عدد وكثرة **قوله**
بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل عنه **قوله** واخواتها اراد بها كلمات
محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاءنى القوم المخرج منهم زيد
او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى
ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال لم يلزم ذلك
واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضى فى دفع شبهة الاستثناء **قوله**
واحترز به عن نحو جاءنى القوم الا قيل ولكن لا يستدعيان اخراجا ولهذا
يستعملان فى صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاءنى زيد لا عمرو وما جاءنى
عمرو لكن زيد **قوله** بعد الا اى بعد الا واخواتها لا يقطع المنقطع الا بعد الا
وغير وبيد **قوله** اى ليس بنفى الخ الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره و
وغير الموجب اصطلاحا ما يقابله **قوله** واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب
انما وجب نصبه اذا كان بعد الا فى كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا
والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه وآنا فى
غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك التفريغ العارض لان
المبدل منه فى حكم التنحية فيكون فى حكم التفريغ وهو فى الايجاب ممتنع وفيهما نظر

اما فى الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر
عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاءنى زيد لا عمرو فى العطف مع انه فى قوة
تكرير العامل واما فى الثانى فلان البدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يغاير المعنى
ويفرق بين نفس الشئ وما فى حكمه **قوله** وهو ان يكون الكلام الموجب تاما
الكلام التام اصطلاحا فى باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون الخ وهو
الكلام الناقص اصطلاحا فى هذا الباب ما يقابله **قوله** منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغى ان يكون
داخلا فى الآتى **قوله** والعامل فى نصب المستثنى قال الشيخ الرضى قال
المص فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما كان
هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان
فى الاخوة معنى فعل وهو الاستيثار بالاخوة ثم قال لو لم يكن فى الجملة معنى الفعل
لجاز ان ينتصب المستثنى **قوله** او مقدما عطف على قوله بعد الا بذا اشار الى ان الظرف
المناط اليه الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم
من العبارة وكذا الحال فى قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله
فى كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان او حال **قوله** اى المستثنى
منصوب ايضا الخ ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام
كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفردا سواء كان متصلا او منقطعا الا
فى المنقطع وان لم يكن حرف عطف كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها و
المخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها انما صبته بنفسها نصب لكن الاستدراك
وجرها محذوف فى الاغلب نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن الحمار لم يجئ قالوا
وقد يجئ جرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون
ان الا فى المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا ههنا
يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها **قوله**
فى الاكثر متعلق بمنصوب المحذوف بطريق الاستحباب او خبر محذوف **قوله**
واما بنو تميم الخ فى بعض شروح المفصل ان بنى تميم يبدلون المنقطع بناء على

جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عما قبل المتصل
لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار انما نفيت ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار و
انما لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس ما سبق بحسب الظاهر **قوله**
اسم يصح حذفه متعد دا كان او غير متعد دخو ما جاءني زيد الا عمرا **قوله**
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل منهم
من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان
عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى
ومنهم من قال بتقدير مضاف في التقدير لا راحة من رحم او مكان من رحم
والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين
وهو السفينة وبيان ذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا عاصمك
اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله
ونجاهم يعني السفينة **قوله** التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء
وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية
والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من
المناسبة **قوله** او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه **قوله**
او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على
ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل
مفردة وانما قال مطلق محتمل لا بعاض لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا تلائم
المطلوب ولا تدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد بهذا
هذا المعنى **قوله** والتقدير جاءني القوم عدا الا اذا قيل عدا اني كذا كان معناه
انتفى عني كذا واذا قلت جاءني القوم عدا المجيئهم زيدا كان المعنى انتفى المجيء عنه
واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي او البعض
من زيد بمعنى انه ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه
انتفى منه فاذا قيل جاءني القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى الجائي
او البعض من زيد اي سلب عنه **قوله** ولا يكون لا يستعمل موضعه غيره مثل

ما كان ولم يكن **قوله** وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اي قائل الكوفيون جاء
القوم ليس زيدا او لا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم
فعل زيد **قوله** وانما بعد الاحال من الضمير المجرور قبل بدل منه وتوجيه
الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا كان المبدل
منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيوح يكون قوله فيما
بعد الا متعلقا يجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن
لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب وذلك ان يجعل قوله فيما بعد الا على
تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار ويكون قوله في كلام غير مرجب
متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب
في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع **قوله** ولا شرط
لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى مختارا نحو ما جاءني احد حين كنت
جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا او ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستثناء
نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال ما قام القوم الا زيد انما النصب
هنا اولى ليطابق الجواب السؤال **قوله** على البدلية اراد بدل البعض
من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء
المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله**
لا بالاصالة اي بنوع تحمل **قوله** ويعرب على حسب العوامل اي على قدرها
اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان زيدا الثاني
في ما جاءني القوم الا زيدا من ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد
الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى
ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه
ويقال ان لزيد جر اللفظي ونصب محلي وعامل جره هو الباء التي كانت
داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل
في النصب المحلي للمستثنى منه **قوله** اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ
الرضي انما اعرب المستثنى ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب

من المستثنى منه والمستثنى دائما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لا بالخبر الاول
والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف
المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب
لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة قيد به لان النحوي يبين دلالة
الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاء كل احد الا زيدا
فينبغي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام
على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء
المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة
خصوص حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني في فلان الاستثناء
وان كانت قرينة على العام ولكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته
فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح بقي قرينة
العام بلا معارض ولهذا قال لان استقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم
الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات
الا وقت استقامة المعنى فاتضح تعين المراد قوله اذ معنى ما زال ثبت
الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي النفي يفيد
دوام الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي اثبات اي
مستلزم للاثبات لانه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور المنفي
وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قوله ما جاء في من احد مؤول
بالنفي والمزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وبل زيد بشيء استيفاء
للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله
فعمرو محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء
لكنه ضعيف او توهم انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في النصب
نصب لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف ما قبل الاستثناء او
بعده وكذا الا في الا على قوله قيل انما وصف به لو لم يوصف به لصح ايضا
لجواز ان يراد بالتنوين التحقير قوله لان من الاستغراقية انما تفيدها لان من

قد تكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذا لم تكن استغراقية قوله لانها تفيد
النفي اي نفي مجرورها سواء باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامرأة قوله
لا يقدران اي لا يفرضان وقوله عاملتين تمييز او حال او مفعول ثان بتضمين
معنى الجعل قوله لانها علت للنفي يعني انه علة حملها على ليس وان اوجبت
العلة وعلى التقديرين بانتفائه تنتفي العلة قوله فجر ومرفوع على انه اي النواسخ
اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتها لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل
حرفا لضعفه ثم اذا كان للعامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر
بلا ضرورة نحو ان زيد اقائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا
اذا اضطر اليه كما مر فيه قوله لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول
قوله وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق
علامات الافعال عليه نحو ليست وليست ثم سلبت الدلالة على الزمان
الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد يبقى نفيه
ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون بعد الا قوله اي مع
كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهور ان
قوله لكونها حرف جر وذهب اليه سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي
من دون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما
عليها ونصب الاسم بعدها شاذ عنده قوله واجاب بعضهم النصب الخ
بدليل حاشيت زيدا او احاشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا
نحو لا ليت اي قلت لا لا وليت اي قلت لو لا وعند المبرد انها تارة حرف
وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه مع
اللام اسم لجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض القراآت وانه بمعنى تنزيها لله
فيجوز على هذا ان يتركب كون حاشا في جميع المواضع مصدر بمعنى تنزيها
واما حذف التنوين في حاشا لك لاستكراههم التنوين فيما غلب عليه
بتجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان الله من علقمة ان تركه
تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله

مضافا قوله ومعنا ما تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثنا، وفي غيره معناه
تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما اراد وا تنزيه شخص من سوء فيبدأون
بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم تنزيتون من اراد وا تنزيهه على معنى ان الله
تعالى منزه عن ان لا يظهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اكد وابلغ قوله
انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله
نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد فلما كان اعراب
بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى
بالا بدون الكاف وانما لم يبن غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض
قوله وغير صفة غير مستد او ما بعدها خبران له قوله باعتبار معنى المغايرة
بهما سواء بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال
الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما الخ يعني انه اذا غير
غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا يدل على مغايرة مجرور ما
لموصوفها ذاتا او وصفة والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال
كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة قوله مذكورا انما اشترط ذلك ليكون
اظهر في كونها صفة قوله نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز
ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان اثنان من هذا الجنس وليس بعد
اثنين منه قوله وانما قلنا الخ بدة الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط
حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء، وما ذكره من الضابط لا يوجب التعذر و
انتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا
فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان
المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله فالا في الآية صفة
قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في
غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي
ليس كالنفظي الا في قلما واقل وابى ومتصرفاته وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي
وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا يتعدد

الا لهة اي يجب ان لا يكون آلهة الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة و
المغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات
كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها قوله اي بنا على
ظرفيتها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الوصف مكانه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط
ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو
اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في
الاستثناء لانك اذا قلت جاء القوم بدل زيد اذا دان زيدا لم يأتك
ثم جرد عن معنى البدل بمعنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستوم فصار
بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء فظهر من هذا التحقيق انه ظرف
بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه
الاصلي او المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك
ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير
قوله والمراد ببعدية المسند اليه ايرادها سمها وخبرا ما يصير اسمها وخبرا فالاولى
في العبارة ان يقال المراد ببعدية المسند اليه خولها ان يكون اسنادها واقعا
بعد دخولها قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد
الواقع بين الخبر والاسم هنا، على انها تدخل الجملة لانا نقول ذلك الاسناد
قد غير بدخولها قوله كما مر خبر المبتدا في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند
سيبويه واما عند الجمهور فيصح ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة
وكذا قولوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا اصبح زيد
يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا
بلا قد لا يقدرها في قوله تعالى ان كان قميصه قد الآية ومنع ابن مالك في هو الحق
من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال و

ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال فانه لازم من الماضي الى حالة
مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها وانما زال
واخواتها فانها موضوعة للاستمرار دائما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة
والمضارع لانه يصلح اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة
تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا وليس في للنفي مطلقا كما
هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع
وكذلك اذا انتفى الاعراب اما وقع في بعض التعاسير في قوله تعالى
وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر فعل ذلك مبني على ان الخفاء في يعين
الدعوى لا في كون تلك دعوى وهو كان يعني اطلاقه ليس بجيد
في مثل الناس قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان
ان كان اسمها ضميرا علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
اي ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن قاعا
اي لدن كنت قاعا وهو ان يجيء بعد ان اسم وجاز تقدير معه او
في عمله ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعين النصب نحو اسير ما تسير
ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب و
ان كنت راجلا فانا راجل وله اربعة اوجه قال الشيخ الرضي ربما جر
ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانها ان صح رجوع ضمير كان المقدر اي مصدر
ما عدى بحرف الجر نحو المر مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي كان
قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا
صالح فطالح اي ان يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وله ونصبهما يجوز
في الثاني تقدير فعل لائق نحو يجزى خيرا وله ورفعهما قال الشيخ الرضي
في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان
نفس عمله خيرا الا ان كان في عمله او معه خير واما الثاني فلان حذف كان
مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان
الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو جزء لا سيما اذا كان ضميرا

متصلا

متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت يضعف تقديرها
لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثر الاستعمال ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وله فكان جزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر
والفعل المقدر لا بد له من الفاء، وله فاصل ما انت لان كنت قال
الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض عن
الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب
لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء
الفاء في قوله ايا خراسة اما انت ذا نفر فان قومي لا يأكلهم الضيع وهو
لا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلق بقولهم لا يأكلهم اذ يمتنع
تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع الشرطية فلا بد من تقدير فعل ههنا عند
البصريين من نحو تفتخر وتتكبر ثم قال الاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال
مع كان التامة فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف
شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها
بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما لئلا يكون كافة
لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها
كان مع اسمها وخبرها او يحذف فيها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها
الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد منطلق فلا بد اذن
من اقامة جزاء ما مقام الشرط واذا كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز
حذفها واثباتها وله المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد
نحو لا غلام رجل غلاما حسنا من انه منصوب بلا ولم يل لا وله اي النفي صفة
صفة الجنس اي لنفي اجري عليه وله لما عرفت من معنى البعدية او
الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج
بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك
ليصح قوله وبهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذي اسند
اليه جزء ما يرد عليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراكه

المنصوب بلا

بعد دخولها قوله وهذا القدر كاف اعلم انه ان المرفوع بعد ما معرفة كان او
نكرة لا يسمى اسما لها فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعنى بالدخول عليه العلم فيه
قوله او شبهها به ان قيل ما تقول فى قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم الى آخره فتح
عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفى الجر صلتان للمصدر و
اسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتيهما فيكونان مشبهتين بالمضاف
مع انهما مبنيتان على الفتح اجيب عن الاول ان الجار الاول مع
مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثانى بان قوله اليوم
خبر اى لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم
يعنى لا يعصم من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار فى الصورة الاولى خبرا
لان حرف الجر الذى هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك
المصدر مبتدا كان او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور
لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذى هو صلة الاسم الفاعل لم يجز
ان يجعل ضميرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار
قوله اى المسند اليه بعد دخولها يعنى ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب
كما توهم ولا الى اسم لا المفهوم منها كما قيل لان ذلك اظهر قوله
والكسر فى جمع المؤنث السالم خلافا للمازنى فانه مبنى على الفتح قوله
بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابها له ممنوع من الدخول على المبنى ومنهم
من بنى على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة
قوله واليا منهم من قال ان هذا اليا اعراب لان المثنى والجمع فى حكم
المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقد مر فى باب النداء
انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه نص فى الاستغراق
والنفى بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا يرى انه ما جاءنى
رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان اورجال بخلاف ما جاءنى من
رجل قوله لان الاضافة اى الاضافة الى الاسم الصريح تخرج جانب
الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا كخمسة

عشرك ونحوه قوله والتكرير وكذا وجب التكرير فى النكرة المتصلة بلا اذا الغيت
عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا
من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه يعنى اراد تكرير النوع
لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا انما قدر السؤال مكررا اذا لم يكن
مكررا لكفى نعم اولا قوله لاشتهاره لقوله عليه السلام اقضاكم على
وبقولى هذا التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت
اللام فى الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا فى عبد الله وعبد الرحمن اذ الله
ورحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزع فى الصورة
الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما فى الثانية فلام وضح ولما كان
النزع على التاويل الثانى واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تجيء
للتنكير جعله مقويا للتاويل الثانى قوله وفى مثل لا حول ولا قوة اى
لا حول عن المعصية ولا قوة فى الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه
تزيد عليها لانك اذا فتحتها يحتمل ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس وان يكون
فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها
ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون
فى الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية
زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت
الاول ورفعت الثانى يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم التبرئة
ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة
ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثانى يحتمل ان يكون الاولى بمعنى
ليس وان يكون للتبرئة قوله وخبرها محذوف واحد مرفوع بلا الاولى
والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة فى حكم
واحد كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان قوله اى لا حول ولا قوة
موجود الاظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه
فان لا عاملة عند غيره فى المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقديره

خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا خبر تقع
الخبر بها لين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر ده فلان لازائدة
قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل
لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سوآء الغيت الاولى
او الثانية او كلتيهما ده والثاني معطوف على محل الاول والقياس
في ذلك مضى الجر كما في ان ده وضعف المصنف الشيخ الرضي ده
لا كونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون
الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة
عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة ده واذا دخلت
الهمزة دون الباء قرئ اذا دخل بجر نحو كنت بلا مال وغضبت من
لا شيء وبها فتح نظرا الى لفظة لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها ده
واما الاستفهام ظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلثة لكن لا يحصر فيها
لجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة عن
الظاهر ويقال انه خص الثلثة بالذكر لكان الخلاف فيها قال السيرافي
لا يكون للجحد والاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل اتبع على الموضع في صورة
التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى ألا غلام امتنى
الغلام وقال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره ده واما قوله لا رجلا
يعني كان القياس الا رجل بالبناء آخره يدل على محصلة تبيت
المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيث اي تبيت تفعل كذا
ده لكان الاتحاد الخ اي للثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجيه
النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيتما فكانك قلت
لا ظريف ده ومعرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه
منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان ده
ويجعل مرفوعا قد مر ان القياس مضى الخبر ده لكن ينبغي ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان

مفردا

مفرد النكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي
يجب بناؤه واما المعنى فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم
البدل عند الشيخ الرضي ده واجرى على لفظ لا اسم احكام الاصفح
وذلك لاسم المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الاذوفاء
لا يقطع هذا عند المصنف واما عند الشيخ الرضي فالاولان والاخيران
ده واجراء الاحكام المضاف اليه انما زاد ذلك لئلا يتوهم انه
منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما ينون
لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي ده اي مشاركة اسم لا
حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وحاصل
اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى
الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف دائما بهذا
الاعتبار مشارك له ده وهو الاختصاص حمل لاختصاص اصل معنى الاضافة
لانه غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يجيء ده لفساد المعنى قال
المصنف ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصور غيرت
لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لا
تخفيفا وذا لا يتيسر مع المعرفة ده ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف
الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة ده خبرها ولا بد ان يجيء للتاء
كما في ربة وثمة لتانيث الكلمة او المبالغة ولا بد خل حج الا حين مضافا
الى نكرة وهو الغالب او على ايان وهنا مستعار الزمان نحو لات
حين مناص والغالب في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير
لات حين حين مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات
حين مناص موجود او لا يستعمل الا محذوفا احد جزئي الجملة ده للمشابهة بين
في النفي قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق
النفي ده اي خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبرها
ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع الاسم لا ونصب خبرها ده

واما بنو تميم فيجب لا يذهبون الخ وذلك لان قياس العامل ان
يختص بالقبيل الذى لا يعمل فيه الا الاسم او الفعل ليكون متمكنة بشبوتها فى
مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل **ولـه** وما ما فيه مؤكدة والا فالنفى
على النفى يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع
بين حرفين متفقى المعنى الا مفصولا بينهما **ولـه** او انتقض النفى بالا نقل
عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا والشد فى ذلك • وما
الدهر الا منجونا بابله • وما طالب الحاجات الا معذبا • واجيب
بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجون وهو مصدر فعل محذوف
وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فهما مثل قولك
ما زيد الا سير **اولـه** او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاسم
المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد عمر الا ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله الا
فما منكم من احد عنه حاجزين **ولـه** اى خبرهما منصوبا كان او مجرورا بالبا
الزائدة **ولـه** فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر
هو خبر مبتدا محذوف اى ما هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على
سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند الغرا الها عن العمل **ولـه** يعنى
الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور **ولـه** لفظا او تقديرا لم يقل او محلا
لان المصنف ذاكر اقسام المعرب **ولـه** بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر
فى بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه
لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعنى قوله والمضاف اليه كل اسم الخ جمز
سابقه مع ان المراد متبين **ولـه** لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان
يتحقق علامة الشئ بدون ذلك الشئ **ولـه** والمضاف اليه آتى بالظاهر
موضع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير
المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وحكما
نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
ولـه اى ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز

تقدير

تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء فى كثرة وقوع اللفظ والتقدير فى
تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل
فى الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا
سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل
نحوا تانا سرعة وبطأ والقول بان اللفظى والتقديرى من اقسام التوسط
لا يخلو عن تحمل **ولـه** وهو الجر بيان للواقع لان الاثر الملحوظ بهذا العنوان
حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء فى
المجرور باعتبار الجر فلو اخذ فى تعريف ما يتوقف على الجر لزم الدور **ولـه**
اى مخلى عنه يعنى ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب
وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين **ولـه** تنوينه او قام مقامه
• اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة و
اجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشئ
بمنزلة جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قام مقام تنوينه فحذف القائم
مقام التنوين من فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من
نونى التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال
الشيخ الرضى ما لبس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او
نون يحذف كما فى كم رجل وحوائج بيت الله والضارب الرجل لا يقال
فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق
شرط الشئ تحقق ذلك الشئ لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو تجريد
الاضافة المعنوية عن التعريف **ولـه** حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف
الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف الجر فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب زيد
لانه متعد بنفسه ففى عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف جر
حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانهما
اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضى يجوز ان يقال عمل
المضاف الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لا لحل

الاضافة **وله** لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص
واراد به بالمعنى المذكور فى المدعى على ما يقابل اللفظ **وله** علامتها انما
قدروا اذ لا يصح حمل قوله ان يكون الكلام على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة
شئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقدير امع ايرادها معنى ومن البين امتناع
الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة
المعنوية لا لعلامتها **وله** كاسم الفاعل الخ والمنسوب **وله** وانما و
كان المراد بالمساواة المساوقة الشاملة للمرادفة والمساواة **وله**
او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد **وله** ولا يصح اظهار
اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال فى اثنين وفى المسجد الجامع
وطور سينا والاسماء الاضافة اللازمة مثل عند ودون ولدى و
لما لم تستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنوينها غير مانوس **وله**
ولا يحتاج فيه الى التكلفات قيل فى تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة
جزئيات كل الصنف مواليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام الا
بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل عن الاضافة وذا
لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ من جانب
المضاف اليه كما تقرر فى الميزان فتصحيح اضافة الجزئى الى الكلى حمل بالحمد
فى تصحيح اضافة كل الى الجزئى او الفرد **وله** فان معنى ضرب اليوم الخ يعنى
ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفى فى الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة
نحو كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص لمراة الخرقاء، لملابسة بينهما
تشرح فى التهى لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شان النساء المدبرة
المهيئة للامور فى احيانها **وله** واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة وايضا
لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز
وله كما لا يخفى الا يرى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية
الفعل وتعريفه **وله** قلن ذلك الخ قال الشيخ الرضى ان وضع هذه الاضافة
ليفيدان لواحد ما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للام فى

معه

معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلامان فلا بد ان تشير به الى غلام من بين
غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او
بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة يرجع اطلاق اللفظ اليه دون
سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما سواه المذكور فى كتب
البلاغة وسوان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس وضع
للمعلومة سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس
يكون تارة لارادة نفى الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او البعض
غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام
بلا فرق اما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية **وله**
وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل واخواتها فى نحو ليشمل ما هو بمعناها كشبهك
وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما يستثنى لعدم الاعتداد بها
لقلتها ويجوز ان يقال اختار قول ابى سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها
لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثلة والغير بمعنى المغاير واضافة
اسم الفاعل وان لم يكن للماضى لفظة سواء كان للحال او الاستقبال وغيرك
وايضا ليس يجرى هذا الحكم فى نحو حسبك وسرعك وكفيك ونهيك وذاك
لان معنى حسبك زيد يكفيك وكذا اخواته قال الشيخ الرضى بعض العرب
يجعل واحدا تاه وعبد بطنه نكرتين وليست العلة فى تنكير هما ما قال بعضهم ان واحدا
مضاف الى الام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف
الشئ بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحب ذلك المضاف نحو ربت رجل واحدا تاه فالها، عائد الى رجل
وسيخ لى ان الضمير راجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب
المتقدم معرفة يعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ وكذا ينبغى ان
يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق

انرفع الدور يتوهم في امثال هذه التراكيب قوله لتوغلها في الابهام لان
حادثة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما سوى الموجود الا ذاته
قوله الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال ابن السراج وقوله مثلا
نعل صالحا غير الذي كن نعل فان علمي كان فسادا وضده الصلاح فيجب
ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه
بدل او صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله لان غالب حال لعدم
التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار
اليه قدس سره بقوله اذا قصد قوله نكرا بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد
به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او ارادة ما هو الغالب
في التنكير او ارادان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي
وعندي انه يجوز اضافة العلم مع ابقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين
اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف
بمعنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد قوله لكان طالبا
للادنى ومستنكرا في بادي النظر قوله لكان تحصيلا الى حاصل يعني ان المقصود
من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيلا الى ما هو حاصل فيها يعني اصل التعريف قوله
وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم المركب
والعلم هو المركب فلم يمكن المعرفة علما قوله بل فيها زوال تعريف الاجزاء حاصله
ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا زالت مقتضى الوضع الاول بخلاف
الاضافة فانها لما لم يكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو
اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين الآتي الارادة قوله
من ترك اللام فقط قوله قال ذو الرمة ثلث الاثافي الخ نقل قدس سره في
الحاشية البيتين وهما • ايا منزلي سلمى سلام عليكما • هل الازمن اللاتي تمضين
دوارج • وهل يرجع التسليم او يكشف العمى • ثلاث الاثافي والديار البلاقع •
وقال في هل يرجع اي يرد جواب السلام وفي او يكشف العمى عن المخبر الذي

هو في عمى عن حال سلمى وفي ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار
الثلثة التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني الخالي قوله
صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة
جائزة العمل بدا ايضا سوقا عليها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل
والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب لمخوذ
ضاربطنه ومؤدب غلمانه لانه الى مرفوع لم يكن سببا لمخوذية رجل
قائم في داره عمرو ومضروب علي ابوه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول
وغيره اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتها
الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث
يحتملها والمعنوية وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر
فتصير الاضافة لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والعير بكسر العين او ضمها
وسكون الوحش بالعابر قوله نحو مصانع البلد وبحو الحمد لله فاطر السموات
والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة وبحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة
الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام فيه كما في صاحب المال فلم يعتبر
ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم وتكون الاضافة
بهذا الاعتبار لفظية قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الآخفة
في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح
بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله
واضيف اسم الفاعل اليه بعد جعله شبيها بالمفعول للا يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب
المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية
قوله والمراد ان المشار اليه بثمة الخ لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء
يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل
في ذلك لاستلزام المجموع لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال لبنا، لاحق على

سابق واستدلال اللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس
الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثمة اشارة الى التخفيف وانتفاء
التعريف او تركيب مجازي كما يقال فلان قتيل لكلب القبيلة مع انه ليس الا قتيل
بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب لك لان اصله مذكور صريحا بخلاف
اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قوله خلافا للفراء اي يخالف
هذا القول خلافا للفراء قوله واجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة
ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم
بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة
لاجله قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف
على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله
اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف في التركيب
لا في الاستدلال قوله اذ لا نص فيه على الجر فيه شيء لان رواية الجر مشهورة
وهي كافية في الاستدلال قوله يستوي فيه الجمع والواحد اي مشتركان
بينهما كالفلك قوله وفيه وجهان اخران الخ اما الرفع فقبيح لخلو الصفة
عن الضمير واما النصب فيقبح تحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب
قوله يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا الكلام
المصنف بهذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضاربك
لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر وكذا
لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول
بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجاراته قوله حملا اي لمجاورته
او لمحاذاته له بناء على جعله معمولا له للفعل المفهوم اي جوزوا حملا
ولم يجلوا الضارب زيدا الخ بقي على هذا التقرير دون التقرير الاتي بون شاسع وهو
انهم لم يجلوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك
وانما قلنا دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك
ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير مانعان فان

سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب انتظار الى النية
لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب
زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض
القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد
التخفيف قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول وقال بان التنوين
مقدر بها تصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم
حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت
فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب
زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضارب
مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب
زيد مشابها لضارب به زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب
المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى قوله ويرد على القاعدة
الاولى الخ ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته
وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص بتمكين مسجد الجامع
واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف
للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو
الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة
لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخراجه وان
اصل جرد قطيفة قطيفة جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين وللتخصيص
وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المصنف
بقوله ومسجد الجامع الخ ويمتاول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت
هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع الناس في مسجده للصلوة فاضافة
كاضافة سيف سبجاع قوله وثانيهما الخ وحاصله ان اضافة المسجد الى
الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس نظائر الامثلة المذكورة
تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وقبل الكربزة وجانب اليمنى

قوله متأول بصلوة الساعة الاولى وهو اول ساعة بعد زوال الشمس قوله
وبقلة الحمقاء، انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول و
مواطئ الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة قال قدس سره فى الحاشية جرد
خرد بيشه از كهنكى دفرسودكى انتهى قطيفة جاء در بجده قوله اهم مماثل
للمضاف اليه فى العموم والخصوص اراد الاشارة الى شمول الاطلاق وعدمه
كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكلما
لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين
اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه
الشيخ الرضى قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشئ وكذا جاء زيد ذاته
وشخصه واسم السلام عليكم اى كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسم معجم
قوله فانه اى المضاف اليه لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله
يختص مبنى عن حدوث لاختصاص وهو فى المضاف دون المضاف اليه
ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله سواء افادت الخ يعنى
ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح الثانى لان قوله
واما اذا كان للجنس ففيه خفاء، اعلم ان الشئ بمعنى الموجود فى الخارج عند جماعة
ولا شبهة فى ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى تساوق الموجود المطلق
الشامل للموجود الذهنى والخارجى عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله
كل مفهوم هذا اذا اريد بالشئ نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه فى الذهن
اما اذا حذف من حيث انه متحقق فى الذهن فهو فرد من افراد الشئ كمفهوم
الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه قوله بحمل احدهما على
المدلول الخ من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال
قوله ذوو ذات ومتصرفاتها اى اذا اضيف الى المقصود بالنسبة
كقولك ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم وذات صباح اى مدة
صاحب هذا الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب فى الصباح
فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب قوله جاء فى مدلول هذا اللفظ لا دال هذا

المدلول لان نسبة الحيثية الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم، الاضافة
ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة
مدح او ذم فاذا ذكر اولا يغنى غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب
على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف
بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا المغلوب لا حكم له
فان من عزبز اى من غلب سلب قوله وهو فى عرف النحاة ما ليس
فى آخره حرف علة وذلك لان نظرهم فى احوال اواخر الكلم قوله
او الملحق معنى الالحاق بالصحيح كونا اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لانه يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت فى صدر الكلام وحكما فيما اذا
لم يكن فى القصد فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها قوله فان كان
آخره يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان الخ قوله
لمشاكلة يا، المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء، للتناسب
فى الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف
قبل الياء، كالفتحة قبلها فصيروها الى الياء، ليكون كالكسر قبله قوله
ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع
ياء، للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها
وانما جوز تنزيل القلب لامر استحسانى لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف
قلب الواو فى مسلمى فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو
والياء، وسكون اولهما ولا يترك لامر المطرد اللازم للالتباس العارض
فى بعض المواضع قوله يوجب بقاء الضمة الخ لان الياء، الساكنة اذا
كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضى قلب الضمة كسرة بعد قلب
الواو ياء، واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادت الى لبس وزن
بوزن فانت مخير فى ابقائها وقلبها كسرة نحو فى جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل
قوله وفتحت الياء، الى يا، المتكلم فى الصور الثلث قد جاء، ايا، ساكنا
مع الالف فى قراءة نافع محياى ومماتى اما لاجراء الوصل مجرى الوقف و

اولان الالف اكثر بدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه
ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قوله فاخي وابي العلة
قدم الاخ على الاب لتوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه
واما تقديم الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترقي قوله فالحال
في اخ واب الخ يقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا
يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول حمي عليه عطف
فعلية على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية
قوله وهي الواو بدليل اخوان وابوان قوله وابى مالك بصيغة المخاطبة
قال قدس سره في الحاشية اوله قدرا احلك ذا المجاز وقداري وكيت
على قوله قدرا اري قضا، وقال ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى الخ
انتهى قوله وقوله ارى بصيغة المجهول قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات
مذهب بمجرد الاحتمال قوله اي ابى جمع اب فاصله ابين كما حين
جمع رح قوله اي امراة الخ قيل كان صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحكم والبين
الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب مع
ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح انه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا
ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض
بلا تكلف قوله قيل رخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول
واوية بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة
العين لجمعها على افعال كابا، وآخا، واحما، لان قياس جمع فعل صحيح
العين افعال كحبل واحبال واما هن فلم يسمع فيه اهنا، حتى يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وسوهنة لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون
ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء تانيث لا بد فتحها وكذا الاول في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات ولام الخامة هاء
وعينها واو بدليل فواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل
السكون ولان ذل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا اسكن العين

معتلها

معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض واما عوضت اليم عن العين لان
لامه لما حذفت نسيا عوضت اليم عن الواو ولئلا يؤدي الى بقاء الاسم
المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر
بين البدل والمبدل منه قال حماتنا في ثمن فمويهما وتكلف بعضهم
بان اليم بدل من الها، هي اللام قدمت على العين قوله بالحركات
الثلث التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة
بلا ميم يعني فوك وفاك وفيك قوله حم لم يراع في الاذكر درجات فصاحة
اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبء وفيه لغة
سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوشا، قوله واعلم ان عينه
واو ولامه يا، اما الاول فلان مؤنثه ذات واصلها ذوات بدليل ان
مثناها ذوا، ان حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي
اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب ولي ووزنه فلس عند القراء والمشهور
ان وزنه فرس اذ لو كان كفلس لقلب في المؤنث واوه يا، كطية ولا
يدل اذو اجمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله لانه وضع وصلة الخ
قال الشيخ الرضي انهم اذا اراد وا ان يصفوا اشخصا بالذهب مثلا لم يأتوا
لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاء ذهب فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب
ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف
بها وان كان بعد التوصل بصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه و
اما الاسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن حاملة وصف
بها الا انها من جنس ما يقع صفة كضارب وقاتل وايضا لو حذف الموصوف
والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامها مقامه لامتناع الوصف بها قوله
كقول الشاعر انما يعرف الخ وتخ اللهم صل على محمد وآله وذويه وما وقع
في كلام بعض المتاخرين واصلي على نبيه محمد وآله وذويه فذلك اقتباس
من الدعاء المأثور قوله فكانه خص المضمر الخ يعني ان المناسب لمقام النظر
الى حال اضافة الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول

الى جنسه فبعيد قوله اى ذو وكذا متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ
ونحو ولكني اريد به الذو وبنا قوله والفاعل لاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة
الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكامل وهو اسم بحسب الاصل
قال قدس سره في الحاشية الكامل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم
بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة
الثانية منه وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة فقوله ثان لبيان
الحال للتصيير ومنهم من قال المراد بالثاني هو المتأخر مطلقا وفيه
ارتكاب عموم مجازي وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف
على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل ورحمة تمام السلام الا ان يراد
السبق او التأخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بعطف
الكتاب جزء الا ان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهري موضعين قوله
من جهة اى المقتضي للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول من باب
علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا قوله ناشئ من جهة واحدة
شخصية وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله
لان المجئ المنسوب الخ لا حد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي للاعراب
زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام في قصد
المتكلم منسوب ليس مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في
الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله ثم ان لفظة
كل الخ وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع
ولفظة كل متحدان زيدا بالبيان الجمع والمنع قوله النعت قدمه على
سائر التوابع لانه اكثر استعمالا او وفرة متابعة كما سيجئ قوله يدل على معنى
اى حالة تابعة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه وباعتبار متعلقه فدخل
فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه قوله اى دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على
حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع مشتقة غير منفكة عنه والكاشوحي جعلوه

صفة

صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة
فتفهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها
وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي
تعالا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال
داخلة فيما قبل بذا القيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم
من قال انه لاخراج التأكيد مثل جاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى في المتبوع وهو
الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل جاءني زيد علمه
وعطف البيان مثل جاءني زيد صديقك والعطف بحرف نحو جاءني زيد وعلمه و
اعتبار قيد الجنسية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكور الدلالة على ما
فكما تخرج تلك الامور يخرج ان تكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري
قوله وفائدته ليس من وظيفة النحو قوله وقد يكون لمجرد الثناء وقد يكون
للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير
وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة
الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة
والفرق بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض
مفهوم الموصوف كمس الدابر ونحو واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الحقيقة
ولم يذكر ما الحاقا لها بالمؤكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض
والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت
كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونها كاشفا لانه متساو والجسم عند جمهور
الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان
المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق
فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري
على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزء أجزء أو البيت سقف وجدران قوله
ولما كان غالب مواد الصفة الخ حاصل كلام المصنف شرحه قال الشيخ الصبان
اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف

سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسد احالا وفي الفرق نظر

قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله والفصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد او لواحد لا من قبله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق و الجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او يقع بين المتقابلين قوله اذا كان وضعه متعلقا بقوله غير مشتق والوضع ههنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود مجاز ونحو مررت برجل مي رجل نما، على ان اتى هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه قوله لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي سيق لها الكلام والغرض مقحم لينتفي على ان اللام ليست صلة للوضع قوله فان التميمي الخ ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله نحو مررت برجل مي رجل اتى هذه تكون وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق يتكلمون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اى انه جمع فيه من خلال الخير ما يعرف في جميع الرجال وجد الرجل اى كان ماسواك يزل وحق الرجل اى كان ماسواك باطل قوله وبهذا الرجل يعني به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي ذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس ما قيل معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلنا لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من الاسماء الاجناس ولم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطول يكون في غير الرجل

ولهذا

ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء و الخضراء في الارض والسماء، اما قولك بهذا الرجل فلموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا قوله وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم و المضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو وانما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل على ما لا يقصد به الا تلك المعنى قوله لا المعرفة الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضي من ان قام رجل في تاويل ذهب ابوه والجملة ابوه زيد في تاويل كان ابوه زيد قوله لان الدلالة على معنى الخ قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لان وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان تكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوما له والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا احكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية الحكاية بقول محذوف كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية اى لم يكن حالا للنفس الموصوف ولا للمتعلقة وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الرابط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قوله ويوصف بحال الموصوف الجار المجرور مفعول ما لم يسم فاعله قوله وبحال متعلقة المتعلق اعم من ان يكون ما له اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ما له ربط الى ما له تلك النسبة كقولك

قام رجل ضارب اباه زيد **ده** يعني بصفة اعتبارية انما صح الوصف بها
لانها بمنزلة حالة باعتبار نفسه في حصول الفائدة **ده** في عشرة امور اتتبعه
في تلك لا شيا، لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به **ده**
والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة بما فيه مدح او ذم
استشهادا بقوله شعر ولكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل و
نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة **ده**
والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا
من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشيا، كل واحد منها مشج
ده او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن **ده** والثاني يتبعه
في الخمسة الاول ثلثة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب اعلم ان قيل ان الوصف بحال المتعلق
قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر وح يطابق الموصوف
في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانح من قبيل وصف الشي بحال نفسه تحملا
وذلك لان نصبه للتشبيه بالمفعول تحملا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير
فاعلا تحملا **ده** لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل
من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل الاغلب بخلاف
الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا **ده** وحمل عليهما ضمير الغائب
اجاز الكسائي وصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل **ده**
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب
والغيبة ودقيقة ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل والمفعول دال على معنى الوصفية مرجعه
ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف
والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص ومساو
اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقرنه به او اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول
كما في نسخة الشارح الرضي **ده** اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم من
حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي

بحسب الصدق وذلك باطل تارة لافلان الموصوف معرفة كان او نكرة فقد يكون
اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد
التوصيف حملا لافادة فيه وتارة لنيابة فلانه لا يصح هنا، قوله ومن ثم اي من اجل
ذو اللام الا على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمة اشارة الى الاخص
والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بدفع الاستخدام من التغيير كما يدل
عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله ثمة في
في قوة قولك من اجله **ده** لانه المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الا الاصح
منحطا في الرتبة فليس بمقصود **ده** ان اعرفها المضمرات اي قال الشيخ الرضي
كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره
بمنزلة وضع اليد واما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم
ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله
عند الوضع غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه
اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما، الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا
لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين
معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام
واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب
التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف
الى المضمر ولا يوصف المضمر **ده** الا بمثله اي ذي اللام الا خرا والموصول **ده**
فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثير فائدة فلهذا عينه بقوله اي ذو اللام
الخ فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال
يبقى فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة في ما اوله اللام نحو الذي واخواته دون
ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور فيه
يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل تعريف المضاف اولى

من المضاف اليه والشارحون فسروه بذى اللام وح ينتقض بالآية المذكورة
واجيب عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع
صلته فى قوة المعرف باللام فان قولك الذى ضرب فى قوة الضارب
وفيه تامل **قوله** او انقص منه ينبغى ان يدعى ان الانقص لا يحط الى درجة
ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى **قوله** ان المشار اليه انسان بدليل
الاشارة والمرور **قوله** بل جعل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة **قوله**
العطف فى اللغة الامالة لقب بهذا الاسم من التابع به لامالة حرف العطف
ما بعده الى ما قبله وتسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق
واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة **قوله** اى قصد نسبته الخ فى صدقه
على مثل البيت سقف وجدران خفاء **قوله** بالنسبة الواقعة فى الكلام اى
فى الكلام الذى فيه متبوع للتلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غيرا وجاء زيد وعمرو فان
اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه هو زيد لكن لا فى الكلام الذى
فيه زيد **قوله** لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين
بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه
وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيرا اى
لم يقع غلط ولا مجاز فى النسبة او ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك
انك اذا ابنيت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه **قوله** واجيب
بان المراد انه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل ثم
بحسب الواقع بسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غلطت بالمبدل منه مثل سهند
نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق
اللسان ثم تداركته ولا شبهة فى ان المبدل منه فى تلك الاقسام ليس توطئة
فبدخل بدل الغلط فى حد العطف لو لم يكن قوله بتوسط داخلا فيه وقد يجاب
ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالصالة النسبة
المدركة على نهج واحد من الخ، الادراك اعنى الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى
القصدان او لا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن الاشتراك

المعطوفين

المعطوفين بهما مع سابقتها فى اصل النسبة وان اختلف ايجابا وسلبا وباعتبار
كونها على نهج واحد من الادراك دخل فيه المعطوف بالواو ونحوها لان النسبة التى
كل من المعطوف عليه والمعطوف بهما على نهج واحد هو التردد وبعدم اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف بل لان المعطوف عليه قصد ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه بل وقصد التابع **قوله** ولما تم الحد بما ذكره الخ يحتمل معينين احدهما
ان قوله بتوسط حكم خارج عن التعريف واخرا مثل عنه اعنى قوله قام زيد
وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف ولانه قصد تمثيل
الحكم ايضا وثانيهما انه داخل فى التعريف كما يساق اليه الفهم ويؤيد ان خبر
المثال لكن ليس له دخل فى المنع والجمع كما مر نظير ذلك فى تعريف الاعراب **قوله**
يتوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه تجريد **قوله** واذا عطف اى اذا اريد العطف
قوله اكد لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان الكيد اخف من الاعادة
قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يعنى عما هو الواجب نحو قولك
حضر القاضى امرأة والحافظ وعورة بالنصب **قوله** واعلم ان مذهب البصريين
اشارة الى انه خالف الفريقين لانه اوجب لان كيد حيث قال اكدان قلت
يجوز ان يريد به الوجوب الاستحسانى قلنا ابى ذلك ما ذكره فى بحث المفعول له
من انه اذا لم يجر العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا **قوله** حرفا كان او
اسما قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الا اسمى الا اذا لم يشتبه انه لا معنى له
وانه جلب لهذا الغرض كمين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك
وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قامت قرينة دالة على
المقصود **قوله** بدليل قولهم بينى وبينك او بينى لا يضاف الا الى المتعدد
فلا يتصور عطف المضاف والمضاف اليه نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون
لما ان فى معنى او يمكن استيناف معنى الجار ويكون بسبب الاستيناف
له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين
قوله كما فى الحرف يعنى انه ليس باقل من الحروف الزائدة **قوله** مستدلين
بالاشعار وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر فى قراءة حمزة واجيب عنه

مطلب
مهم جدا

بوجوه احدها تقدير الباء، وفيه ان حرف الجر المقدر لا يجوز الا في اضطرار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها ان الواو للقسم وفيه ان قسم الرسول لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون وقسم الرسول لا يكون الا مع الباء، ولما كان القسم انما يكون لتأكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تساءلون لان المقصود الامر بالتقوى ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا تركه عادة بالجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم تكن القراءة السبع متواترة **قوله** وقوى الظاهر ويقوى **قوله** كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **قوله** لقصد عدم التعيين بنا على ان الاضافة للعهد الذهني **قوله** او محمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا وشذوذه جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم تكن تلك النكرات مخصصة بحكم وصفة كانت نكرات **قوله** اذ لو نصب وخفض ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المقدم **قوله** فتعين الرفع على ان يكون الخ يجعل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه وان في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية **قوله** بان يكون معناها السببية مع العطف كالفاء، الى صبه للمضارع **قوله** لكنها بجعل الجملتين بمنزلة واحدة وذلك لا تصال بينهما بالسببية الخ قد ذكر الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه اولا او بغير ذلك جاز تجريد احديهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاءني فتغرب الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا اشتد القرينة على التعلق كان تقول

الذي

الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد **قوله** واكثر النحويين على ان المعنى على معمولي عاملين بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على ما يطابق فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولهذا جاز العطف على معمولي عامل واحد **قوله** فهذا اي فهذا العطف وان كان بحسب الظاهر جائزا الخ كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان الذي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للتقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي تقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقال لم يجز العطف بحسب الواقع على عاملين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكن نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين وذلك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف اي اذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق **قوله** لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان المخبر به في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم والمصنف استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المص اما اولا فلانه نسب المخالفة الى القراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك

لان المتقدمين يجوزون الاتى بمادة متفق عليها واتاثالث فهو ان ماستثناه
قاصر عن الضابط قوله وعدم جوازه لك العطف مع خلاف الفراء جار في
جميع المواد عند الجمهور الاتى نحو في الدار اخ فانه يتبدل عدم الجواز والمخالفة بالموافقة
خلافا لسيبويه فانه لايستثنى قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب
العطف على معمولي عامل واحد قوله التاكيد جا بالهمزة وبالواو اعقب به
العطف لان العاطف وهو ثم والفا وقد يزاد في التاكيد اللفظي كما يقال
والله ثم والله وكقوله كلا كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله كلا
والنجم اذ الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
قوله اى حاله وسائه فقوله لمر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شاركك
في العداى في باب العلو اعظم من ان يوصف وامرى في الفقر اى في باب الفقر
ظاهر فبقيد النسبة تميز عن الذات المذكورة او المقدرة فكانه اراد انه تميز
بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشئ او عن الذات
المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله يعني يجعل حالا اى الحالة المفهومة منه
بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جا زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان
الاحاطة مفهوم من جا القوم كلهم لانك اسندت الى القوم الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اى في كونه منسوبا او منسوبا اليه وكذا اطلق النسبة
قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوي فانه غير نافع لما قصدت
به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه
فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة
الاولى قوله بذا كل واجمع الخ قال الشيخ الرضي اعلم انهم ان اراد والوحدة و
الاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الا الفاظ الدالة على هذه
المعاني نحو جا في رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد
تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا اراد وا باعتبار
نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جميع فان الاغلب
قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها

لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد
وهو كل ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة في التعديد
على راى الخليل وربما نصبت جمعا، وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع
اضافة ظاهرة فتؤكد به لكن بها، زائدة نحو جا، القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد به
مع الباء وبدونه اما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة حالا او اما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مر بجميع القوم واما
مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جا، القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة
حالا او ذلك من الثلثة وما فوقها تقول جا، في القوم ثلثتهم ولا تؤكد بثلثة
واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن
تاكيد بخلاف الوصف في نحو جا في رجال ثلثة قوله واما البدل والعطف
فظاهر خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وسوان البدل منه
في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصود الناظم فيهما قوله وافادتهما
متبوعهما الخ وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة وحبة
ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر
امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وبهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية
الرضي قال الملخص في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرر امر المتبوع لا يتحقق
بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة
فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض
بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة واجاب بان الوصف
مستفاد من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب
بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جا، في الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال
تضمنا لا مطابقا لان كونهم مجتمعين في المجئ بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول
اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معقولين لا مدلول
اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين
بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله فسجد الملائكة

كلهم اجمعون ان كلهم دال على لاحاطة واجمعون على ان التاكيد افاد حاله واحدة
قوله وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كان
تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين وآما الكوفيون
فيجوزون ان يؤكد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار
كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي وذلك ليس ببعيد قوله اي تكرار اللفظ
الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدر للتاكيد
بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان
زيدا في قولك يا زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب
بان زيدا يجوز ان يذكر على انه مقرر لما هو الظاهر وح يكون تاكيدا قطعا ويجوز
ان يذكر زيدا الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره
فذكره ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شيء
واحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين قوله او حكما بذكر المرادف اعترض
عليه ان اكتع واخويه مرادفة لاجمع ويكون تاكيدا لفظيا مع انه عد تاما من المعنوي
واجيب عنه بانا لا نم المرادفة وكونه بمعنى جمع لا يستلزم المرادفة بجواز ان يكون
ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولمن يسلم المرادفة فلانا
انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد لما اكد به اجمع وآما قول المص واكتع واخواه اتباع
لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استحسانا لا يعني انها
لا تستعمل وحدها لخفاء معنى الجميعة فيها قوله ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان
المؤكد اما مستقل بجواز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل اما ان
يدل على حرف واحد كرر بتكرار عامله في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان
لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور ان تاكيدا بالمرفوع المنفصل نحو بك
انت وضربت انت دون تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل
والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو وآما المستقل فهو تكرير بلا منصوب
نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم الكافرون قوله قيل

لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي ان تاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد
اللفظ الاول وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو مررت برجل رجل او
لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى
وان لم يكن له في حال الافراد معنى كقولك حسن بسن وقبح بسن او يكون له معنى
متكلف غير ظاهر نحو جيئت من نبئت من نبئت الشراى استخبرته وقولهم اكتعون
ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث
وذكر اشتقاقها مما ذكره الشارح قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبات
الى اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء واما الرتق فلانه تمام السبب
وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا
والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد للعام امتداد وجودي
قوله وعن بعض العرب بفاسما والاول هو المكرر اهتم اجتماع تاكيدين حيث
تاكد اتصالها لفظا ومعنى قوله باختلاف الضمير في كلهم وكذا في جميعهم قوله
او الجمع غير الجمع المذكر السالم فانه لا يؤنث قوله وجمع في الجمع المؤنث ومكسر
مجراه وهو ما سوى الجمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان مكسرا
قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو متعدد ويعني
بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان الكلي ما لم يلاحظ
افراده مجتمعة الخ جاز ان يلاحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل فرد
واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك البعض
وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم هو المجموع كقولك زيد انسان وكل
الانسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي قوله
يصح افتراقها حسا وحكما اي افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي
الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها
حسا ولم يصح افتراقها حكما وحالها لم يصح توكيد بكل واجمع فالمعيار الافتراق
الحكمي قوله مثل اكرمت القوم كله واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي

قد يكون لشئ اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد كله فاذا اكد
بكل يرفع الاحتمال الاول الا الثاني لان الاول شهير فيسبق الوهم اليه فلا تحصيل
المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد
وله بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصام الزيدان كلاهما
خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع وله واكتع واخواه
اتباع للجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا فانه يتبع الترتيب
المتن لكن يناقش في تاخير البصع عن ابتع فان الزمخشري وحده ذهب اليه و
تبعه المصنف قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة للنفس
وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات
والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع واما تقديم اكتع على اخويه فلكونه اظهر في افادة
معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اي تام وله بما نسب الى المتبوع فيه انه
يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب وله دونه ظرف لنسب او حال من
المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع وله بل يكون النسبة اليه توطئة بهذا غير ظ
في بدل الغلط وله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون
مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فدخل ضربه يا زيد زيد
ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث ان التاكيد لكن صار
مقصودا انتهاء ويظهر منه ان هذا التقرير اظهر من ان يقال ان المتبوع لا يكون
مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف بيل
الى قوله ولا انتهاء وله ونسبة القيام الخ بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم باليا قي وان الحكم في
المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة
قلت اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء
المحض ومن ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام الا زيد

كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسبب القيام وح لا حاجة الى تعميم
النسبة وبدل الاشتمال فاك بن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له
بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني وينبغي ان يحمل كلام الشارح
قدس سره على هذا وله فالاضافة في الاخيرين الخ اعترض عليه بان هذه الاضافة
لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين
على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة بحقيقة
ويمكن ان يقال لو قرئي والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله
بدل الكل لم يحتج الى ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين
من المذكورة والمقدرة الناصب مناب المضاف او قرئي بالجر بتقدير المضاف
وله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه وله
والبيان فرع المبين فلولا المبين لم يات به وله الا الغلط فان كون
الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر وله وان قصدت فيه الاسناد الى
الثاني وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر عن ان يكون
اخاك وان قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك الحكم على المخاطب
وادرت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وبهذه الفائدة منتفية
في عطف البيان وله بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا لا
بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول غلبني بدل الاشتمال قتل الامير شجاعة وسلبني الوزير
وكلاءة لان الملابس مفهوم مبهم وله بخلاف ضربت زيدا اجارة فلا بد
من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكرناه وله فيدخل فيه ايا ما يلزم
ثبوت قسم خامس وله نظرت الى القسم فلكه فيه ان النسبة الى البدل منه الا وهي
النسبة الى البدل فكيف يكون من البدل الاشتمال وكذا المثال الاخر وله
بعد ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب الترقي او بالنسيان او بسبق اللسان
قال الشيخ الرضي لا خبران لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل
النسيان في كلام فخمة الاضراب بيل وله بغيره قيل لم يقل المبدل منه او

فلم يمكن النسب الى الملابس اجمالا

بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا وله
واذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلا من معرفة
وله فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل يثقل
عن ابي علي انه يجوز ترك النعت واستفيد من البدل ليس في البدل منه كقوله
بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين وله لئلا يكون المقصود النقص نقل عن المهم
انه جعل في اوجها التوصيف بدل الكل واما في توصيف بدل البعض والاشتمال
فقد قال لانهما لابد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه
فلو كان متصلا لكان معرفة لو كان منفصلا لكان موصوفا به وله
ومضيرين نحو الزيدون ليقتسم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا
الزيدين واخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو
تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة
ان انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيده الاول
وما ذكروه من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد هنا
ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قولك زيد زيد
وله لان المتكلم والمخاطب لا يقبل لانه يلزم ان يكون شيء غائبا ومخاطبا
او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظ
وله مع ان يدل عليهما واحد فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين
متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات وله فان المانع فيها
مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه وله واني على ناقة وبرآء عجفاء
نقباء اكبراء يشتد ريش والعجفاء لا غزو والنقباء سوده شده بالي
وله ان كان فجزاي كذب يقال يمين فاجرة وله ان جعلناه بمعنى
المصير اي ضمن فيه معنى الجعل وله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال
جاز ان يكون المبني المأخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي يريد
كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف
بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه

مجاز

مجازا في غيره فلو اريد به وجهه لا مفهومه كان مجازا وله والامر بغير اللام يقل
وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا
وله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس
لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد به تفصيل موجبات
البناء وله ولقد فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبنى الاصل مناسبة معتبرة
تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا تعارضها جهة تقتضيه
للاعراب كاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز
ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة في البناء لاستلزامه
الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان القوة مراتب
ولا يراد بها معنى شامل لجميع المراتب وله اما بتضمن الاسم معنى المبني
الاصل تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها لواو العطف وهمي
لا حقيقي وله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف آن قيل
في اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب
حكما باعتبار قصد المشابهة كلمة للمبني الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به العيا د
لا ما يرمي به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا وله والقاب
عبر عن حركات البناء بالقاب دون الانواع لعدم اختلافها ثاريا وله اي
القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب البناء المفهوم من
المبني من حيث علامته يعني القاب حركات اواخره وسكونها او القاب
علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر والوقف وانما خص
بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف واليا نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق
عليهما الضم والفتح والكسر حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا
قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية
حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للتابع باسم المتبوع وله ضم
وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم
في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا

توقف النفس عن الجري **وله** وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات
البنائية **وله** والمراد ان الحركات الخ ردا لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص
الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب
الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القابل للحركات
المبني لا مخصوصها **وله** لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون
السكون على الجزم بحذف الحركة **وله** حيث قال الضمة رفعا قد ناقش فيه
بالفرق بين ما معه التا، وبين ما ليست معه **وله** والكنايات الاولى ان يقول
وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة **وله** والاصوليون قيل
انها ليست اسما، لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء
فلهذا عدوا منها **وله** المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نائب
في بنائه وليس بضافيه فساد الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم
يكنى عنه **وله** ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك **وله**
من حيث انه متكلم فيه ان اياي اياك مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا
للمتكلم من حيث انه متكلم بل المكنى عنه من قطع النظر عن جهة التكلم والخطاب
والغيبة وانما يفهم هذه الجهات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان اياي
يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب
ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق للتعيين المراد لكنه بعيد ويخرج بهذا القيد
يعني قوله به لفظا المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للتكلم والمخاطب بهما ولذا صح
انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرج ان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الجهة يمتاز
يخرج زيدا اذا عبر المتبدي بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله بما
وضع لمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا يخرج لفظا المتكلم والمخاطب
لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد
ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بنا، على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط
وقد تكون للتحقيق **وله** فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس

متكلما

متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول انا تميمي كلهم
نظرا الى اصل المنادى ويقول المسمى زيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت
وانا جازيا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم **وله**
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج
الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بنا، على ذلك التفسير قلنا
لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه **وله** اراد بالتقدم
اللفظي علم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او
حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصد
الاصلي ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي
بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دأبه فان عادته
جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل يقول
لقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بنا، على
تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر والخفاء
في ان التحمل ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم تحقيقي لا حاجة فيه
الى تحمل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى تحمل التقدم
بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم
المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض **وله** اما مفهوم من لفظ
بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل
الثاني من باب السياق والاول اظهر **وله** كقوله تعالى مواقب للتقوى و
كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب والعشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله
من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد **وله**
فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ **وله** او من
سياق الكلام السابق على الضمير الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية
كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان
الذي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان

الذى انزل فيه القرآن قوله وكذا الحائف ضمير نعم رجلا وآتا الضمير في باب التسلع
فلتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قوله فالمتصل اما للتفسير قوله المستقل
بنفسه في التلفظ بلسان المخاطب قوله ليقابله مقام الظاهر مع اعرابه
للاختصار قوله لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف و
المضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح
قوله الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن و
يضربن ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا
استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف
الصيغة تستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ قوله
الى ضربن قيل الى يهنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم حتى
بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون الى حينئذ
للاسقاط فيدخل قوله وانما بدأ بالمتكلم المصرفون يبدؤن بالغائب ليتجرده
عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله انا نحن قد تبدل همزته ها نحو هنا
وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الاصل وهو عند البصريين همزة ونون والف
زيدت للوقف قوله والضمير في انت الى انتن سوان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب
البصريين وذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التا هو الضمير وانت
عماد كما ان لواحق اياك واخواته عماد عند الكوفيين واياها عماد قوله لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين بيد لان على ستة لان المشاهدة شاهدة على الفرق قوله واعطوا
الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة
قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي قوله خاصة قيل حال من ضمير مستتر والاظهر
او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اى اخص اختصاصا لاستتار خصوصا والجملة معترضة
قوله التي وضعها للاختصار آتى المتطوري هذا الباب لاختصارا تما او لاقبا خذ
المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب وآتا ما بفتحة
الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واتا في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك

وعن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واتما ثانيا فبعدم الاحتياج
الى قرينة ترفع الالتباس الذى في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا
التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت
انت او انا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت
ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله
استتر الفاعل لبس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اى مقولة
هو قوله للمتكلم صفة للمضارع قوله مطلقا اى زمانا مطلقا او استمرارا مطلقا
والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة
مطلقا قوله وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الموصوف
قوله ولا يسوغ المنفصل اي لا يجوز صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة
بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب اتصاله
نحو ما قام ثم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاغنى بارزه وكذا فاعل المصدر
قوله الا لتعذر المتصل اللام للوقت او للاجل قوله اذ الاتصال ما يكون
آخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان
مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قوله او بالفصل من بابه ما وقع
تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر
نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع تاليا في بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال
يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت
اولى والانفصال في باب علمت اولى قوله لغرض قال الشيخ الرضي اشعر به
عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك
ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان
تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم
المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قوله صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا
او حالا او خبرا او صلة قوله اختصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف
قوله وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا قوله وكلمة تاكيد لازم لا فاعل اي هذا هو

تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل بها تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو في الافراد
او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه وسواء ثنيت فلا لبس سواء كان
متحملا الضمير صفة او فعلا وان تفقا فيما ذكر فان تفقا في الغيبة ايضا فالبس
حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرجح اللبس وان اختلفا في الغيبة
والخطاب والتكلم فالبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب
وفي غائبتيه مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا وبرتفع بالتاكيد واما الصفة
فاللبس حاصل فيها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاثنان
بالمنفصل التبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان كان
هناك لبس ولا وسواء رفع اللبس ولا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب
تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول
في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يوت به
لمجرد رفع الالتباس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي
لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه ولو اذا اجتمع ضميران ولم يمكن مما تعذر فيه
الانفصال ولو احترازا عما اذا استويا كما اذا كانا غائبين جاز الاتصال
وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الا الاتصال والجار المجرد
قياسا على الغائب ولو للتحرز عن تقدم المتساويين في انه يجوز ان يترجح
الاول بانه فاعل في الاصل كضربيك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول
من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية يرجح في المعنى لا في اللفظ
ووجوب الانفصال باعتبار الباشرة في اللفظ ولو فيلزم انفصاله ليتعذر ذلك
ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو
ادنى ولو وحكى سيبويه اي عن الخاة وقال نامو شئ قاسوه ولم يتكلم به
العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجادا البرد مذهب الخاة ولو
فلك الجبار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال ولو باعتبار عدم الاعتداد
او بسبب ان لا ينقصه في التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال
ولو وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ والانفصال في باب علمت اوفى

من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل في المعنى
فكان اشبه باتصال ضمير الفاعل في مفعولي باب علمت رايحة المبتدا والخبر وفيهما
الانفصال ولو لانه كان في الاصل خبر مبتدا ان قيل ان انفصال الخبر المبتدا
باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو
معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة مسند للخبر
فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي ولو لكون الخبر بعد لو
مسندا عند الجمهور او فاعل فعل محذوف ومرفوع بلو والوجوه الثلثة تقتضي الانفصال
ولو لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد
بقوله لو لا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الخ من اوله الخ فضمير
المتكلم كلمة غير الاسلوب لما ذكره قدس سره ولو وعسيت الخ لم يقل لو لا انت
وعسيت الخ لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف
الضميران في لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة ولو وذهب سيبويه
الى ان لو لا في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح
ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن يجر ما بعدها بالاضافة
واذا وليها غدوة ينصبها قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن
زايدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه
اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي لوجودك ولو فالحاقها تصرف فيها بعد لو لا
ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا ولو وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد ولو
لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعى جانبي لعل وعسى فيضيف
الاسم ويجعل خبره مضارعا بالتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى
وجاز تركه لرعاية لعل ولو ونون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان
العماد كما يحفظ التسقف عن السقوط يحافظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر ولو
اي يا، المتكلم اذ لم يعهد غيره ولو لتقي اي لتحفظ عما هو احق بالجر وهو كسرة
في آخر اجزاء الكلمة تغير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل
الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد

فيه ما سواخت له وبعبارة اخرى كرسوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال
علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن ذلك الجر ودخولها في
نحو اعطاني ويعطيني لانا لطرد الباب ولكون الكسر مقدرا كما في عصاي و
قاضي وتركها في عساي لحملها على لعل قوله ولذا ثبتت نون الوقاية يعني ان اضافة
من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء قوله
عربا عن نون الاعراب سواء كان معه نون التضمير ونونا التاكيد او لم يكن معه
احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات
لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها قوله لعروضها بالنسبة
الى الكسرة العارضة لها، فانها لزم لانها كالجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة
قوله وانت خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله تخبر قوله يعني ان
ان وكان الخ بهذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع
التسوية او لا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها
مع ايا، رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما يناسبه اليه الفهم وتخص
قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقول في لدن انه تبع
الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله للحمي فظة على
الحركات البنائية هذا ظاهر في غير التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة
لكسرة نون الاعراب وانها لطرد الباب قوله وعلى السكون في لدن قال
قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال لدن غدوة
لدى وفي الكاف الجارة كي لان السكون تبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها
الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن
ههنا يفهم ان التحرز عن احتمال الجر في المضارع مع النون من حيث انه فعل
لا من حيث ان حركة آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة بالفعل
بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس
في لدن الا اجتماع النونين كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات
اذ ليس الاصل بين اللامين الا حرفا واحدا قوله ويختار في ليت المشهورة فيه ان النون

لازمة الا لضرورة الشعر قوله ويتوسط المبتدا والخبر اظهر ان يقول ويتوسط بين
المبتدا والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون من ان تاكيدية وانما احتيج الى ان تاكيدية لان
حق المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض عليه
بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط
بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدا مثلا الخبر الاول
من الاسمية وبالخبر الخبر الثاني منها وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل
رايت هذا الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في
الحاضر لغو في الغائب معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه
ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف الغائب فحقيقه رايت شابا
في شبابه وصباه قوله صيغة مرفوع انما اتى للفصل بما سوى صورة التضمير لانه
غير صالح لان يوصف وانما اخير صورة المرفوع لمناسب الطرفين اعني المبتدا والخبر
قوله مطابق للمبتدا البتة كلمة وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير التضمير في
المرفوعات هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة
بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قوله يسمى فصلا عند البصريين وعمادا
عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته قوله وذلك
التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا
جملة معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث
الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال انه يفصل
او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف بالواو
قوله نفا فيه انه يحتمل ان يكون حالا قوله ان يكون الخبر معرفة ان قيل
ينبغي ان لا يشترط ذلك لاشتراط للثبوت الالتباس نفي المبتدا او الخبر اذا كانا
نكرتين قلت انما لم يعتبر وا ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك
زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم وهذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين
النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل

الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر
على مورد السماع وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى وكرامة لك
هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تاكيدا المنصوب بالمرفوع كما
انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد
المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر
كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لان ح مبتدأ عند المحققين **وله**
ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله له لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي **وله**
وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول اللام للتاكيد
عليه فان لام التاكيد لا يدخل التوكيد **وله** ويتقدم قبل تلك الجملة خبرته
اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانح يجوز ان تكون فعلية
كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار **وله** ولا يبعد هذا وجه وجيه **وله** ضمير غائب
لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب ويلزمه الافراد والغيبة
بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها كما ذكر.
وتحسن تانيثه قال شيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم تتضمن الجملة للقصة
مؤنثا قياسيا لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع **وله** والظاهر ان قوله
يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله بعشره
وصفاله **وله** بان كان مبتدأ وبان كان عاملا حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك
وله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات بكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على
صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقال قد تقدم
القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلكرر في الخبرين في نحو قوله
عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية
المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز
الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلت تلك
القرينة لا تعين المراد لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهي
اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع **وله**

لان

لان الخبر كلام مستقل بنفسه اقول الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة
كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما ما آه والدليل على ذلك ان نواسخ
المبتدأ لا يدخل عليها كلام المجازاة ان قلت يجوز ان يكون ان هذه من حروف التصديق
قلت ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قاله في الحديث
قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى انخاذ جمع جؤذر وهو ولد
البقر الوحشية **وله** اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المفسر
بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه **وله** اشارة حسية هي تخيل
امتداد واصل بين المخيل والمبصر غاية لذلك الامتداد وهي لا تكون الا
الى محسوس مشاهد **وله** فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا التعريف
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء
مفردة وقد اضيفت اليه الاشارة بل ذلك المركب الاضافي من معنى المضاف
كما اشير اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل احد ومن الظاهر ايضا
انه ليس تعريفا للشيء بنفسه كما توهم لان المأخوذ في المعرف جزؤه بل قيده والتغاير
كاف لذلك لو كان نفسه ما اخوذ فيه **وله** محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس
المشاهد اذا من شيء الا ويدل عليه **وله** وهي ذا للمذكر لم يصح حمل في على هي
لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدأ
محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة التي بعده مبينة والاولى ان يقال اي
وهي فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله
للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ
حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ الاول
بتقدير العائد اي وهي ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف
والجملة خبر المبتدأ اي هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام
ليس على نسق واحد ثم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول اي الذي
لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين ومن ثم قال بعض
المحققين ما لوالديه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب

اى ما من الامن له مقام معلوم اذ اظهر ذلك الوجوه ظهر لك ان توجيه ان
احسن والطف **قوله** والعامل فى الحال معنى الفعل الخ فيه ان قوله ذا اجزء الخبر
على تحقيقه فان نظيره البيت سقف وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة
بل المسند المجموع **قوله** قدم لا يمكن ان يقال انه قدم لان الذى سياق
الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد **قوله** على حد الوجوه قال قدس سره فى الحاشية
وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولسا حران خبره وقيل ضمير الشان ههنا
محذوف اى انه هذان لساحران **قوله** تقلب الالف ياء، فان ايا، قد يكون
علامة للتثنية نحو تضربين **قوله** تقلب الالف واوا، تا، لان الها، قد يكون
مبدلة من تا، التأنيث فى الوقف **قوله** يوصل ايا، لخصولها من الاشباع
او لجمع العوضين **قوله** ولا يثنى من لغاته الا لم يرد التنبيه المتعارفة لان المعرفة
لا تثنى الا اذا انكرو لا ينكر اسم الاشارة **قوله** واذا كان المقصور يكتب بالياء،
لان هذا حال الالف المجهول اصله **قوله** على سبيل اللحوق يعنى ان اللحوق يقتضى
اعتبار اصل ولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة
لدفع ما قد يتوهم من ان ها جزء اسم الاشارة اعلم انه يفصل بين ها واسم الاشارة
المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا واخواته كثيرا نحو انا ذا وها انتم وها اولاء،
وها نحو ذا وبغير ها قليل **قوله** لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير افعل
ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال الان معناها
غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول فى ترجمة ذاك اثنت وفى ترجمة ذلك
آنت **قوله** وهى الحرف يذكر ويؤنث واعتبرها تذكيره بقرينة تذكير سهم العدد
اعنى خمسة **قوله** اى حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة
قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضى يكون الكاف للمتوسط وللبعيد
دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه مشار اليه حسا
ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصح ان يقع مخاطبا
فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصح لكونه مخاطبا اخرجته
من بدة الصلاحية اذ لا يخاطب انسان فى كلام واحد الا فى مواد مخصوصة فلما اورثت

للكاف فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف
بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت
بعلامته وهى اللام **قوله** ولما راى المص كذا ذكره الشيخ الرضى وفيه شئ لان
استعمال كل فى مقام الآخر بالتأويل كما ذكر فى علم البلاغة فلك ان تقول
انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا
الوضع **قوله** وتلك لما كانت الخالفة بين ذا واخواتها فى البعيد اكتفى به **قوله**
اشارة الى الكلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك افليس فيما ذكر زيادة ثان
الا فى ذلك **قوله** بضم الهاء، وتخفيف النون للتقريب هنا للمتوسط
وهنا لك للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم **قوله** خاصة اى اخص خصوصا ذكرت
للتأكيد **قوله** لا يستعمل غيره الا مجازا كما اذا استعمل فى الزمان كقوله تعالى هنالك
الولاية لله اى حين وذلك استعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان
كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها **قوله** اى اسم لا يتم الخ قيل اى
اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد **قوله** اولا يصير جزءا ما ذكر الشيخ
الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال التى قصته لا حصر لها **قوله** والمراد
بالجزء التام اى حمل الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما يساق اليه الفهم
وقال معناه ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلته
هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص فلو اردت ان تجعله فضلة لم يمكن الا بصلته
فلهذا اصرف الشيخ قدس سره الجزء التام عن ظاهره **قوله** والمراد بالصلة
معناه اللغوى كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها
المتبادرة ولا خفاء فى ان المتبادر معناها العرفى قيل لو قال الجملة خبرية لفظا
له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وقصد به
الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال
ثم التفصيل فى خارج التعريف وان ذلك القصد منافى لما نقل عنه من المراد معناها
اللغوى نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع
ان فيه موافقة مع القوم فى اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية فى التعريف

وله لكان هذا القول مستدركا لا يقال يجاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو
ما اول بما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف
قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا تم الجزء التام هو الاول والمصدر الحرف
المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي وله وللقائل ان يقول لكن اخ
لقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض احد من الشرطية لا يقال
فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية تعريف
العالم بما له العلم وذا لا يجوز الا ما قيل من ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذا شهر
العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى به المذكور لمن قامت به لان
الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم
اللغة بل باعتبار مبدأ له فتعريف العالم بما له العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة
على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا له والا لزم التعريف بالاعم لانا نقول
المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا من الصلة
العرفية ولا يدل بهيئته الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه
بها كتعريف العالم بالعلم وله بان يقال الصلة جملة الخ فيه تأمل وله وصلته
اي صلة ما لا يتم جزءا الخ جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لانه الموصول
وله جملة خبرية انما كان كذلك لانه وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد
من ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور
الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة الانشائية صلة كقوله تعالى وان منكم الا يردها
فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية وله او ما في معناها كاسمي الفاعل و
المفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلته الالف واللام اسم فاعل او مفعول
بمنزلة الاستثناء وله لا غير ضمير الانا در اذ انه قد يجيء الظاهر موضع الضمير وله
لان اللام الموصولة تشبه لام الحرفية وليست بالحقيقة لانها حرفية تجاذعها بعض لهم تعود
الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد وله جملة معنى وانما
يعمل ح ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلة مصدر لانه لا يقدر بالفعل
الا مع ضميمة ان وما معها بتقدير المصدر والصلة لا تكون الا جملة وله وهي

اي الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الجمع كما ان تأنيث الضمير باعتبار تأنيث الجمع
فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه وله الذي اصله لذي عند
البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها
فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن القصفات جاز ان تكون
صفة كما ان ذو الطائية لما كان شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان تكون صفة
بخلاف سائر الموصولات وله والتي بقلب الذال تا، وله واللذان واللتان
وقد يشددان النون فيهما بدلا من الياء في المفرد وله والذين كاللائين لجمع
المذكر من اولي العلم والذون في الرفع بذلية وقد يحذف النون من
الذون تخفيفا ومن الذين ايضا وله واي مضافا الى معرفة ظاهرة
كانت او مقدرة وله بمعنى الذي وفروعه وكذا في قوله بمعنى التي وله
المنسوبة الى بني طي قلبت ياء النسبة احدى الياءين الفا والاخرى همزة تحرزا
عن الاجتماع بين اليائات وله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء
الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في
ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زايد الخامي قوله ومن ذا الذي
يقرض الله اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول وله والعائد
المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد
دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة
نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم
دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه
بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان تتصل
بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجر بإضافة صفة تامة تقدر
او يجر بحرف جر متحد نحو قوله تعالى انجد لما تأمرنا اي به ويتحد حرف الجر قياسا
اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى ويماثل المتعلقات نحو مررت
بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف
وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا بالصح حذفه ومذ

سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان
مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا وان كان في صلة اي جاز الحذف
بلا شرط آخر وان لم يكن في صلة فبشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء
وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه بمعنى معبود اي الذي
هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى
لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول ليتحقق الاستثناء قلنا قد مر مرارا
ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون
العائد بعد الا ليس لا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول
وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى
لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله
منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة
وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول
فانه على الطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة
والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذا ان الجوابان في المجرور
ايضا **قوله** بتمرين المتعلم او بتجربة التمرين التمكين والتدريب **قوله** وتنكيره
اياما كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما او بمعرفة
ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين **قوله** لان
الذي مخبر عنها اي بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا
قال فاذا اخبرت عن زيد وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي
مع انه المخبر عنه بحسب اللفظ لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى
مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول **قوله** اي اوقعت كلمة الذي الخ
لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدا او المبتدا مرتبته
التصدر **قوله** وجعلت الخ لان المطلوب ان يصف الموصول بوصف الذي كان
لذلك المخبر عنه بلا تغير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه

لتصديره

لتصديره مبتدا فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكان **قوله** واخرته
لانه خبر وحق الخبر ان يؤخر **قوله** في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل
المفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما منصرع
البكران فلم لا يصح الاخبار به قلت لان بين الحرفين يمنعان من وقوعهما
صلة للام **قوله** في ضميرالشان لو قال في الضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا
لكان اعم فائدة **قوله** والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد الا ترى ان
تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير ما افاده وبجب ان يكون الضمير المفيد
لما يفيده والمخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه
فقد اختلف فيهما **قوله** والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار
عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا كان لم تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه
في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل **قوله** في الضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه
غيرها **قوله** واما الاسمية فاعلم الشيخ ارضى لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول
لم يجعل له بابا برأسه بل بينه في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل لفظ
من المبنيات تارة اسما تارة الافعال كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال
ولو لا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل
ابوابا برأسها **قوله** لا الحرفية لانه ذاكر احوال الاسمية واما اقسام الحرفية
فسيجيء في بحثه **قوله** فانها اما كافة اي مثلا **قوله** او استفهامية قدر اداة
التحقير والتعظيم والانكار ويحذف لفظ الاستفهامية في الاغلب عند كونها
مجرورة بحرف الجر او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو بما اشتغل
قوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجه كحل العقال قيل جاز ان يكون ما كافة
قال المصنف لان التاء اخرا كونها موصوفة مثلا يلزم حذف الموصوف واقامة
الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وهيهنا يجوز ان يكون
من للتبعيض متعلقة بتكره كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا
تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض وجملة قوله له فرجه صفة للامر لان اللام فيه للعهد
قوله وتاء تغير محتاجة الى صلة او صفة **قوله** وصفة اختلف في تاء التي على التكرة الخ

الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتهما التحقير والتعظيم والتنويع
نحو اعطيت عطية ما اى عطية لا تعرف من حقارتها ولا مرّ ما اى لامر عظيم لا يعرف
من عظمته واضربه ضربا ما اى ضربا مجهولا غير معين ورسه فان كلمة من لا تجئ تامة
ولا صفة الا عند ابى على فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة ويجئ عند الكوفيين
حرفا زائدة نحو قوله والا كثرون من عدوّا اى الا كثرون عدوّا وهى عند البصريين
موصوفة اى انسانا معدودا قال الشيخ الرضى اعلم ان من فى وجوهها لدى
العلم ولا يفرد لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشى
على بطنه ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى
كل دابة فغلب لعلما فى الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على
بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب لما لم يعلم وقد جاء فى العالم
قليلا ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو زيد ما هو فهو يسئل
عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره
فى المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ ماهيته وهى منسوبة
الى ما والى هيئة مقلوبة الى همزة ها، والاصل لمائية او تقول انه منسوب
الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كالكلمة وقال فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا اقال موسى رب السموات والارض
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الوصف دون
بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته
غير معلومة للبشر ورسه والموصوف يا ايها الرجل قال الشيخ الرضى لا اعرف
كونها معرفة موصوفة الا فى النداء واجاب الاخفش كونها نكرة موصوفة
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام الاضافة للدابر والنقض يكم رجل
فانه قد ينتصب بما بعد كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد للدابر والنقض ذواذا
فانهما يضافان الى الجملة ولا يلتزم فانه قد يضاف الى الفعل انما جعلوا التزام اضافته
الى المفرد من خواص لاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافى للبناء، وانما لم يجعلوا
الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة او الاضافة

الى

الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة فى الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور هنا
فكان فى حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضى انما التزم فى اى المضافة ان
وصفها يفيد بعضا من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم تعرف
كما فى النداء، وان كان مقدرا بقى على عرابه ورسه الا اذا حذف صدر صلتها
ان كانت صلتها فعلية فلا شئ اى معها وان كانت اسمية وحذف صدرها
اعنى المبتدأ بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اى فان كان مضافا
يبنى على الضم وان جاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا ورسه فيمن قرأ بالضم دون الفتح
وليس فى قراءة الضم الوفاق على موصوليته فان الكوفيين ذهبوا الى ان اى هذه
استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول
اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن كما تقول
اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض ويحتمل ان يكون الزائدة وانما على
كل شيعة اى لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد اى
الذين هم اشد وقيل ان الزائدة معلق عن العمل وليس بشئ لان مفعوله ليس جملة والمعلق
يجب ان يكون مفعوله جملة ورسه لان كيد شبه الحرف ان قلت قد مر ان هذه اضافة
منافية للبناء فكان ينبغى ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج
لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغى ان يبنى مع قطعها عن الاضافة
لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد منافى للبناء، وانما ذا بقى
مضافة وحذف صدر صلتها بقى فى صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافى
امر قياسى وبنا، اى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعى ورسه وفيما اضيفت
قال الشيخ الرضى ذا اليحيى موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهامية بيتين
والاولى فما ذا سمو ومن ذا خير تلك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى
اى الذى هو سمو على حذف المبتدأ او انما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة
لا غير ويحتمل من ذا الذى ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى
امن هذا الذى فان ما، التنبيه يدخل على اسم الاشارة ورسه احد ما الذى

الجملة صفة لقوله وجهان او استيناقية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى قال
الشيخ الرضى لقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة ويحكم فى نحو ماذا صنعت بزيادتها
ان قلت دفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة الاسمية قلنا جاز
ان يكون ما مبتدأ وذا مزيده والفعل خبرها بتقدير العائد وفيه ان حذف
الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول قوله والظاهر ان مؤدى هما
واحد يؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضى من ان ذا موصولة اوزائدة قوله
وحق جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل سبب بما قبله او مشتغل عنه بضمير
او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا علمهم وماذا حل لهم
فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة اوزائدة قوله اسماء الافعال اما كان
بمعنى الامر او الماضى قيل كان هذه يحتمل ان تكون ناقصة على اصلها وتامة بمعنى
صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضى كان حقها ان
لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها
تسد عن تقدير فعل قبلها فلا يكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول
انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء
الافعال قصرا للمسافة لكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال
ان بعضها مبنى لكونها فى الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقى عليها طردا للباب
وقيل انه مبتدأ والفاعل سادّ مسدّ الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافى الابتداء وفيه
ان بذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا اليه فى معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافى
الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحى
وان بذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة فى الافعال
لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب
غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثانى من المبتدأ
يؤول بالاخرة الى انه مسند اليه لان قولك قائم زيد فى قوة ان صاحب
القيام هو زيد ولا يتصور ذلك فى الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل
الرفع فى المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى

لو كان

لو كان على الانشاء سواء لم تكن صيغة الماضى على حقيقة اذ ليس المعنى على المضى
فالظاهر فى وجه بنائها اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضى وسواء بنيت
لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل
كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور
قوله مثل رويد زيدا فى الاصل تصغير ارواد مصدر راود اى رفق تصغير
الترخيم اى ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويحتمل ان يكون تصغير رود
بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل
بتضمين الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف
حرف او ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثال لما هو بمعنى الامر وهو
متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيد اى ارواده كما ان المثال الثانى مع
مع انه بمعنى الماضى لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففى هذين المثالين اشارة
الى اقسامها قوله بفتح التاء الخ قال الشيخ الرضى فتحت التاء نظرا الى اصله
حين كان مفعولا مطلقا حيث جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للشبه
بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير
ان اصله بهيهة كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها فى
الاكثر بالتاء تنبيها على ان التى قبلها بالافعال فكانت تاء تاء تامت وقال
بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء والمكسورة
التاء المجموع مفتوحة التاء مفردة كحمقات والوقف عليها بالتاء المضمومة التاء
يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهو ان صيغتها مخالفة
لصيغ الافعال ان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين
التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بعده كما ان حذفه
دليل على الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح
لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان صه
وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود
المعين وتعيين المصدر يتعين متعلقه اى السكوت عنه فى محل اجعل السكوت

عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه اسكت سكوتا ما **وله** اذ العربي الفح قال قدس سره الحاشية الفح الخالص **وله** بحسب الوضع وان كان طاريا **وله** مثل الضارب امس لو قال بدل امس في الماضي لكان اظهر **وله** المشتق من الثلاثي يعني ان قوله من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن **وله** او قياسي او ذو قياس **وله** على انه لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يات الا نادرا وهو كلمتان فرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان قال المبرد فرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق غاق **وله** حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله اني **وله** معرفة اي علم جنس كسبحان وقوله كفجار صفة اخرى للمصدر ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة **وله** قال الشيخ الرضي قال ايضا ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وبهذا منهم دليل على تردد وهم في كونها مؤنثة **وله** وصفة لموث لم يجئ في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف ويستعمل امالازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما في اسامة وسبوا الاكثر وذلك نحو جياذ للمنتة وهي في الاصل الخيل يا جبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة للجنس المنادى والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطة كافة **وله** واما عدلا انما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والا لزم بنا، سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لابد لان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا مترادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى

ان

ان يقال ما قاله الشيخ الرضي وسوان قسم المصادر والصفات بناء بهته لفعال الامر زنة مبالغة **وله** علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبنية في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنية ومعرب لزم تواردا العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما مر في باب التنازع **وله** لمشابهته فعال بمعنى الامر وفيه ما ذكر في اخيته ولا يجري فيه ما يجري فيهما فكوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا معناه الاصلي وكان فيه البالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره **وله** وجه الاكثرية او ان وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير الياء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر والله اعلم

تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله على يد الفقير الى رحمة ربه عبد الرحمن بن شعبان القرمي في اوائل شوال المكرم من شهور سنة احدى وثمانين والف

حمدا لمحدثه حمدا ۞

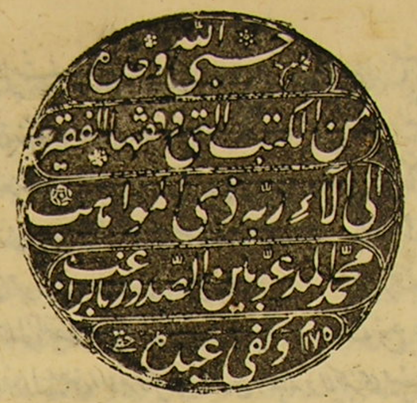
حسبی اللہ وکفی
من الکتب التی وقفہا الفقیر
الی الاء ربہ ذی المواہب
محمد المدعو بین الصدور بابراہیم
۱۱۷۵
وکفی عبدہ